www.kassioun.org

940

الاثنين 18 تشرين الثاني 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

سعر الصرف... الحل بدعم الليرة والتخلّص من إدمان الدولار [12]

الافتتاحية

الليرة السورية والحل السياسي

يتواصل تدهور سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، والذي وصل مستوىً غير مسبوق خلال الأسبوعين الماضيين متجاوزاً سقف 700 ليرة للدولار الواحد، وهو الأمر الذي ينعكس مزيداً من التدهور في الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السوريين «85% من السوريين يعيشون فقراً مطلقاً» لتتعمق المأساة السورية والجراح السورية بشكل كارثي مع ما يحمله ذلك من أخطار كبيرة على المستويات المختلفة.

مما لا شك فيه، أنّ هنالك أسباباً اقتصادية ومالية مباشرة، لانخفاض قيمة الليرة السورية؛ ويأتي على رأس هذه الأسباب ما يلي:

-انخفاض الإنتاج الحقيقي إلى حدود 40% مما كان عليه قبل 2011.

-تضاعف كتلة النقد السوري قرابة ثلاث مرات خلال السنوات من 2011-2018، وذلك وفق تقديرات لا يمكن تأكيدها ولا نفيها لأنّ الأرقام الحقيقية غير معلنة!

-السياسة المتبعة في تمويل المستوردات، والتي تصب ثمارها مباشرة أرباحاً فلكية في جيوب المستوردين على حساب عامة الناس.

-عجز الميزان التجاري بين التصدير والاستيراد، والذي بات يشكل ما يصل إلى ربع الناتج المحلي الإجمالي.

-عمليات تهريب الدولار المستمرة نحو الخارج، والتي تلعب بنوك داخل البلاد دوراً فيها «بوصفها فروعاً لبنوك خارجية».

إنّ الحساب الاقتصادي التقريبي لتأثير العوامل السابقة مجتمعة يمكن له أن يبرر نصف حجم التضخم الذي تعيشه الليرة فقط، أي إنّ تأثير هذه العوامل يبرر سعر صرف يصل إلى حدود 350 ليرة سورية للدولار الواحد، أما الفجوة الهائلة صوب 700 ليرة فإنّ «أسهل» تفسيراتها هو عامل المضاربة المتعلق بالطلب العالي على الدولار بوصفه بضاعة رابحة مقابل الليرة السورية.

إنّ الكلام العام عن المضاربة بوصفها عرضاً وطلباً بين عُملتين، يمكن له أن يكشف جانباً من الحقيقة، لكنه يغيب الجانب الأكثر أهمية فيها، وهو العامل السياسي لهذه العملية.

إذا كانت الليرة السورية قد فقدت 86% من قيمتها خلال الأعوام من 2011 إلى 2018، فإن تراجع القيمة هذا قد وصل خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى حدود 93% من قيمتها عام 2010، أي إنّ تسارعاً كبيراً إضافياً قد ظهر في تهاوي قيمة الليرة لا يوجد ما يفسره ويبرره بشكل كامل، إذا استندنا فقط إلى مسائل العقوبات الاقتصادية أو التطورات الاقتصادية المالية بشكل عام خلال هذه الفترة القصيرة.

إنّ السبب العميق لهذا التراجع يتعلق بشكل مباشر بطبيعة الإيحاءات المتعلقة بالحل السياسي السوري وباللجنة الدستورية السورية؛ فالانفراج الذي كان مأمولاً مع انطلاق اللجنة الدستورية والذي كان من شأنه تعزيز قوة الليرة السورية، ظهر بالنتائج بشكل معاكس بسبب جملة التصريحات والإشارات التي أثارتها أطراف سياسية مختلفة حول هذه اللجنة، والتي قصدت منها تهميش هذه اللجنة وتقليل أهميتها بما يعني تقليل أهمية وفرص الحل السياسي ككل.

إنّ الارتباط بين قوة الليرة السورية- بين معيشة الشعب السوري- وبين انفتاح آفاق الحل السياسي، هو ارتباط عميق وشديد التأثير، والمعادلة باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى: مع كل تأخير للحل أو إيحاء بالتأخير، فإنّ قوة الليرة ستضعف أكثر، والعكس بالعكس!

شؤون عمالية

خمسة أسباب للانضمام للنقابة!

04

ملف «سورية 2019»

10/22 يحلّ محل 10/17

05

شؤون محلية

القهر السوري

09

شؤون عربية دولية

الانتفاضة اللبنانية ومهام المرحلة الانتقالية

16

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

كيف عيشتنا يا ناس؟

جميع الدراسات الاقتصادية تُجمع على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري يسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة والتي تجاوز وسطها الـ300 ألف ل.س، والتي أصبحت وفقاً للواقع المعاش والدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء مقارنةً مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم، أو عدة أيام متوالية. حسب جريدة قاسيون: إن حدّ الفقر في سورية عام 2018 هو 240 ألف ليرة، أي: ما يعادل 480 دولاراً بالأسعار الرسمية للدولار في ذلك التاريخ، وهذا المبلغ يؤمن تغطية خمس حاجات أساسية هي: الغذاء والسكن والملبس والصحة والتعليم، بينما وسطي الأجور لا يتعدى الـ 35000 ليرة سورية، فكيف ستستقيم الأمور المعيشية في الفرق الهائل بين الرقمين، وهذا الفارق يتسع يوماً بعد يوم، كما نشهد الآن من تطورات متسارعة في سعر الدولار التي انعكست مباشرة على مزيد من رفع الأسعار، الذي يعني مزيداً من الإفقار للفقراء ومزيداً من الثروة المكدسة لدى ناهبي قوت الشعب، الفارق بين الأجور وحد الفقر الذي أشرنا إليه؟ سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أصحاب العقد والربط في الحكومة التي تمطرنا عبر الإعلام والإعلام فقط- بسيل هائل من الوعود الخُلَّبية التي تتبخر مع الانتهاء من التصريح، وهذه التصاريح الرنانة ليست فقط في الجانب المتعلق بالوضع المعيشي- بل يمتد إلى مجمل المطارح الاقتصادية «صناعة- زراعة» وهي المطارح التي يمكن في حال إعادة تأمين مستلزمات نهوضها، وتدوير عجلة إنتاجها ستكون قاعدة ارتكاز حقيقية في تأمين مستلزمات التنمية، وتحسين مستوى معيشة أغلبية الشعب السوري، وتحقيق نسب النمو الضرورية للخروج من عُنق الزجاجة التي وضعتنا فيها السياسات الليبرالية المحابية والمراهنة على قدوم المستثمرين كحل أساس من الحلول التي تعتمدها، كما تمّ الرهان في السابق على أموال المستثمرين، والتي كانت باتجاهها الرئيس هو الاستثمار بالجانب الريعي، الذي يحقق أرباحاً هائلة لأصحابها ولا تُفيد في حلّ الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، من فقر وبطالة وتهميش، ولا تؤدي لتشغيل المعامل التي تضع الحكومة العصي في عجلات دورانها، هذا الواقع هو غيض من فيض وتتحمل الحكومة مسؤولية حدوثه، ولا ندري كم ستكون منعكسات هذا الواقع للصناعة والزراعة على الاقتصاد الوطني، الذي يجري إهدار قدراته وإمكاناته الكبيرة على مذبح الاستثمار الجائر في الاقتصاد الريعي المصرفي والسياحي والبناء وغيره، على حساب الاقتصاد الحقيقي الذي به وبه فقط سينهض الاقتصاد الوطني الذي هو خشبة الخلاص لكل الأزمات التي يعاني منها شعبنا بأغلبيته الفقيرة.

المحكمة العمالية وتطورها «1»

صدر قانون العمل الموحد رقم /91/ لعام 1959 الذي أعطى المحاكم الصلحية اختصاصاً شاملاً للنظر في منازعات العمال، ويكون حكم محكمة الصلح قابلاً للطعن بطريق الاستئناف، ويكون حكم محكمة الاستئناف مبرماً.

■ خالد اديب

وفي عام 1962 صدر المرسوم التشريعي رقم /49/ الذي انتزع سلطة التسريح من صاحب العمل وأوكلها إلى لجنة قضايا التسريح والمشكلة كما يلي:

1 – قاضٍ ترشحه وزارة العدل رئيساً.

2 – مندوب عن وزارة العمل عضواً.

3 – مندوب عن المحافظة وفي دمشق عن وزارة الداخلية عضواً.

4 – مندوب عن نقابات العمال في المحافظة ينتخبه رؤساء النقابات عضواً.

5 – مندوب عن أصحاب العمل أو الجهة الإدارية عضواً.

وتنحصر صلاحية اللجنة في البحث في القضايا المتعلقة بالتسريح الإفرادي الذي لا يؤدي إلى وقف المنشأة، وقرار هذه اللجنة قابلٌ للاستئناف خلال خمسة أيام من تاريخ تبلُّغه ويكون حكم الاستئناف مبرماً.

القانون رقم /17/

بقي الحال على ما هو عليه إلى أن صدر قانون العمل رقم /17/ لعام 2010، والذي جاء نتيجة لتَبنّي الحكومات السورية المتعاقبة للسياسات الليبرالية- الاقتصادية، وتكريس انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترك لرب العمل حرية تنظيم منشأته دون تدخل من الدولة أو من القضاء لحماية العامل الطرف الأضعف في علاقة العمل، فقد ألغي بموجبه المادة /279/ منه القانون رقم /91/ لعام 1959، وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /49/ لعام 1962، وأعطى سلطة البتّ في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه إلى المحكمة المختصة والمشكلة بموجب المادة /205/ من هذا القانون على النحو التالي: تحدث في مركز كل محافظة بقرار من وزير العدل محكمة بداية مدنية من:

1 – قاضي بداية يسميه وزير العدل رئيساً.

2 – ممثل عن التنظيم النقابي، يسميه المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال عضواً.

3 – ممثل عن أصحاب العمل يسميه اتحاد غرف الصناعة أو التجارة أو السياحة أو التعاوني للنظر في المنازعات العمالية بين العمال وأصحاب العمل عضواً.

كما يسمي ككل من المكتب التنفيذي لاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد غرف التجارة واتحاد غرف الصناعة واتحاد غرف السياحة عضواً ملازماً يقوم مقام الأصيل في حال غيابه.

وعندما وضع نصّ المادة /205/ من القانون وفق ما ذكر أعلاه موضع التطبيق، تبيَّن أن هذا النص جاء قاصراً، ولم يحقق الغاية المنشودة منه لعدم التزام أعضاء المحكمة، وخاصة مندوب أصحاب العمل عن حضور جلسات المحكمة، لكي لا تصدر أحكام بمواجهتهم مما أدى إلى تعطيل هذه المحاكم عن العمل، وتنسيب الدعاوى لما يقارب أربعة أعوام، وتمّ تسريح عشرات الآلاف من العمال خلال هذه الفترة، وبلغ عدد الدعاوى المتراكمة بحدود آلاف الدعاوى في محكمة دمشق، وعشرات الآلاف في محكمة ريف دمشق.

تعديل المادة /205/ من قانون العمل

بقي الوضع على ما هو عليه لحين صدور المرسوم رقم /64/ لعام 2013، الذي عدل تشكيل المحكمة العمالية على النحو التالي:

تعدل المادة /205/ من قانون العمل رقم /17/ الصادر بتاريخ 2010/4/12 لتصبح على النحو التالي:

تُحدث محاكم عمل في مركز كل محافظة من محافظات الجمهورية العربية السورية، تختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بالعمل الفردي في شأن تطبيق أحكام القانون رقم /17/، وعقد العمل الفردي وتشكل المحكمة وفق التالي:

قاضٍ يسميه وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى رئيساً.

ممثل عن العمال يسمّيه الاتحاد العام لنقابات العمال من حملة الإجازة بالحقوق، ممثل عن أصحاب العمل يسميه وزير العدل من حملة الإجازة بالحقوق بناءً على اقتراح اتحاد غرف الصناعة والتجارة والسياحة عضواً.

وقد فرّغ هذا المرسوم التشريعي أعضاء المحكمة للعمل فيها ومنحهم تعويضاً شهرياً من الجهة التي يمثلونها، وكذلك أخضعهم للالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق القضاة بموجب قانون السلطة القضائية، وإلى إدارة التفتيش القضائي.

وتمّت إحالة الدعاوى العمّالية بوضعها الراهن وكذلك الدعاوى القائمة أمام محكمة الصلح المدني ولجان قضايا التسريح إلى محكمة البداية المدنية العمالية المحدثة بموجب هذا المرسوم.

وكانت محكمة الصلح العمالية توفّر على العمال كثيراً من الجهد، نظراً لانتشارها الواسع في كثيراً من المناطق عكس محكمة البداية العمالية التي يكون مركزها مراكز المدن فقط، كما أنّ هناك العديد من المحافظات السورية لم تتفتّح فيها محاكم عمالية إلى الآن.

ومع ذلك ما زالت الدعاوى متراكمة أمام المحكمة العمالية، ومن المعلوم أنّ أية قضية عمالية تحتاج إلى سنوات للبت فيها، فلماذا لا يتم تخصيص غرفة في المحكمة مختصة بقضايا التسريح فقط، لتخفيف الضغط على المحكمة؟ هذا عدا عن أنه يحقُّ لرب العمل رفض قرارات المحكمة العمالية، وتسريح العامل من عمله، كل هذه الأمور دفعت العمال إلى الإحجام عن التوجه للمحكمة العمالية، وباتت حقوقهم في مهب الريح.

صراع أم تعاون طبقي؟

لمّا كانت الحركة النقابية هي القوة الأولى التي من خلالها يدافع العمال عن مصالحهم المختلفة ضد الاستغلال، فما هي الطريقة التي تحقق هذه المصالح، هل هي عن طريق الصراع الطبقي أم التعاون الطبقي؟

■ نبيل عكام

الجواب بطبيعة الحال واضح، إذا ما عرفنا الفرق والتفاوت الكبير بين مصالح المستغَلين ومصالح المستغِلين. ليس بين مصالح وأساليب الهيمنة لرأس المال ومصلحة الطبقة العاملة في التحرر منه أيّ تعاون ممكن. وهذا لا ينفي أبداً رفض التفاوض من أجل تحسين ظروف وشروط العمل. لأن التفاوض يختلف عن سياسة التعاون الطبقي، التي تعني التهادن والتسليم لشروط ربّ العمل من أجل تسوية المشاكل بطريقة ودّية في صالح ربّ العمل في قطاع الدولة أو القطاع الخاص على حد سواء، كما هو الشكل السائد تحت ما سمي «نحن والحكومة فريق عمل واحد» وشركاء في خندق واحد، وبالحوار، يمكن أن نحقق مصالح العمال. أما الدولة فهي من أجل الحفاظ على مصالح رأس المال، تقوم بمساعدته على تأمين مصالحه من خلال إعطائه المرونة من خلال القوانين والتشريعات المختلفة. غالبية العمال لا يحصلون على الحد الأدنى الدستوري للأجر. هذا الحق الذي يتهرب من تطبيقه أرباب العمل، وقد يكون ربّ العمل هذا قطّاعاً خاصاً أو قطّاع دولة. إنّ أكثر من 90% من طبقتنا العاملة تعيش بحالة من الفقر والمرض والجهل وكأنه القدر المحتوم. حالة فرضتها عليها تلك السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة، ومن جانب آخر كانت تقوم بإقرار زيادات شكلية في الحد الأدنى للأجور مع كثير من الدعاية والبهرجة ليبقى هذا المطلب للطبقة العاملة غامضاً ومجالاً لتلاعب الحكومة وأرباب العمل فيه.

إن الحد الأدنى للأجر اليوم هو أجر لا يكفي العامل حتى سد رمق الجوع والعطش، وبالطبع لا يستجيب لمتطلبات وحاجات العامل الأساسية في حدها الأدنى المقبول. لذلك لا بد من إعادة النظر في قيمته الأساسية، وهي القيمة التي تضمن للعامل تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم. وهذه مهمّة لا بدَّ أن تكون بالمقام الأول من اهتمامات النقابات في دورتها القادمة من خلال مفاوضات مع الدولة وأرباب العمل. من أجل مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار واجتثاث الفساد الذي ينهب العمال والدولة والمجتمع، إنَّ ربط الحد الأدنى للأجور يجب أن يكون مرتبطاً بالغلاء وارتفاع الأسعار، عبر تطبيق السلَّم المتحرك للأجور. ولكي تفرض الطبقة العاملة تطبيق حقّ تأمين وتحسين الحد الأدنى للأجور الذي يؤمن كافة احتياجاتها الأساسية والضرورية، ويحقق العيش الكريم، يتطلب هذا أن ترتقي إلى درجة طبقة لذاتها، تعرف مصالحها الخاصة والعامة وكيفية انتزاعها. وأحد شروط ذلك هي قوة وفعالية تنظيمها النقابي المستقل ليكون البوصلة والمرشد للأغلبية الساحقة من العمال. وإذا كانت تلك القوى الطبقية المشبعة بالفساد والنهب، لا ترى الطبقة العاملة طبقة اجتماعية ضرورية لتسيير المجتمع، نقول لهم إنها في تزايد دائم، وموجودة أكثر فأكثر. لكنها منذ سنوات عديدة تفتقد مؤقتاً تلك النقابات القادرة على توحيدها وفي مساعدتها من جديد بالعمل الأساس الذي قام به نشطاء ومؤسسو الحركة النقابية. إنَّ تاريخ الطبقة العاملة السورية، بانتصاراتها وبهزائمها، علَّمنا أن الأمور قد تتغير بسرعة كبيرة. لقد بيَّنَ لنا أن تاريخاً من التفاني والنضال والتضامن يظهر لدى الطبقة العاملة، عندما تحيا من جديد على الوعي بمصالحها. لقد كان العمال السوريون ولا يزالون وطنيين، ولديهم القدرة والعزيمة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم كما كان أسلافهم الذين انتزعوا بجهدهم وعرقهم وتضحياتهم ما كانت تُنكره عليهم البرجوازية الصاعدة، والعمال الآن سيمضون نحو الدفاع عن حقوقهم كما فعل أسلافهم، وهذا قانون موضوعي لا رادُّ له.

الطبقة العاملة

إضراب في مطار الكويت الدولي

نظم مئات العاملين في مطار الكويت الدولي إضراباً يوم الاثنين الماضي لمدة ساعة مطالبين بتحسين ظروف عملهم، وهددوا بتنظيم إضرابات أطول خلال الأيام المقبلة. وقال ممثل النقابة: إن العاملين في المطار يطالبون بتحسين معاملتهم وتعويضهم عن التعرض للتلوث والضوضاء بشكل يومي. ومن الجدير ذكره أن السلطات الكويتية تضمن للعمال الكويتيين حق الإضراب، إلّا أنه لا يحق للعمال الأجانب الإضراب. وقال ممثل النقابة أيضاً إن الهدف من الإضراب ليس تعطيل عمل المطار، ولكن التأكد من أن أصواتنا مسموعة. وأضاف إن العاملين الكويتيين سيضربون لمدة ساعتين يوم الأربعاء القادم و24 ساعة يوم الأحد في حال لم تتم تلبية مطالبهم. وقد شارك في الإضراب 1500 عامل.

رفع الإضراب

قررت نقابة العمال المستقلة للمضيفين الجويين في ألمانيا وقف تنظيم إضرابات جديدة بين أعضائها، وذلك بعد أن توصلت النقابة لتسوية مع شركة لوفتهانزا للطيران، حسبما أعلن الطرفان يوم الثلاثاء الماضي، في فرانكفورت وجاء في قرار الطرفين بعد مفاوضات بينهما دامت 3 أيام، وحسب وكالة الأنباء الألمانية، عبر أوساط مطلعة أن لوفتهانزا وعدت أيضاً باعتماد عدة تحسينات بالنسبة لحديثي العهد بالعمل كمضيفين جويين. وكانت النقابة قد توعدت بتنظيم إضرابات جديدة في حالة فشل مفاوضات جس النبض بين الجانبين، وذلك بعد أن نجحت النقابة خلال الإضراب الذي استمر يومين الأسبوع الماضي، وقالت النقابة الالتزام السلمي من جانبها حتى نهاية التسوية، في عدم القيام بالمزيد من الإجراءات التصعيدية لتحسين ظروف العمل.

زيادة للأجور بعد الإضراب

أعلنت الاتحادية الوطنية لعمال البنوك والتأمينات الجزائرية، رفع إضراب البنوك الذي كان مخططاً له بداية من الأحد، وصرح رئيس الاتحادية الوطنية للعمال إن اجتماع مسؤولي البنوك العمومية ونقاباتها أفضى إلى اتفاق مشترك يحقق مطالب النقابة والعمال، وخاصة المتعلقة برفع الأجور. وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية «بعد اجتماع ماراتوني دام 11 ساعة من العمل توصلنا إلى اتفاق مشترك حول تجسيد أرضية مطالب العمال المصادق عليها، خاصة المتعلقة برفع الأجور». «وأوضح أن المطالب الأساسية لعمال هذه البنوك العمومية، تتعلق برفع الأجور وزيادة منحة النقل والإطعام ومراجعة منحة الخبرة». وكانت نقابة البنوك العمومية قد أعلنت الدخول في إضراب وطني يوم 10 من تشرين الثاني.

إضراب عمال الطاقة الجزائريين

دخلت النقابة الوطنية لعمال الطاقة، في إضراب وطني لثلاثة أيام الأسبوع الماضي، وجاء في بيان للنقابة الوطنية لعمال الطاقة، «إن أحوالنا الاجتماعية على مستوى سلطة ضبط المحروقات أو مديريات الطاقة التابعة للتوظيف العمومي وحتى شركة سوناطراك لا تبشر بالخير، ولاحظنا مؤخراً تغول الإدارة ضد العمال ومنعهم من تنظيم أنفسهم في هيكل نقابي حر وديمقراطي يدافع عنهم». ودعت النقابة للدخول في إضراب عام على المستوى الوطني موازاة مع المطالبة بضمان كرامة موظفي قطاع الطاقة الذين يعانون في صمت. وأضافت النقابة أنه «حان الوقت لإسماع صوتهم لتحسين ظروفهم في العمل وعلى رأسها الأجرة الشهرية الزهيدة، وكذلك دعمهم المطلق وغير المشروط للحراك ومطالبه المشروعة».

خمسة أسباب للانضمام للنقابة!

نشر اتحاد النقابات العالمي على صفحته الرئيسة، دعوة للعمال من أجل الانتساب للنقابات، وهو الاتحاد الذي تأسس عام 1945، ويضم بين صفوفه الملايين من العمال المنضوين في اتحادات بلدانهم، حيث يسهم الاتحاد مساهمة فعالة في مواجهة قوى رأس المال دعماً للعمال في مختلف مناطقهم وبلدانهم، وخاصةً في المراكز الإمبريالية، حيث يكون الصراع بين العمال وقوى النهب واضحاً وسافراً، وفي الساحات عبر الإضرابات والتظاهرات، ويتصاعد الحراك العمالي يوماً بعد يوم، بسبب شدة النهب الواقعة، وبسبب خسران العمال للكثير من حقوقهم التي كانوا يحصلون عليها في مرحلة ما كانت تسمى «الرفاه» الاجتماعي، حيث كانت تقدم فيها الرشاوى للنقابات الصفراء من أجل السيطرة والتحكم بمسار الصراع مع القوى الرأسمالية، ولكن هذا لم يدم طويلاً وكسر العمال الطوق المفروض عليهم لينتزعوا حقهم في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

■ قاسيون

اتحاد النقابات العالمي ضمن نشاطه الداعي والمشجع للعمال بضرورة الانتساب للنقابات من أجل تقويتها وزيادة فاعليتها النضالية، يوضح في المنشور المقتبس أهمية الانتساب للنقابة وفوائده بالنسبة للعمال.

الآن وأكثر من أي وقت مضى إن الانضمام للنقابات هو أمر مهم. باعتبار أن 26 ملياردیراً يمتلكون أصولاً تعادل ما يملكه أفقر 50% من سكان العالم، حيث يواجه الناس العاديون صعوبات كبيرة في تغطية نفقات الحياة. تكافح النقابات العمالية من أجل حصول العمال على حصة أكثر إنصافاً من الأرباح، مما يؤمن اقتصاداً سليماً ومجتمعاً مستقراً. إذاً، فماذا تقدم هذه النقابات؟

أجوراً ومزايا أفضل

لقد ثبت أن العمال الأعضاء في نقابات عمالية يكسبون أكثر من العمال غير المنضمين للنقابات. تستخدم نقابات العمال القوة الجماعية للمفاوضة من أجل الحصول على رواتب أفضل، والمعاشات التقاعدية، والعطلات، والتأمين الصحي، والأجر المرَضي، والعمل الإضافي، وأكثر من ذلك. وتقوم النقابات العمالية بمفاوضات مضنية مع الإدارة بغية التوصل إلى أفضل اتفاق ممكن للعمال والموظفين، حتى لا تضطرون إلى القيام بذلك بأنفسكم.

تستخدم نقابات العمال القوة الجماعية للمفاوضة من أجل الحصول على رواتب أفضل، والمعاشات التقاعدية والعطلات والتأمين الصحي والأجر المرَضي والعمل الإضافي

الحماية الشخصية

النقابات تساندكم. فهي لا تخبركم بحقوقكم فحسب، بل ستدافع أيضاً عن هذه الحقوق. إذا عاملكم صاحب العمل بشكل غير عادل، فيمكنكم الاعتماد على دعم وتمثيل يتمتع بالخبرة من نقابتكم. فممثل النقابة العمالية هو شخص موثوق به تلجؤون إليه عندما تكونون غير راضين عن العمل، أو عندما تتصرف الإدارة بشكل سيّئ. وبما أنَّ أماكن العمل تمرُ بمرحلة تحول عن طريق الأتمتة والروبوتات، فإن النقابات العمالية تطالب بالتدريب والتعليم والحماية الاجتماعية للعمال مدى الحياة حتى ينتقلوا إلى عالم العمل الجديد.

المساواة

النقابات العمالية تناصر الحقوق المتساوية والأجور المتساوية. وتحارب التمييز ضد العرق، والجنس، والتوجه الجنسي، والإعاقة. وتشجع على الاحترام وصيانة الكرامة في مكان العمل. كما تعمل نقابات العمال على تعزيز حقوق الأمومة، والمرونة في العمل وأجور الأبوة، لتهيئة الظروف من أجل تقاسم مسؤوليات الرعاية. واليوم تقود المرأة بعضاً من أكبر النقابات العمالية في العالم، وتشجع النقابات المرأة والشباب على تولّي أدوار قيادية في هياكل النقابات. بصفتكم ممثلين نقابيين، يمكنكم جعل مكان عملكم أفضل.

الصحة والسلامة

أماكن العمل المنقّبة هي أكثر أماناً، وهذه حقيقة. ذلك لأن النقابات العمالية لن تسمح بأن يُعرِّض العمال حياتهم للخطر من أجل تحقيق أهداف الإنتاج أو توفير الأموال للشركة. الأشخاص الوحيدون الذين يتمتعون بالسلطة الأخلاقية لتقييم المخاطر هم أولئك الذين يواجهون هذه المخاطر بأنفسهم. والطريقة الوحيدة ليكون لكم صوت هي وجود نقابة عمالية. بدعم من النقابة، يمكنكم بثقة قول لا للعمل الخطِر دون فقدان وظيفتكم. النقابات العمالية تشن حملات بلا كلل من أجل ظروف عمل أكثر أماناً، ويعود الفضل لها في تحقيق معظم المكاسب في مجال الصحة والسلامة في مكان العمل.

التضامن

النقابات العمالية لها شبكة مدهشة تمتد عبر العالم. الاتحادات العالمية، مثل الاتحاد الدولي للصناعات- الذي لديه أكثر من 600 نقابة عضو في 140 دولة- يمكنها أن تستخدم عضويتها التي تقدر بالملايين لتوجيه انتباه أضخم الشركات. يمكن للاتحادات الدولية أن تثير قضية خطيرة يتم تجاهلها على مستوى المصنع أو المكتب، مع الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسيات. في كثير من الأحيان لا تكون الإدارة العليا للشركة على دراية بالمشكلة التي تحدث محلياً، كما يمكن للاتحادات الدولية المساعدة في حل مشكلة ما على الأرض. عند الانضمام إلى نقابة، فأنتم تنضمون إلى أسرة عالمية.

رجال تحت الشمس

العمال رجال تحت الشمس يعملون دون ضجيج، ينجزون ما هو واجب إنجازه، ويتحملون ما هو كائن من مصاعب ومخاطر أحياناً كثيرة تكون مؤلمة، بسبب نتائجها التي يتحمل تبعاتها الكاملة هم العمال والعمال وحدهم.

■ عادل ياسين

العمّال في الأزمة تحمَّلوا ما لا يستطيع أحد تحمله من الكوارث التي حلت بشعبنا، وهي كبيرة ومؤلمة، وما زالوا يتحملون، لأن خياراتهم للخلاص مما هم فيه ضيقة ومحدودة، ولكن ظروفهم التي وضعوا فيها وشروط عملهم في ظل الأزمة فرضت عليهم نمطاً محدداً من التعاطي مع الواقع بما يلزم من الإخلاص والشجاعة والتفاني.

كل يوم تَورد الأنباء عن وفاة عامل كان يقوم بعمل خطر يؤدي إلى وفاته وكان أخيرها وليس آخرها عامل الكهرباء في كهرباء ريف دمشق، الذي تعرَّض لصعق كهربائي أثناء الصيانة. وقبلها وفاة عامل في مصفاة بانياس، وبعدها وفاة عامل في كهرباء حمص، هذا عدا إصابات العمل التي تسبب عاهات دائمة أو مؤقتة تخرج العامل عن العمل، ويمكن أن نعرّج على ما كان يقوم به العمال من أعمال بطولية، وهم يعيشون في كل لحظة من لحظات عملهم تحت الخطر المباشر جرّاء الأعمال القتالية الدائرة في أماكن عملهم، ونعتقد أن عمال شركة تاميكو قبل أن ينقل مكان عملهم يتذكرون تلك الأيام القاسية التي كان العمال ينتجون في المعمل والمعارك دائرة خارجه. ورغم هذا الواقع يذهبون من معملهم ويعودون إليه كالمعتاد لكي تبقى عجلة الإنتاج دائرة لا تتوقف.

عمّال الخماسية ليسوا أفضل حالاً فقد كانوا يذهبون إلى العمل والقذائف تمر فوق رؤوسهم مشياً على الأقدام كي يبقى المعمل وتبقى عجلة الإنتاج تدور.

عمال المغازل والمناسج ليسوا أقل حظّاً من زملائهم العمال، فيما كانوا يتعرضون إليه، فقد تمكنوا من إنقاذ العديد من أنوال النسيج التي تم تفكيكها من قبلهم من تحت الأنقاض ليعاد تركيبها مرة أخرى وتصبح جاهزة للإنتاج. هذا غيضٌ من فيض مما تعرض له العمال ليس في معامل دمشق فقط، بل في المحافظات التي كانت معاملها على خطوط النار.

هناك عمال قاموا بأعمال لا تقل عن الأعمال البطولية الخارقة التي تحدثنا عنها، قاموا بصيانات لمحطات الكهرباء ومصافي النفط

تقدَّر قيمتها بمليارات الليرات بخبراتهم التي اكتسبوها، ووطنيتهم التي تحرك وجدانهم وهممهم لتبقى منشآتهم تعمل وتلبي حاجات الشعب السوري ومتطلباته.

بالمقابل، فإن الموقف من حقوق العمال ومطالبهم تبقى حبيسة الحكومات المختلفة، ويرهنون تحسين أوضاعهم المعيشية بإجراءات لا تقدم للعمال ما يوازي جزءاً من تضحياتهم في الوقت الذي يعيشون أعضاء الحكومة في رغد العيش وفي رفاهية ليس مثلها رفاهية، والأنكى من هذا يطلبون من العمال شدَّ الأحزمة على بطونهم أكثر وهي خاوية.

إن الطبقة العاملة تقول لأهل العقد والربط بما يتعلق بشؤونها لقد بلغ السّيل الزبى فهل من مجيب؟ نعتقد الإجابة سيقدمها العمال في اللحظة التي يرونها ممكنة من أجل انتزاع حقوقهم وتحقيق مطالبهم.

حول التثمير السياسي للغضب الشعبي

مع الموجة الثانية من الحراكات الشعبية الواسعة التي أصبحت منطقتنا مركزها ونقطة إشعاعها، تعود التساؤلات حول الفعالية السياسية لهذه الأمواج الجماعية، ومستويات التثمير السياسي الإيجابي لهذا الغضب والإصرار الشعبي.

■ ليلى نصر

لا ينزل الآلاف «سواء كانوا بضع أو عشرات أو مئات» إلى الشوارع ولفترات مستمرة... إلا عندما تكون عتبة الرضا الاجتماعي قد وصلت إلى مستوى يجعل المجتمعات غير قادرة على الركون، وفي لحظة تمادي السلطات في سياسات تعديها على الأساسيات، وأيضاً وسط التوقيت الذي تستشعر به المجتمعات ضعف قدرة السلطات على استخدام جهاز الدولة كأداة قمع.

إن انعدام الرضا، مع ضعف السلطة المحلية وامتداداتها الخارجية، واعتدائها على بقايا الحقوق، هي محددات في حركة المجتمعات التي تتأثر كذلك ببعضها البعض وبمد الحراك الشعبي العام. ولا يمكن لأي دور خارجي من «رشوة مالية أو سياسية أو اندساس» أن يحرّك آلافاً لأسابيع، فما بالك بالأشهر ووسط الموت والضيق الاقتصادي والاجتماعي؟

إن مجتمعات منطقتنا الشابة، غاضبة ومحتقنة وأصبحت أكثر تطوّراً من «السلطات العفنة» بـأدوات حكمها المتخلفة، سواء ما يرجع منها إلى سبعينات القرن الماضي أو ما نشأ عقب العدوان والدمار والمحاصصة الطائفية الأمريكية كما في حالتي لبنان والعراق.

يقدم المثالان اللبناني والعراقي نموذجاً على محاولة الشعوب لسد كافة الذرائع في وجه مقولات السلطات السياسية، حول المؤامرة والاختراق والفوضى والتقسيم وغيرها. فتخرج الجموع بالأعلام الوطنية وبشكل سلمي ومتجاوزة الشرخ الطائفي الذي تم إيغاله في هذه المجتمعات واستخدامه لتقسيم النهب. ولكن مع هذا فإن المهمة لا تكتمل سريعاً والأهـداف لا تتحقق... رغم وهن سلطات الحكم وصعوبة ظرفها الاقتصادي والسياسي، مع ارتهان معظمها للغرب ذاك الذي أصبح يزيد الضغوطات ويرفع الغطاء عن سلطات كان ينعشها تكراراً، بينما لا يقوم اليوم بمساعدتها علّها تتمادى في مواجهة المجتمع ليؤدي هذا التحدي للإرادة الشعبية إلى الحرائق.

انحسرت المقولة التي كانت تتكرر في الموجة الأولى من الحراكات الشعبية في منطقتنا، عندما كان يتم التغني بعفوية الحراكات ونقائها من كل «قادة سياسيين»... بعد أن تبين أن غياب فاعلية العمل السياسي الشعبي جعل الملايين المصرية لا تحقق شيئاً حتى الآن إلا تغيير الطرابيش، وساهم في نقل الحراك في سورية وليبيا واليمن إلى السلاح، حيث تم إدارة الحراك سياسياً من كل الأطراف النخبوية غير الشعبية ليذهب إلى مآلات عكس رغبات الشعوب ومصالح الدول.

اليوم، يقول الجميع في لبنان والعراق، ماذا بعد...؟ من سيمثّل الحراك ويحقق أعلى نتائج وتثمير سياسي للمصلحة العامة منه؟ ومن سيحميه من محاولات الدفع نحو الفوضى؟ يسأل الجميع اليوم عن البرامج الموحدة والتحالفات التي يجب أن تتطور سريعاً في مراكز الحراك الشعبي المتعددة ضمن البلد الواحد، والتي يجب أن تفرض نفسها كقوى سياسية واضحة المعالم موحّدة الكلمة، على الأقل على الخطوط العملية المطلوبة للسير خطوات يومياً إلى الأمام.

إن إظهار تجمعات وتمثيلات سياسية جديدة لفضاء سياسي جديد ليس مسألة عفوية أو سهلة، ولكنه ضرورة ستُخلق إن عاجلاً أم آجـلاً... ولكن غياب الدور السياسي الفعّال للقوى الثورية التي تعي هذا الدور وتتحرك تجاهه، يؤخر التثمير السياسي ويفتح الباب للقوى المضادة، ويترك للسلطات المتمرسة سياسياً مجالاً للحركة والمناورة.

ولكن أياً تكن النتائج، فإن الموجات الثانية من الحراك ستكون أعلى من الموجات الأولى وستقود إلى نتائج أفضل، حتى لو لم تكن مشبعة لحاجات الملايين الذين دخلوا في إطار حركة، ولن يستكينوا حتى تُنجز مهمة التغيير الاجتماعي في المنطقة التي تساهم في تغيير وجه عالم اليوم.

10/22 يحلّ محل 10/17

مضى أقل من شهر على اتفاق النقاط العشر بين بوتين وأردوغان في سوتشي يوم 22 تشرين الأول الماضي، وشهر بالضبط على «التكاذب» الأمريكي التركي تحت مسمى اتفاق 17 تشرين الأول الواقع في 13 نقطة...

■ سعيد صائب

ما شهدته ساحة الشمال الشرقي السوري خلال هذا الشهر، يؤكد ما ذهبنا إليه منذ إعلان اتفاق 10/22 «والذي أيدته الحكومة السورية، وكذلك فعلت إيـران»، من أنّ ما سيجري تطبيقه فعلياً هو هـذا الاتفاق بالذات، والذي حلّ فعلياً محل اتفاق 10/17؛ الجيش السوري بات منتشراً على القسم الأكبر من الحدود السورية التركية شرق الفرات، وأيضاً على جزء من الحدود السورية العراقية الشمالية. الدوريّات الروسية بدأت تجوب مناطق ضمن الشمال الشرقي ابتداء من القامشلي وغيرها، أما الأمريكي فقد انكفأ بشكل كامل تقريباً، ثم عاد ليتمسك بالسيطرة على مناطق حقول النفط وهو الأمر الذي يتحول إلى فضيحة ذات طابع دولي؛ عملية نهب وسرقة معلنة ومُشْهرة على رؤوس الأشهاد.

«انتكاسة» الأمريكي عن قراره بالانسحاب الكامل، جاءت لتؤكد أنّ ما جرى في 17 تشرين الأول ليس أكثر من استكمال لعمليات التكاذب الأمريكي التركي، المغلّفَ ببنود وتوافقات متلاحقة لم ينفّذ منها أيُّ شيء بالمعنى العملي. أهم من ذلك، أنّ هذه الانتكاسة– الفضيحة، تعبّر بجلاء عن الخيبة الكبرى التي تعرضت لها واشنطن، والتي كانت تأمل أن تغطي انسحابها الاضطراري بإحداث فوضى عارمة عبر ضرب ثلاثي أستانا بعضه ببعض، وما جرى على الأرض هو أنّ المشهد بعد شهر من «اتفاق» 17 تشرين الأول بين الأمريكي والتركي، أظهر أنّ ثلاثي أستانا تعامل مع الأمريكي في سورية لا بوصفه ثلاث دول، بل وكأنه طرف واحد يُقسّم الأدوار بين أجزائه.

في السياق نفسه، فإنّ عملية الخروج النهائي للأمريكي من سورية، باتت أكثر نضجاً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك رغم كل الإيحاءات بأنّ الأمريكي باقٍ إلى آجال غير محددة، وبالذات عبر فضيحة حقول النفط.

تترسخ أيضاً، مع تطور الأوضـاع خلال الشـهر المـاضي فـي الشـمال الشـرقي، ضرورة الحوار بين السوريين فيما بينهم كأداة أساسية في تسريع إخراج الأمريكي، وفي تسريع الحل السياسي ككل للخروج من الكارثة السورية. وبما يخص الشمال الشرقي خصوصاً، تترسخ بشكل واضح ضـرورة الحـوار بين القـوى في الشـمال الشرقي السوري وبين الحكومة السورية، وكذلك ضرورة إيجاد صيغة لاستكمال تمثيل السوريّين ضمن العملية السياسية ككل، بما في ذلك اللجنة الدستورية، وضمناً القوى السياسية والمجتمعية في الشمال الشرقي السوري.

استضافت البرازيل القمة السنوية لدول «البريكس»، والتي عقدت على مدار يومي 13 و14 من الشهر الجاري تشرين الثاني في العاصمة برازيليا، وصدر البيان الختامي مع انتهاء أعمال هذه القمة لتكون دول «البريكس» أنهت قمتها الحادية عشر بنجاح.

«BRICS»... تمضي دون توقف

اجتمعت كل من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وجرى بحث أهم الملفات الدولية وآفاق التعاون بين دول المجموعة في المجلات كافة، وأكدت الدول الخمس في البيان الختامي لأعمال هذه القمة هدفهم المشترك بـ «بناء عالم يسوده السلام والاستقرار والازدهار» وكانت دول المجموعة عقدت فيما بينها أكثر من مئة لقاء خلال العام الماضي لنقاش السياسات المالية والتجارية والشؤون الخارجية والأمن، بالإضافة إلى مواضيع أخرى، مثل التكنولوجيا والاتصالات والزراعة والمناخ وغيرها...

■ علاء أبوفراج

نتائج وملامح عامة

رأت الدول المجتمعة في العاصمة البرازيلية، أن للبلدان النامية الحق في المشاركة في صنع القرارات والسياسات الدولية، وأعلنت تمسكها بالنظام العالمي متعدد الأقطاب، وأكدت مجدداً على ضرورة إصلاح المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها، وذلك عبر زيادة التمثيل فيها، وجعلها «أكثر ديموقراطيةً وشمولاً» حسب ما جاء في البيان الختامي، الذي أكّد أيضاً على ضرورة الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو فرض التدابير القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي.

وكان الرئيس الروسي قد أكد في حديث أثناء القمة، أنه يجب على «دول بريكس أن تكون أكثر طموحاً لقيامها بالدور القيادي في الأمم المتحدة» مضيفاً أن «بريكس» تجاوزت في 2019 مجموعة الـ G7 من حيث حجم الإنتاج الإجمالي الداخلي ومعادلة القدرات الشرائية بنسبة 12%، أما الرئيس الصيني وفي كلمة ألقاها ضمن أعمال القمة التي تنعقد حسب تعبيره في وقت «يشهد تطورات حاسمة يمرّ بها الاقتصاد العالمي والساحة الدولية»، لفت الانتباه إلى تصاعد جولة جديدة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي، وموضحاً أن تقدم الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، الذي لا يمكن وقفه، ضخ زخماً قوياً في إصلاح نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية.

البرازيل والضرورات الوطنية

على الرغم من التقارب البرازيلي الأمريكي الذي بدأ مع وصول الرئيس اليميني جير بولسونارو إلى السلطة في أواخر العام الماضي، إلّا أن البرازيل وعند قراءتها للخارطة السياسية العالمية وانطلاقاً من مصالحها الوطنية البحتة، تبدو أكثر مرونة وبعداً عن الولايات المتحدة الأمريكية، فالتبادل التجاري مع دول «البريكس» وصل إلى 74 مليار دولار، وهو ما يشكل أكثر 30% من الصادرات البرازيلية، والتي تستورد الصين الجزء الأكبر منها، وفي تصريحات لبولسونارو في أثناء أعمال القمة أعلن وقوف بلاده على الحياد فيما يخص الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين فقال: «لا أدخل هذه الحرب التجارية. والبرازيل تتاجر مع الجميع»، وبعد أن كان الرئيس البرازيلي يُطلق تصريحات ناريّة اتجاه الصين في حملته الانتخابية إلا أنه يرى اليوم بوضوح أن الصين باتت «أكثر فأكثر جزءاً من مستقبل البرازيل» حسب تصريحاته، هذا وجرى الإعلان عن افتتاح مكتب إقليمي تابع لبنك البريكس في سان باولو، ليمارس نشاطه في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة للدول الأعضاء.

روسيا والهند

على هامش هذه القمة، عقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لقاءً ثنائياً ناقش فيه الطرفان سير تنفيذ الاتفاقات الموقع بينهم، وأشار الرئيس الروسي في مؤتمره الصحفي الختامي إلى رغبة روسيا في توسيع التعاون مع الهند في المجالات كافة، واعتبر الرئيس الروسي أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والهند يجب تطويره، على الرغم من نسبته المتزايدة والتي وصلت إلى 18%، وفيما يتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين وخصوصاً ملف توريد منظومة الدفاع الروسية الـ S-400 إلى الهند، أكد الرئيس الروسي، أن الأمور تجري حسب الاتفاق وضمن الجداول الزمنية المحددة لذلك، وكان وزير الدفاع الهندي في زيارة رسمية إلى موسكو قبيل انعقاد القمة وجاء في بيانٍ صادرٍ عن الحكومة الروسية تأكيداً بأن الهندَ عازمةٌ على «تطوير التعاون العسكري التقني مع روسيا رغم الضغط الأمريكي».

الملف السوري على الطاولة

كان الملف السوري أحد المواضيع الدولية التي جرى نقاشها في أعمال هذه القمة، وصاغ البيان الختامي في أحد بنوده موقف دول البريكس من آخر المتغيرات في ملف الأزمة السورية، وجاء فيه تأكيد الدول الخمس على سيادة واستقلال سورية ووحدة أراضيها، وأكدوا من جديد أن لا حلَّ عسكرياً لهذه الأزمة، وأعلنوا دعمهم للعملية السياسية السورية–السورية والتي يجب أن تجري بقيادة سورية، وتيسير من الأمم المتحدة وحسب القرار 2254، ورحب البيان الختامي بإنشاء اللجنة الدستورية، والدور الذي لعبه ثلاثي أستانا بإنشاء هذه اللجنة، ورحب أيضاً بمذكرة التفاهم الروسية التركية التي جرى التوقيع عليها في 22 تشرين الأول الماضي لإيجاد حل للتصعيد في الشمال الشرقي السوري. وفيما يخص الوضع في إدلب أشار البيان إلى ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، والذي لا يشمل الجماعات الإرهابية. وأشار البيان أيضاً إلى ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وذلك دون شروط مسبقة.

«البريكس» لا ترفض الهيمنة الأمريكية فقط بل تقدم نموذجاً قادراً على تقديم الحلول والمخارج

في الختام

يطول البيان الختامي الصادر عن القمة ليشمل 73 بنداً، يوضح موقف دول المجموعة من كل القضايا الدولية، وبالإضافة إلى ما حمله البيان، تعد القمة حدثاً لتبادل الآراء ليس فقط ضمن قيادات دول الـ «البريكس»، وإنما مع الرأي العام العالمي. ولا يمكننا معالجة مخرجات القمة بشكل شامل ضمن هذه المادة، ولكن يجب الوقوف عند مفاصل مهمة:

تُظهر دول المجموعة تماسكاً كبيراً على الرغم من التباينات البسيطة في بعض القضايا، فالـ «بريكس» مصلحة حقيقية في هذا التحالف، وهي اليوم تشكل ثلث وزن العالم، وتعلن بشكل واضح عن حقها في المشاركة بإدارته، وهذا ما يبدو واضحاً في البنود الطويلة التي تتحدث عن إصلاح المؤسسات الدولية وحجم التمثيل فيها، ولتصريحات الرئيس الروسي دلالات كبيرة، تلك التي عبَّر فيها أن المجموعة ليست نادياً مغلقاً وإنما يمكن لها أن تتوسع أكثر.

«البريكس» لا ترفض الهيمنة الأمريكية فقط، بل أيضاً تقدم نموذجاً بات قادراً على تقديم الحلول والمخارج، فهي تملك قدرةً حقيقة للتمويل والاستثمار، وستكون قادرة على إيجاد بديل شامل لنظام SWIFT الأمريكي قريباً، بالإضافة إلى أنها أصبحت أكثر اعتماداً على عملاتها المحلية بدلاً عن الدولار.

البريكس بالأرقام

تضم دول البريكس كلاً من روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا التي انضمت رسمياً لهذه المجموعة منذ العام 2011، وتشغل هذه الدول ثلث مساحة الكوكب تقريباً، وتستحوذ البريكس «الدول الأسرع نمواً في العالم»، على 55% من النمو العالمي، وتساهم في 36% من سوق الطاقة العالمي، والذي يتوقع أن تزيد من حصتها فيه لتصل في 2040 إلى حوالي 50%.

وحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول «بريكس» وفقاً لتعادل القوة الشرائية يبلغ 44,1 تريليون دولار وهذا يعني أنها باتت متفوقة على مجموعة السبعة الكبار G7، وفي تصريحات بمناسبة القمة الـ 11 لـ «بريكس»، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن «البريكس تعمل على رصد احتياطي مالي لدول المجموعة بقيمة 100 مليار دولار»

عام قبل الظهر وخاص في المساء والسهرة!

لم يمض يومان على اجتماع رئيس الحكومة مع المحافظين، حتى بدأت تهل مقترحات ترجمة بعض ما تم الاتفاق عليه والتوجيه به خلال هذا الاجتماع بما يخص الرؤى الاستثمارية، التي تتفتق فيها ومن خلالها العقلية الربحية التي أصبحت سائدة، حيث «أوصى مجلس محافظة دمشق بضرورة استثمار المدارس الحكومية بعد انتهاء الدوام فيها، وبما ينعكس بالفائدة على المدرسة والعاملين فيها».

■ نوار الدمشقي

فقد عقد اجتماع بتاريخ 2019/11/12، ضم المحافظين إلى رئيس مجلس الوزراء، وقد ورد عبر صفحة الحكومة تحت عنوان «اجتماع المحافظين»: «تقييم الوضع التنموي والاستثماري والخدمي الحالي في المحافظات... وسبل تمكين البنية الاستثمارية لدى الوحدات الإدارية هي العناوين الرئيسة لاجتماع المحافظين برئاسة المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء».

الاستثمار هي الكلمة المفتاحية

ورد على صفحة الحكومة بشأن الاجتماع مع المحافظين في تاريخ 2019/11/12، أنه «تم تكليف المحافظين توسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة للوحدات الإدارية، ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الحكومية والمشاريع التي تنفذ من قبل القطاع الخاص وخطة كل محافظة لرسم خارطة استثمارية جديدة».

في تاريخ 2019/11/14، وخلال اجتماع مجلس محافظة دمشق، صدرت التوصية أعلاه بخصوص «استثمار المدارس الحكومية»، وقد رشح عبر بعض وسائل الإعلام أن رئيس مجلس المحافظة أشار خلال الاجتماع إلى «وجود دراسة يتم العمل عليها، تتضمن استثمار كامل جغرافية المدرسة منها استثمارها كمعهد أو مدرسة خاصة بعد الظهر، واستثمار الباحات كملاعب رياضية بعد تجهيزها بالشكل المناسب».

فيما أكد أحد أعضاء مجلس المحافظة على «ضرورة تفعيل الاستثمار بشكل كامل في دمشق بما فيها المدارس، داعياً إلى عقد ملتقى خاص للاستثمار في مدينة دمشق للاستفادة من غالبية أملاك المحافظة واستثمارها بالشكل الأمثل».

أما الملفت خلال هذا الاجتماع فقد كان رد مدير تربية دمشق بقوله: إنهم «جاهزون لدراسة أية فكرة في هذا المجال حال ورودها إليهم، مبيناً وجود 3 مدارس في منطقة مشروع دمر قيد الافتتاح تم عرضها للاستثمار نتيجة عدم حاجة المنطقة إلى المدارس حالياً».

يومان فقط كانا كافيين لترجمة التوجيه والاتفاق الحكومي مع المحافظين أعلاه على شكل توصية استثمارية من قبل محافظة دمشق، وقد نالت الثناء والقبول من قبل أعضاء المجلس، ومن قبل الجهة المعنية بالأمر متمثلة بمديرية تربية دمشق!.

أما بخصوص المدارس في مشروع دمر المعروضة للاستثمار كونها «دون حاجة» فهذا ربما له حيّز آخر في وقت لاحق ربما!.

حمّى الاستثمار

حمّى الاستثمار التي وصلت للمدارس الحكومية تبدو ليست وليدة الاجتماع مع رئاسة الحكومة فقط، بل لعل الاجتماع أعلاه أعطاها الزخم اللازم ليس إلا!.

لا غرابة لاحقاً بظل هذه الحمى من أن توضع جميع المباني الحكومية بالاستثمار لفترتي المساء والسهرة بعد الدوام النهاري فيها

فالحديث عن وجود دراسة مسبقة لدى المحافظة بشأن «استثمار كامل جغرافية المدرسة»، وعن «عقد ملتقى خاص للاستثمار في مدينة دمشق للاستفادة من أملاك المحافظة»، والخطوة الاستباقية من قبل تربية دمشق بعرض بعض المدارس للاستثمار، والجاهزية «لدراسة أية فكرة في هذا المجال»، تؤكد أن العقلية الاستثمارية والربحية هي المتسيدة على مجمل الأنشطة الحكومية وقراراتها، ولا شيء سواها، ولا أحد يعلم ما ستتفتّق عليه مجالس المحافظات الأخرى من توصيات شبيهة تحت نفس العنوان ولنفس الغاية والأمكنة.

لن يسلم ولا شبر خارج الاستثمار

لا شكَّ أن عنوان الاستثمار- والغايات الربحية خلفه- جميل وخلاب، ليس للعقول بل للجيوب المستفيدة منه بالنتيجة، حيث لم تكتفِ محافظة دمشق بتغوُّلها «استثماراً» على الوجائب والحدائق والملاعب والأرصفة وأسطحة المباني، وكل شبر مما يصنف باسم «النفع العام»، تحت عنوان «توسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة في الوحدات الإدارية»، فقد وصلت هذه القاعدة الاستثمارية أخيراً إلى أبنية المدارس الحكومية لزجِّ الاستثمارات الخاصة بها في المساء والسهرة، ولم لا؟ طالما كل أصحاب القرار والحل والربط متفقون ولا خلاف بهذا الشأن، وكل من يرغب بالتربح وزيادة هوامشه «البلهموطية» من مستثمرين جاهزين لملء أي شبر يُنتفع به استثماراً، أمّا الذرائع المساقة بهذا الشأن، والعناوين التي يتم من خلالها التسويق لهذه الاستثمارات فهي موضوع آخر تماماً، ولعل هناك الكثير من الشواهد على ذلك.

وربما لا غرابة لاحقاً في ظل هذه الحمّى من أن توضع جميع المباني الحكومية بالاستثمار لفترتي المساء والسهرة بعد الدوام النهاري فيها، وكل منها بحسب مكانها، وما يمكن الاستفادة منه لتحقيق أعلى ريعية ربحية منه.

كأن نجد لافتة على إحدى المؤسسات الحكومية تقول مثلاً: مؤسسة كذا قبل الظهر، ونادي عائلي في المساء، وملهى ليلي في السهرة!، فمع هذه السياسات والتوجهات يصح القول: عش رجباً ترَ عجباً!

برغم الأمطار تستمر الحرائق

دخل فصل الشتاء والأمطار، وعلى الرغم من ذلك ما زال مسلسل الحرائق يستكمل حلقاته المملّة، فقد اجتاحت بعض مناطق اللاذقية سلسلة من الحرائق مطلع الشهر الحالي، حيث وصل عددها إلى 58 حريقاً في مختلف المناطق في المحافظة.

■ سمير علي

فقد ذكر رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة في اللاذقية أن «عدد الحرائق، من تاريخ 11/7 وحتى 11/12، «58» حريقاً، منها خمسون حريقاً زراعياً وثمانية حرائق حراجية»، وذلك بحسب صحيفة تشرين.

10 حرائق يومياً فقط

فقط 6 أيام كانت كفيلة لأن تكون نتائجها 58 حريقاً، برغم الأمطار التي أتت على المحافظة خلال هذه الفترة، وبرغم تدني درجات الحرارة ونسب الرطوبة في المنطقة، وهي العوامل التي من المفترض أن تحول دون اشتعال الحرائق وانتشارها، الأمر الذي ربما يؤكّد أن غالبية هذه الحرائق كانت بفعل فاعل أو بسبب الإهمال بالحد الأدنى.

الاستثناء الذي من الممكن تسجيله بهذا الشأن ربما هو «مجموعة حرائق في ناحية قسطل معاف بتاريخ 11/12 ناتجة عن سقوط من القذائف الإرهابية ناحية قسطل معاف، حيث أدت إلى اشتعال الغابة في خمسة مواقع متفرقة»، وذلك بحسب رئيس دائرة الحراج.

أما الحديث الرسمي عن لسان رئيس دائرة الحراج فقد كان مخالفاً للتوصيف السابق حيال الظروف الجوية، حيث قال: «إن الظروف الجوية التي تسود المحافظة هذه الفترة هي من أسوأ الظروف الجوية فيما يخص الحرائق، حيث تصل سرعة الرياح الشرقية في بعض الأحيان إلى أكثر من «40» كم/سا، وأيضاً تدني الرطوبة الجوية إلى ما دون /20/ بالمئة، إضافة إلى انحباس الأمطار، الأمر الذي يجعل السيطرة على الحرائق صعبة جداً مع الخطورة على حياة العمال، منوّهاً بأن استمرار هذه الظروف يزيد من خطر الحرائق».

ومع هذا التصريح من الممكن أن نعتبر أن الباب ما زال مفتوحاً أمام المزيد من الحرائق وأخطارها ونتائجها، فلا صيف يحول دونها، ولا شتاء يحد منها!.

وربما بهذا الصدد تجدر الإشارة إلى توصية اللجنة الاقتصادية مؤخراً، والتي فسحت المجال أمام تجّار الفحم لتصدير منتجاتهم.

لنُطفشهم حتى آخر طبيب

بقينا نسمع طوال السنين الماضية، بعد 2011 وقبلها بكثير، عن التشكّي من هجرة العقول التي تستنزف المجتمع بنسيجه واقتصاده، وعن نوايا الحكومات، متشابهة السلوك والبرامج، في الحد منه عبر محاربة أسبابه، وقد وضعت الكثير من الدراسات الإحصائية العلمية بهذا الصدد، وما زالت، مع تسليط الأضواء عليها إعلامياً، لكننا لم نرَ سوى المزيد من السياسات الإفقارية التي تدفع بجميع مكونات رأس المال البشري الوطني إلى الحلم بالسفر منذ بداية حبوهم.

■ سعيد مهاجر

بهذا الصدد نستشهد بدراسة منشورة في «قاسيون» في تاريخ 2004/5/6، من قبل الباحث الاقتصادي عيسى مهنا، بعنوان «هجرة الكفاءات والعقول العربية- الفاقد الاقتصادي»، ومما ورد في متنها:

«خسرت الدول العربية علماء واختصاصيين بلغ عددهم 2,876 مليون كفاءة عربية على مدى 50 عاماً.. وتقدر تكلفة خسارة إنتاجيتهم في بلدانهم بمبلغ 477 مليار دولار.. بينما بلغت أرباح الدول المستقبلة لهذه الكفاءات نتيجة إنتاجيتهم وما وفرته من نفقات إعدادها بما يبلغ 3,625 تريليون دولار».

ولكم أن تتخيلوا ما وصلت إليه هذه الأرقام بعد أكثر من عقد من الزمن، مع جملة انعكاساتها السلبية العامة الأخرى، خاصة في ظل ظروف العقد الأخير المعقدة والمتشابكة في المنطقة.

ولأنّ الأطباء وأصحاب المهن الطبية يشكلون النسبة الأكبر من المهاجرين، فسنركز اليوم على هذه الشريحة محلياً والتي يتم تطفيشها، ظروفاً وعنوة، علماً أن تكاليف إعداد الفرد منها بحسب أرقام الدراسة السابقة في حينه تصل إلى 302 ألف دولار.

32 ألف عليها ضرايب

يعيش طلاب الطب ستّة أعوام جامعية يندم الكثيرين منهم خلالها بشكل شبه يومي على قرارهم بدخول هذا الفرع، والأسباب كثيرة: فمن حشوهم بالمعلومات النظرية، إلى حشرهم وإذلالهم في المدن الجامعية، إلى قيام بعض الدكاترة- المدرسين «المدعومين» بإجبارهم على شراء كتب ومطبوعات باهظة الثمن من تأليفهم، وصولاً إلى تكسير علاماتهم بغير وجه حق من قبل بعض الدكاترة- المدرّسين «المدعومين أيضاً» الذين لا يلتزمون حتى بقوانين الجامعات نفسها، وليس نهاية بالتكاليف الباهظة التي ترهق كاهل ذوي هؤلاء طيلة سنوات دراستهم.

ثمّ بعد تخرجهم من الامتحان الوطني يصبحون أطباء مقيمين لمدة تتراوح بين 5 و7 أعوام أخرى للتخصص. يحصل الطالب المقيم خلالها على أجر مقابل عمله يبلغ 32 ألف ليرة سورية «أقل من 50 دولار»، ويتم اقتطاع ضرائب من هذا المبلغ تصل إلى 4 آلاف ليرة أيضاً.

الكفاءة والثالوث الغريب

يجد الأطباء المقيمون أنفسهم في مواجهة ثالوث غريب، يقول البعض بأنّه ابتكار محلي خالص. فبعد النجاح بالامتحان الوطني، يخضع أطباء المستقبل لمفاضلة تعتمد على معدّلات نجاحهم في الامتحان، ليتحدد بموجبها الاختصاص الذي سيدرسونه.

وبعد أن يتحدد الاختصاص يصبح المقيم إمّا تابعاً لوزارة الصحة ليتابع اختصاصه في مشافيها، وإمّا لوزارة الدفاع ومشافيها أو وزارة الداخلية، وإمّا لوزارة التعليم العالي ومشافيها. وبحسب هؤلاء: لا يحق لمن لم يتبع لوزارة التعليم العالي أن يصبح أكاديمياً وأن يدرّس أو يصبح باحثاً.

بالمقابل، تجدر الإشارة إلى أن أحد الأنظمة الأفضل التي يهاجر الأطباء لأجلها هي نظام الكفاءة، الذي يسمح لهم بدراسة الاختصاص الذي يريدون إن هم أثبتوا بعد عام من الدراسة كفاءتهم فيه وفق نظام تقييم أجدى من درجات الامتحان.

نقابة قاصرة

يدفع الطبيب المقيم الذي يتلقى أجراً قيمته 32 ألف ليرة قبل الضرائب، رسوماً لنقابة الأطباء تبلغ 36 ألف ليرة سورية سنوياً لقاء قبول انتسابه إليها. علماً أنّها لا تقدم له أيّة خدمة، ولا تدافع عن حقوقه، ولا تحاول دمقرطة المشافي التي يعمل فيها... هي باختصار كما وصفها زميل مقيم: «نقابة قاصرة ومقتصرة على النخبة».

آه عالامتياز!

ولأنّ المسؤولين الطبيين يلتزمون بأمانة بالنهج الحكومي الرّامي إلى تحميل الطبقات الضعيفة جميع التكاليف الممكنة، فقد خرج العقل الحكومي السوري باختراع سنة الامتياز. فبعد أن ينتهي المقيم من فترة إقامته، ويكون قد أنهى الاختصاص المعادل للماجستير، لا يُسمح له بالبدء في العمل مباشرة، ولا في تحصيل خبرة حقيقية في مجاله، فسنة الامتياز تجبره على الخدمة كمشرف لمدة عام في نقطة تحددها له الجهات المسؤولة «وليس بنا حاجة للتطرق للوسائل «الخالية من الفساد» التي تجرى فيها التعيينات في هذه الجهات». وأثناء هذه الفترة لا يحصل الطبيب لا على إسكان ولا إطعام، ويبقى الأجر 32 ألف ليرة سورية مستمراً لمعيشته وحياته وضرورات «الشبرقة».

وكما يجمع طلاب الطب والمقيمون، فالمشرف هنا لا يشرف على شيء، بل يقوم بمهام لا علاقة لعمله فيها لا من قريب ولا من بعيد، «يلزقه» فيها شخصٌ أعلى منه مرتبة قد هرب منها من قبل.

حتّى نقتله استنزافاً

يعاني المقيم أثناء فترة إقامته من مناوبات لا تنتهي، فلا مدتها منطقية ولا هي تحدد بمرات معينة. فالطبيب المقيم يناوب لمدة تصل بشكل اعتيادي لـ 30 ساعة متواصلة وأكثر ربما، وهذا أمر ليس بنادر الحدوث، بغض النظر عن الإنهاك والكآبة التي يعانيها الطبيب المقيم، وكما علّقت إحدى الصفحات على الأمر: «مناوبات مجانية وغير مأجورة، وربما غير معترف بها».

وإذا ما أردنا أن نقارن حالنا بحال بعض الدول، فسنختار دولة من الإقليم هي السعودية، حيث يمنع أن يناوب الطبيب أكثر من 28 ساعة متواصلة عدا حالة الطوارئ. ودولة من خارج الإقليم هي بريطانيا، حيث لا وجود لنظام مناوبات أساساً، فيؤدي المقيم وردية من أصل أربع ورديات يومية ويمضي بعدها إلى حياته، ويُسمح للمقيم أن يؤدي ورديتين متتاليتين لمرة واحدة شهرياً فقط.

اختراعات جديدة

عندما يحاول المسؤولون تقديم شيء جيد هو رفد المناطق البعيدة والنائية بالأطباء، فهم يقومون بذلك بالطريقة الخاطئة ويحمّلون عبء القيام به للشرائح الخاطئة أيضاً وعلى حسابهم. فبدلاً من اعتماد نظام تأهيل كوادر طبية تكفي المناطق البعيدة، وإقرار خطط تنمية عادلة تجعل مشافيها ومستوصفاتها فاعلة أكثر، يمضون ويخرجون ما يسمى «قرار الفرز الربعي».

فوفقاً لهذا القرار يتم نقل الطبيب المقيم كلّ ثلاثة أشهر إلى محافظة ومنطقة جديدة، حيث نُقل عن وزير الصحة عبر بعض وسائل الإعلام أنّه: «لن يكون هناك ضمن مفاضلة الصحة شيء اسمه فرز دمشق فقط، بل ستُستبدل بالمنطقة الجنوبية»، وتعميماً على ذلك يمكن القول «المنطقة الوسطى- المنطقة الشرقية- المنطقة الساحلية- المنطقة الشمالية وهكذا»، ليتم من خلاله حرمان هؤلاء من أي نوع من الاستقرار، وتحويلهم إلى «بدو رحّل» كلّ ثلاثة أشهر يمسكون بأوراقهم التي يركضون فيها بين مكاتب الإداريين الذين لا يحملون لهم الود أصلاً. وكي يرينا المُشرع بأنّه لم يترك ثغرة في هذا القرار، فقد أعلن بأنّهُ لا أحد يستثنى من هذا القرار، لا المتزوجون ولا الحوامل ولا الأمهات..

يعاني المقيم أثناء فترة إقامته من مناوبات لا تنتهي فلا هي مدتها منطقية ولا هي تحدد بمرات معينة

وعلاوة على حرمان هؤلاء من الراحة والاستقرار، يتم حرمانهم من تحصيل الخبرة والفائدة العلمية ضمن اختصاصهم، والسبب الأساس في هذا أنّ المستشفيات البعيدة والنائية غالباً ما تكون مجهزة بتجهيزات ولوازم خدمية وليست علمية، وهذا من مساوئ تنظيم المشافي عموماً، حيث يتركز ذلك في بعض مشافي دمشق غالباً وفقط، كما هي حال تركز السلطة وتمركز الثروة فيها.

فلماذا يتم تحميل الأطباء المقيمين مسؤولية «أخطاء» لا ذنب لهم فيها؟.

مشرفون يحتاجون إلى مشرفين

بعد أن ينتهي الطبيب من استغلاله في مرحلة الامتياز، يرتفع تحدي الاستغلال الذي يجب على الوزارات والمستشفيات المسؤولة أن تحققه كي تنجو ضمن هكذا منظومة، يتم البحث عن مشرفين يقبلون بأدنى الأجور لأنّهم لا يملكون خياراً غير ذلك، ومن الذي قد يقبل بأجر 45 ألف ليرة سورية سوى خريج جديد!.

ولهذا تُعين المستشفيات مشرفين من الخريجين الجدد، رغم أنّ عمل المشرفين يفترض أطباء ذوي خبرة ممن يمكنهم متابعة عمل المقيمين لتعليمهم ومنحهم المهارة اللازمة ليتمكنوا من التقدُّم الطبي العلمي المزود بالخبرة.

ولشرح مدى مأساة الأمر، يمكننا أن ننظر إلى ما قاله زميل مقيم: «بقيت في إحدى العمليات من الساعة 8,30 صباحاً وحتى الساعة 6 مساءً دون انقطاع، لأنّ المشرف على العملية لم يكن يعرف ما يجري، وكان يعتمد على التكهن ليحدد ما يواجهنا».

والنتيجة، إنّ ما يتم توفيره في أجور المشرفين ينعكس بشكل مباشر على مدى جودة التعليم الطبي، وعلى تأهيل كوادر يحتاجها المرضى والقطاع الصحي بشكل عام، لكن بالنسبة للمسؤولين فإنّ توفيراً في أجور المشرفين أدعى وأهم..

ما سبق، غيض من فيض بعض الانعكاسات السلبية للسياسات المتبعة على جزء من قطاع واحد فقط، فهل لنا بعد كلّ هذا، وغيره الكثير، أن نتساءل عن نقص أعداد الأطباء بشكل خاص، وعن أسباب هجرة العقول والكفاءات بشكل عام؟ذ

القهر السوري

كلمة «القهر» بمعجم عربي- عربي بتعني «الغَلَبة» أو «الأخذ قهراً»، أي مغالبة بغير رضا!!

■ دارين السكري

ومن هون فينا نحكي شوي عن القهر اللي صايبنا وصايب كل الشعب السوري مندون ولا أي استثناء، هاد القهر اللي جواتنا واللي صرلوا مزروع فينا وغصب عنا، مو من تسع سنين بس، أكتر من هيك بكتير، مندون ما حدا يشوف شو صاير فينا ويحس فينا، أو يمكن يكونوا شايفينا بس ما بدون يحسوا فينا ومو هاممهم أصلاً!! «الله أعلم».

اليوم كلمة القهر صارت كأنها شبه مخصصة للسوريين وبس!

مثلاً إذا منفتح محرك البحث «غوغل» ومنكتب كلمة القهر... بتطلعلنا هل النتائج: «السوريون تفوقوا بالدراسة رغم القهر. يوم القهر السوري- سبعة أطفال ماتوا. القهر السوري- أن تدفن أطفالك بيديك...» وهاد ضمن القهر الإلكتروني.

أما القهر الواقعي والمعيشي فمنسمعوا لما منتزل ع المقاهي من حكي الرجال الكبار بالعمر.. لأن ما منسمع غير بسيَر القهر، متل:

«والله قلبي مقَهور على ابني اللي استشهد وراح بعز شبابو وما فرحت فيه ولا شفت ولادو»..

«والله مقهور على ابني المخطوف ولا عم أعرف أوصلّوا ولا بأية طريقة، ولا بعرف إذا كان عايش أو ميت؟»

«مقهور على حالنا.. شو صار فينا أكتر من اللي كان»

والله مقهور ومقهور ومقهور... إلخ، وبتقعد بتسمع سيَر عنجد بتقهر قلب يلي ما عندو قَلب..

عداك ع إنو أغلب السير المفتوحة بصبحيات النسوان كلها صارت ع الشكل التالي:

«دريتو!! اليوم طالع الدولار وصار تقريباً بـ 716 ليرة!!»

«الله لا يوفقون.. اليوم نزلت جبت ليمونتين بالعدد من عند الخضرجي حطيت حقون 435 ليرة!!»

«يا الله ما عم لاقي دوا لابني.. والمستورد حقو هديك الحسبة!!»

«والله فتل مخنا ونحن عم نحاول ندور ع بيت بحدود 50000 وما كنا نلاقي... وصاحب البيت رح يزتنا بالشارع بآخر الشهر وما عم يرضى إلا بدو يزود الأجرة!!»

«لك بتتذكروا كيف كانت حياتنا قبل الحرب؟!»..

وهي الجملة بالذات عم تتكرر وهي اللي عم بتطّلع القهر اللي جواتنا عنجد، لأنو يمكن كانت حياتنا أحسن بشوي صغيرة من حياتنا هلق بظل هل التدني الرهيب لمستوى المعيشة- والنهب- والسرقة- غير التشرد والنزوح.. وما في رحمة من العبد ولا عم يخلو رحمة الرب تنزل ع العباد!!

صحيح في مين يقول أنو كنا عايشين بحياة لا بأس بها... قدرانين نتعايش شوي مع الوضع المعيشي... بس ما فينا نعمم!! لأن في كتار كانوا معدومين- مفقرين وأجت هل الحرب عدمتون أكتر، إذا ما محتهم بالأساس.. واللي درج ع تسميتهم «المهمشين».. هدول قعدوا ع الطرف زيادة كمان.. وأكتر شي حسنوا يعملوا أنهم ينقهروا زيادة وبس!..

لك وصارت سيرتنا ع كل لسان كمان، اليوم المواقع الإلكترونية عم تعمل علينا وع وضعنا استبيانات، متل موقع يو غوف «YouGov»... مثلاً.. أحد الاستبيانات اللي عملوها كانت ع الشكل التالي: «شو أثر الأزمة على نفسية الشعب السوري؟ وشو هو الوضع الأمني ببلدك؟ أديش راتبك؟»... إلخ من الأسئلة اللي بتخلي كل القهر المزروع جواتك من تسع سنين إذا مو أكتر يطلع لبرا.. طبعاً غير غايات وأهداف متل هيك استبيانات اللي ما بيعرف فيها غير الله..

واليوم، صرنا نموذج تشبيهي لكل الأوضاع السياسية والمعيشية لكل بلدان العالم.. «في حرب متل ما صار بسورية؟! في أزمة اقتصادية متل ما صار بسورية؟! في تدني مستوى معيشي متل ما صار بسورية؟!».. في وفي وفي.... كلو متل ما صار بسورية.. ومتل اللي صار بالشعب السوري للأسف..

وفوق كل هاد صرنا عم نتقارن مع أسوأ الدول بالترتيب العالمي ع بعض القضايا متل: «الأجور- الفقر- البطالة- التعليم- الأمن الغذائي- الفساد- الأمان...» وكأنو في منافسة لنوصل للحضيض ع كل المستويات.. وفي مين راسهم وألف سيف مو ناويين إلا يخلونا «متل وعبرة» بقهرنا اللي عايشينو.. من الحكومة وسياساتها والمستفيدين منها وأنتو ماشيين.. وكلو كرمال زيادة حصة أرباح اللي ما بيشبعوا من الظالمين والفاسدين وحرامية النهار وتجار الحرب والذي منو.. ع حسابنا وع حساب البلد..

مشان هيك فينا بكل رياحة نقول أنو القهر اللي عايشينو السوريين أسبابو كتير مركبة ومتشابكة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية و... ومن جوا ومن برا كمان.. والقهر ما عاد شخصي أبداً.. صار معمم وع كل البلد.. والناس ما عاد فيها تحملوا أكتر من هيك يمكن..

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي معمم على الصفحات العامة والخاصة، بل محلياً وعربياً أيضاً، وذلك تعقيباً على واقع الطرق والشوارع في ظل موسم الأمطار الذي قرع الأبواب، يقول البوست:

● «الحلو عنا بالوطن العربي.. بالصيف بتروح ع البحر.. وبالشتا البحر بردلك الزيارة».

تعقيباً على ما رشح حول التوجيه الحكومي منتصف الشهر الماضي، بخصوص الإنفاق والترشيد في النفقات ووقف الهدر وضبط الاستهلاك، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «بعد 9سنين .. بكير والله».

● «قرارات وتوصيات ولجان. والأحوال للأسوأ».

● «التقشف بمواد التنظيف والقرطاسية، أما بنزين السيارات ممنوع التقشف فيه.. هزلت!».

وتعقيباً على ارتفاعات الأسعار، وما نقل عن لسان معاون مدير تموين دمشق بأن «المديرية قامت بتكثيف دورياتها والضغط على تجار الجملة، وإجبارهم على إبراز الفواتير وتداولها والعمل وفق الأسعار المحددة فيها»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «حبر ع ورق تالف».

● «ع أساس التاجر خائف.. دخلت محل لأشتري غرض.. التاجر بكل بساطة مسح السعر المكتوب.. وأخذ الآلة الحاسبة وسعّر سعر جديد!».

● «زيت الزيتون البلدي شو دحشو بالدولار؟؟».

حول الخبر المتداول بشأن توصية مجلس محافظة دمشق «لفتح استيراد البطاطا والموز وعدم حصرها لتكون منافسة في الأسواق وتخفيض سعرها للمواطنين»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «منعرف هالشي، لأن بلش موسم الحمضيات منشان تقتلو الاقتصاد الوطني وتلعنو النفضو للفلاح..».

● «برابو يا شاطرين.. بس ينزل البرتقال بتسمحو بالموز وبتضربو الموسم.. بدكن سفقة».

● «كالعادة في كل عام .. راحت عليك يا فلاح».

وحول الخبر المتداول عن المخبر المركزي في وزارة التموين بأن «نحو 25% من العينات المسحوبة من الأسواق في تشرين الأول الماضي، تبين أنها مخالفة للمواصفات»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «ارتفاع سعر الصرف يدفع لاستخدام مواد رخيصة وأشد رخصاً».

● «كلو مخالف».

حول الخبر المنقول عن لسان وزير النفط أنه «خلال العام القادم سنبدأ بحفر 11 بئراً جديداً في مناطق مختلفة»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «يعني ما في مازوت لتخلصو.... حفر».

● «آبار نفط كثيرة للأسف 100 ليتر من المازوت ما قدرنا نحصل عليه».

● «بكرا الدولار بـ 800 على هل الخبرية..».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن «متابعة للجهود المبذولة لإعادة النظر ببدلات أملاك الدولة المؤجرة...»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «ضروري لأنها مؤجرة بتراب الفلوس للمتنفذين».

● «رفع ضريبة أراضي أملاك الدولة عشرة أضعاف، لم يبقَ للفلاح شيء».

● «هناك أملاك للناس، يرجى إعادتها متل استأجر مدرسة أو غيرها».

ونختم ببوست متداول، محلياً وعربياً، على واقع الحراكات الشعبية ومطالبها، يقول:

● «آخر مرة شاركت فيها بانتخابات كانت بالثالث الابتدائي.. لاختيار عريف الصف، ويومها فاز ابن المعلمة!.. ومن يومها اعتزلت الديمقراطية».

وناقل الكفر ليس بكافر.

أسراب الثراء أمامهم أخضر وخلفهم يباس

موجات جديدة من ارتفاع الأسعار أتت على غالبية السلع والبضائع في الأسواق، والذريعة دائماً وأبداً هي ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يلقي بأحماله على جيوب المفقرين وعلى معاشهم، وخاصة مع المتغيرات الأخيرة التي تجاوزت كل العتبات المتوقعة ولم تتوقف بعد، وكلّ الإجراءات المتَّبعة والتي تم الترويج لها على أنها حلول ذكية ومبتكرة.

■ عاصي اسماعيل

تعاني الغالبية المفقرة من السوريين سلفاً من سوء الوضع المعيشي وترديه لدرجة الجوع والعوز، والذي يتجلّى بتخفيض سلة الاستهلاك اليومي والشهري، كماً ونوعاً، ومع الارتفاعات الأخيرة على الأسعار، فإن ذلك يعني أن مزيداً من الضغوط المعيشية ستصيب هؤلاء، مع المزيد منها دون توقف وسقوف.

مزيد من الجوع والحكومة غائبة

الحديث عن أسعار السوق السوداء للدولار وسقوفه «المبخوشة» برغم الإجراءات الحكومية المتعاونة مع قطاع التجارة والصناعة أخذ حيّزه من النقاش والتفنيد عبر وسائل الإعلام، ومن خلال الكثير من الأحاديث المنقولة على ألسنة الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بهذا الشأن، أمّا الحديث عن الانعكاسات السلبية لتذبذب سعر الصرف صعوداً ودون توقف على عموم المواطنين، والمفقرين منهم بشكل خاص، فلم يتم التطرُّق له على المستوى الرسمي، بل يتم التغاضي عنه والتعالي عليه غالباً.

فإذا كانت بيانات المكتب المركزي للإحصاء قد أوردت أن نسبة 66,8% من السوريين غير آمنين أو معرضين لانعدام الأمن الغذائي، وذلك من خلال المسح الديمغرافي في عام 2017، فما هي النسبة الآن بعد كل ارتفاعات الأسعار التي جرت خلال عامين، وخاصة بالنسبة للمواد والسلع الغذائية؟!.

وما هي الإجراءات الحكومية التي من الممكن خلالها أن يتم تخفيض هذه النسبة، التي أصبحت مخيفة الآن بلا شك؟.

فمنذ سنين والحديث الحكومي الرسمي يقول أنْ لا زيادة على الأجور، وسيتم العمل على تحسين الوضع المعيشي من خلال ضبط الأسعار في السوق، فأين هذا الضبط في ظل هذا الانفلات المبرر «دولارياً»؟

وهل سيستمر التغنّي الحكومي بالحديث عن الدعم ومبالغه المرقومة سنوياً، في الوقت الذي وصل فيه الناس لحدود الجوع؟.

توحش السياسات

الحكومة لا تعترف بالسعر الدولاري في السوق السوداء، فهو سعر «وهمي»، وعبارة عن تضخيم إعلامي «فيسبوكي»، لكن كل ما يتم تكبُّده من المواطنين على السلع والخدمات، يتم تقديره بهذا السعر الأسود الموهوم عملياً، في الوقت الذي يتم استنزاف الجيوب من قبل نفس الحفنة من كبار التجار والمستوردين الذي يتلاعبون بالأسعار «الدولارية وغيرها» كما بالبضائع والسلع المتحكم بها في السوق، أمام أعين الحكومة، بل مع الكثير من الدعم والتغطية، ومع الكثير من التجاوب مع متطلباتهم عبر المزيد من الامتيازات التي تحقق لهم المزيد من الأرباح، والذريعة أيضاً موجودة دائماً «الحرب والأزمة والحصار والعقوبات و..»، مع عدم إغفال كل أوجه الفساد المستتر والمعلن، بالإضافة إلى كل أشكال الغش والاحتكار و...

الأمر ليس غياباً غير مبرر للحكومة وأدواتها وأدوارها المفترضة، بل هو تخلٍّ رسمي عن هذه الأدوار تباعاً، وصولاً ربما إلى غياب دور الدولة التام عن حياة المواطنين ومعاشهم ومتطلباتهم وحاجاتهم، وهو ما يتوافق تماماً مع السياسات الليبرالية المتبعة، ومع مصالح مَنْ خلفها مِنَ المستفيدين منها تربحاً وفساداً.

فأين المفرّ..؟ وكيف للمواطن أن يستمر بالعيش في ظل هكذا أوضاع، وفي ظل هذا التخلي الحكومي عن الدور الرسمي المفترض؟.

لقد وصل الأمر بالسياسات المتبعة- مع غض الطرف الرسمي عما يجري، والدعم المفتوح لكل من هبَّ ودبَّ باحثاً عن جني الأرباح من جيوب الناس ومن مقدرات البلد- لمرحلة التوحش الذي أتى على الأخضر واليابس، تماماً كما سرب الجراد «أمامه أخضر وخلفه يباس».

أخيراً، ربما غير المشكوك فيه أنَّ «الجوع كافر»، ومن المؤكد بأنه لن تقف بوجهه أسراب الثراء، مهما تكالبت وعظم حجمها ودورها ووزنها، فهل من عاقلين قبل فوات الأوان؟!.

الغاز وآليات العرض والطلب المتحكم بها استغلالاً

بدأت مشكلة توفر وتأمين أسطوانات الغاز للمواطنين تتزايد، فقد بدأت تظهر هذه المشكلة في الكثير من المدن والبلدات، برغم كل الحديث السابق عن توفر المادة وضبطها، ودور البطاقة الذكية بذلك.

■ عادل ابراهيم

مع كل فصل شتاء تظهر مشكلة توفر أسطوانات الغاز، والتي غالباً ما يسبقها الكثير من التطمنيات الرسمية بأن الكميات المنتجة كافية متطلبات وحاجات الاستهلاك، بل جرى الحديث أكثر من ذلك نهاية فصل الصيف بأنَّ المادة يمكن بيعها بسعر التكلفة، خارج البطاقة الذكية لمن يرغب، ما يعني وجود فائض من هذه المادة.

تأكيد المؤكد

خلال اجتماع مجلس محافظة دمشق في تاريخ 2019/11/13، أكد مدير التجارة الداخلية في دمشق، بحسب إحدى الصحف الرسمية مؤخراً، أنه «لا بدَّ من التعاون من أجل وضع حدٍّ لتلاعب الموزعين وعدم استغلال الوضع وبيع الأسطوانات بسعر مرتفع، مشدداً على ضرورة العمل على تشكيل لجان من المحافظة للإشراف على توزيع الغاز».

الحديث أعلاه من الناحية العملية يؤكد وجود المشكلة في دمشق، لكنه يوجهها إلى حلقة الموزعين، مع العلم أنه من المفترض أنّ البطاقة الذكية قامت بدورها على مستوى كبح جماح الاستغلال في هذه المادة، والحد من دور الموزعين على هذا المستوى، وهو ما سبق تأكيده على ألسنة المسؤولين مراراً وتكراراً، مع العلم أن سيارات توزيع الغاز تعمل أصلاً بإشراف المحافظة، والموزعون المعتمدون كذلك الأمر يعملون تحت الإشراف بالإضافة إلى الرقابة التموينية عليهم.

بدوره مدير فرع الغاز في دمشق أشار إلى وجود ثغرة فساد يستفيد منها الموزع برغم تأكيده بأن «البيع يتم عبر الجهاز وبموجب البطاقة الذكية»، فقد بين أن «وجود هامش 5% للموزعين لوجود توالف في أسطوانات يفتح المجال للتلاعب وبيع الأسطوانات بأسعار مرتفعة عبر هذا الهامش تصل إلى 7 آلاف ليرة، وأشار إلى أنه تمت المطالبة برفع توصية لإلغاء هذا الهامش وسد ثغرة الفساد»، وقد رشح أن مجلس المحافظة قد «صوت بالأغلبية على إلغاء نسبة الزيادة 5% على المخصصات التي يتسلمها المعتمد كنسبة تالف للإسطوانات»، بحسب ما تداولته بعض وسائل الإعلام.

إشراف على الإشراف والرقابة

المقارنة بين ما يجري على أرض الواقع من استغلال لحاجات المواطنين لهذه المادة، وبين التصريحات أعلاه، يؤكد أن الفجوة مستمرة، وبأن البطاقة الذكية وعمليات الإشراف والرقابة لم تكن كافية لسد الثغرات التي تعبر من خلالها أوجه الفساد والاستغلال.

والسؤال الذي يتبادر للأذهان في ظل التأكيد على أن الكميات المتوفرة من المادة تكفي حاجات الاستهلاك، ما هي أشكال التدخل الجديدة المضافة من حيث الإشراف والرقابة على عمليات التوزيع والتي ستحول دون استمرار الاستغلال؟.

وكيف سينعكس إلغاء نسبة الهامش 5% للموزعين على عمليات التسليم بموجب البطاقة الذكية، التي من المفترض أنها تقوم بمهامها بالتوزيع العادل؟.

ما يخشاه المواطنون هو استمرار الوقوف بطوابير الانتظار خلال فصل الشتاء من أجل الحصول على أسطوانة الغاز عبر المزيد من إجراءات الإشراف التي يجري الحديث عنها، سواء من الموزعين أو من خلال السيارات، وهو بحد ذاته فجوة فساد ومحسوبية ووساطة، قد يستفيد منها الموزع والمشرف بآن معاً!

ولعل أمر المخصصات من المادة لكل محافظة ومدينة وبلدة هو بداية الحل، والمرتبطة بمقولة «آليات العرض والطلب» التي يتم التغني بها في ضبط الأسواق بشكل عام.

فإذا كانت الكميات المنتجة من المادة تكفي الحاجة وفيها فائض أيضاً، فلماذا لا يتم زيادة الكميات المخصصة والموزعة، بالتوازي مع كل أشكال الرقابة والإشراف، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق التوازن بين العرض الفعلي، والطلب المضبوط والمراقب من خلال دور البطاقة الذكية؟ أم آليات العرض والطلب المتحكم بها لمصلحة المستغلين ستبقى هي السائدة؟.

لبعض مصدري المنتجات الزراعية معاناتهم أيضاً

بات بعض التجار المحليين والمصدِّرين منذ فترة ليست بالقصيرة في حالة دهشة، بسبب ارتفاع سعر السوق المحلي لبعض المنتجات الزراعية التصديرية في بعض الأحيان، وبما يفوق أسعار الأسواق الأوروبية المَصدرة لمنتجات زراعية مشابهة، رغم تفوق المنتج الزراعي الأوروبي في الجودة والتعبئة والتغليف!.

■ سعيد دالي

بحسب أحد المصدرين، لم يكن الستار عازلاً بما فيه الكفاية لما يدور خلفه، فبمتابعة بسيطة للسوق المحلية وجد أنه- وفي سنوات الأزمة الأخيرة كان عدد من التجار المصدرين حديثي الدخول لهذه المهنة- المسؤول الأول عن تجاوز الأسعار حدها الطبيعي في بعض الأحيان، من خلال تجاوز عرف «المبازرة» على سعر بعض أصناف المنتجات الزراعية، وخاصة الفواكه.

شريحة جديدة وأسعار مغرية

يقول التاجر المصدِّر، وهو فلاح منتج وصاحب مشغل توضيب في نفس الوقت، من المعروف أن الفلاحين المنتجين غالباً يكون لديهم زبائنهم المسوقين لإنتاجهم من التجار والضمانة، بعضهم لتسويق المنتج في السوق المحلي وبعضهم يعمل على إعداده وتوضيبه من أجل التصدير، ويجري التعامل مع هؤلاء بكل موسم وفي كل عام، وما يجعل من أمر التعاون مستمراً بين هؤلاء هو أنَّ «المبازرة» الجارية بينهما على السعر تحقق مصلحة الطرفين بالنتيجة، والمحصلة أن تكون أولوية وأفضلية عمليات البيع والتسويق لهذه الشريحة التي ثبت التعامل معها أنه يحقق المصالح المشتركة دون غبن غالباً. ويعقب، أما بشأن الأسعار النهائية في السوق المحلية بالنسبة للمستهلكين فهو أمر آخر له علاقة بآليات العرض والطلب في السوق، وبهوامش الربح المضافة إلى حلقات البيع والتسويق، التي يتحملها المستهلكون بنتيجة الأمر، دون أن ينفي بعض أوجه الاستغلال بهذا المجال.

وبشأن الشريحة من المصدرين الجدد الداخلين على الخط يقول إن هؤلاء أحياناً يقدمون للفلاح أسعاراً مرتفعة ومنافسة، وغالباً ما تكون خارج حدود الدراسة الواقعية للتكاليف والسعر الرائج، وخارج عرف «المبازرة» المتعارف عليه، وذلك من أجل الحصول على كميات من الإنتاج لبعض الأصناف بغاية التصدير حصراً، الأمر الذي يؤدي أحياناً إلى قطيعه في العلاقة القائمة والمستمرة لسنوات بين الفلاح المنتج ومن يتعامل معهم من تجار وضَمَّانة، فالسعر المقدم من هذه الشريحة مغرٍ من دون شك.

هل توجد تجارة خاسرة؟

يقول المُصدِّر وصاحب مشغل التوضيب، إنه بالتمعن ببعض الأسعار التي يتم الشراء بها إغراءً للفلاح لبعض الأصناف، وخاصة الفواكه بذريعة التصدير، يتبين أنه من الطبيعي أن يكون هذا المُصدِّر خاسراً، منطقياً وحسابياً، وذلك لوجود تكاليف إضافية متمثلة بالعبوات والتغليف وأجور العمال والتبريد، نهاية بالشحن ورسوم التخليص الجمركي، ويطرح السؤال العفوي ما الذي يجبر تاجراً على الأقدام بمتاجرة خاسرة بهذا الشكل؟ وهل من تجارة خاسرة فعلاً؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، يضيف إنه يمكن استشفافها من خلال ربط هذه الوقائع بالأحداث القديمة والأخيرة والمستمرة بضبط بعض الشحنات من الممنوعات المهرَّبة داخل المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري على حدود ومعابر الدول المستوردة أو دول «الترانزيت»، والحديث هنا عن المخدرات غالباً وبمختلف مسمياتها، أي إن هذه الأصناف من المنتجات الزراعية لم تكن بقصد التجارة والتصدير بذاتها وتحقيق الربح من خلالها، بل كانت غطاءً لتنفيذ تجارات غير مشروعة، أكثر ربحاً بما لا يقاس، بحيث تبدو قيمة المنتج الزراعي المُصدَّر، ومهما كانت، شبه صفرية بالمقارنة مع قيمة مجمل البضاعة الحقيقية المهربة.

مثال عن التكاليف

يقول صاحب مشغل التوضيب، وهو فلاح وصاحب أرض، منتج ومصدِّر بأن، إن سعر كيلو التفاح حالياً بنتيجة «المبازرة» المتعارف عليها هو بين 300- 350 ليرة تقريباً بالنسبة للفلاح المنتج، وهو سعر يتضمن تكاليف الإنتاج وهامش الربح المقبول من قبل الفلاحين، وبشكل تقريبي فإن كل كيلو غرام يكلّف بحدود 200 ليرة إضافية على عمليات التوضيب في المشغل، من أجل إعداده للتصدير، ومع بقية التكاليف الأخرى من المفترض أن يصل السعر إلى حدود 550 ليرة لكل كيلو غرام، وهذا السعر يعتبر رائجاً وقابلاً للتسويق خارجاً في ظل التنافس مع المنتجات الشبيهة الأخرى في أسواق التصدير بعد إضافة التكاليف مع هوامش الربح هناك.

وفي التفاصيل يقول صاحب المشغل، إن تكلفة التعبئة والتغليف والتوضيب لكل طن فواكه هي بحدود 200 ألف ليرة، حيث يبلغ سعر عبوة البلاستيك 400 ليرة، وكل طن يحتاج إلى ما يعادل 160 عبوة بالحد الأدنى وبحسب سعة العبوات، وقيمة ورق وسوليفان لكل طن تقارب 40 ألف ليرة، وأجور عمال المشغل تقارب 20 ألف ليرة، يضاف إليها مصاريف نثرية «نقل- شحن..» بحدود 20 ألف ليرة، بالإضافة إلى تكاليف تخليص وجمارك بما يعادل 60 ألف ليرة.

ويضرب مثالاً أنه بحال زاد سعر كيلو التفاح محلياً بمقدار 50 ليرة، بسبب «المبازرة» غير الطبيعية والوهمية، ولئن كان يبدو فائدة بالنسبة للفلاح مؤقتاً، فإن ذلك يعني فقدان ميزة التنافسية فيها بالسعر في أسواق التصدير، وفي حال تم رواج هذا السعر، لفترة محدودة ولظرف من الظروف وفي مكان دون آخر، فإن ذلك يعني أنَّ هناك صفقة تجارة غير مشروعة خلفه من كل بد، بل إن بعض الفلاحين، بحسب قوله، أصبحوا يدركون مثل هذه الغايات عندما يُعرض عليهم سعرٌ مرتفعٌ على منتجاتهم من أجل التصدير، لذلك فإن هؤلاء يرفضون التعامل مع البعض ممن دخل على بوابات التصدير حديثاً، ويختم بقوله إن هؤلاء ليسوا مصدرين بل هم مهربون بحقيقة الأمر.

لا يمكن حصر الأضرار التي تتأتى بنتيجة العمل بهذه التجارات غير المشروعة وعمليات المضاربة بالسعر من أجل تمرير صفقاتها

أضرار محققة

لا يمكن حصر الأضرار التي تتأتى بنتيجة العمل بهذه التجارات غير المشروعة، وعمليات المضاربة بالسعر من أجل تمرير صفقاتها، فالأمر لا يقتصر على عملية التهريب لمواد ممنوعة فقط، بل إن الانعكاس السلبي لذلك يطال الفلاح المنتج والتاجر المحلّي والمصدر، وكذلك للمواطن المستهلك، بالإضافة إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني، ناهيك عن آفات المواد المهربة بعد دخولها إلى مستقرها في أسواق التصدير والاستهلاك، أياً كان موقعها ومكانها. ومن جملة هذه الأضرار يمكن أن نسوق التالي:

تشويه سمعة الصادرات السورية بشكل عام، والمنتجات الزراعية بشكل خاص.

زيادة عمليات التفتيش والتدقيق على الصادرات السورية، وتعرضها للتلف والتخريب بنسب كبيرة، ما يعني خسائر محققة للمصدِّرين.

الإضرار بالمصدرين وخاصة أصحاب مشاغل ومعامل التوضيب، وصولاً إلى توقفهم عن العمل في بعض الأحيان.

تراجع الصادرات الزراعية، وبالتالي تراجع في عائداتها بالقطع الأجنبي لصالح الخزينة العامة.

تسريح العاملين في بعض المشاغل والمعامل المتوقفة، وبالتالي فقدان مصدر رزق هؤلاء.

الإضرار بالفلاح المنتج المغرَّر به، ليس بسبب السعر المرتفع لصفقة معينة ولكمية محددة- ما يؤدي إلى تشويه في حال الأسعار لمجمل الموسم وكمياته- بل بسبب فائض الإنتاج أيضاً.

تدهور السوق المحلية بنتيجة تذبذب الأسعار والمضاربة بها.

ارتفاع السعر على المستهلك المحلي.

ومع إضافة كل ما يتعرض له الإنتاج الزراعي من صعوبات ومعيقات، والانعكاسات السلبية الناجمة عن ظروف الحرب والأزمة وتداعياتها، بما في ذلك الحصار والعقوبات، تتكثف مشكلة وجود مثل هذه الشريحة من «المصدِّرين المهربين» وانعكاسات دورهم السلبي، الذي يحمل الصفة الجرمية، ليس على مستوى الأضرار المذكورة أعلاه فقط، بل على مجمل الواقع الاقتصادي والمصلحة الوطنية.

أخيراً، لا جديد عندما يتم الحديث وتوجيه السهام إلى ضعف الرقابة وتفشي الفساد، سواء في المعابر الحدودية، أو ضمن اللجان المسؤولة عن مراقبة عمليات التعبئة في مراكز الإنتاج والتوضيب بغاية التصدير، الأمر الذي هيأ الجو المناسب لعميات تهريب الممنوعات، وتزايدها خلال سنوات الحرب والأزمة.

مجدداً يقفز سعر الدولار إلى مستوى يفوق الـ 700 ليرة... السعر الذي لا يستكين ويستمر في اتجاهه الصاعد، له عوامل تحدده وهو ليس سعراً وهمياً، بل ناجماً عن أسباب ترتبط بأمراض الاقتصاد السوري بالدرجة الأولى، وتحديداً الأمراض العقيمة التي يُصاب بها أصحاب القرار والتي لا تُحَل إلا بالبتر، كمرض التمسك بالدولار أياً كان مصير الليرة.

سعر الصرف...
الحل بدعم الليرة والتخلُّص من إدمان الدولار

هنالك محددات تقول ما هي الحدود الدنيا لسعر الصرف، التي لا يمكن له أن ينخفض عنها... فما القيمة الدنيا لسعر صرف الدولار مقابل الليرة في الظروف الحالية، ولماذا السعر في السوق أعلى منها بكثير؟!

■ عشتار محمود

تراجع الليرة يرفع سعر الصرف إلى 350 فقط

تقديرات قاسيون تقول إن الليرة قد فقدت 86% من قيمتها بين 2010–2018، وذلك وفق المحددات الأساسية لقيمة النقود المحلية، التي ترتبط أولاً: باستخدام هذه النقود في الحركة الإنتاجية التي تراجعت بنسبة 60% تقريباً ليقل الناتج عن 25 مليار دولار.

وثانياً: بكميات هذه النقود، هل هي فائضة عن حاجة الاستخدام المذكور أم لا... وبين 2010–2018 تضاعفت كتلة الليرات ثلاث مرات تقريباً واصلة إلى 6000 مليار ليرة.

أي أن الليرات كانت تزداد كمية طوال سنوات الأزمة، وبالمقابل استخدامها أو وظيفتها الفعلية تتراجع، الأمر الذي يؤدي لانخفاض قيمة الليرة، حتى دون أي تأثير لوضع الدولار.

وفق هذه المحددات فإن سعر صرف الدولار الذي كان 47,5 في 2010، ينبغي أن يرتفع إلى 350 ليرة بالحد الأدنى...

طلب عالٍ على الدولار يرفع سعر الصرف

يمكن القول تقديرياً وبناء على هذا الحساب إن تراجع قيمة الليرة يساهم بنصف ارتفاع سعر الدولار وبـ 350 ليرة من أصل 700 ليرة مقابل الدولار، بينما النصف الآخر فتساهم به جملة عوامل ترتبط بارتفاع الطلب على الدولار.

هنالك روافع أساسية لارتفاع الطلب على الدولار. فأولاً خروج وتهريب رؤوس الأموال بشكل مستمّر والتي تتراوح بين 22–35 مليار دولار وفق التقديرات المختلفة.

وثانياً عجز الميزان التجاري، أي زيادة الواردات على الصادرات ذلك العجز الذي أصبح يشكل نسبة الربع تقريباً من الناتج، والذي أخرج في 2018 وحدها 6 مليارات دولار من البلاد!

هذا عدا عن عامل هام جداً وهو مرابح المضاربة، فعملياً عندما يكون فرق الدولار بين السعر الرسمي وسعر السوق أكثر من 100 ليرة وصولاً إلى 260 ليرة تقريباً... فإن حافز طلب الدولار للمتاجرة به يرتفع.

كل عوامل ارتفاع صرف الدولار مؤمنة ومستعرة، سواء المتعلقة منها بالليرة أو المتعلقة بالدولار...

ومواجهة تراجع قيمة الليرة وارتفاع الدولار تتطلب خطوات قوية ومحددة، لا تناسب بنية مصالح النخب الاقتصادية السورية التي تحدد طابع سياسات الحكومة والمركزي. والمطلوب يمكن اختصاره في جانبين أساسين، لهما سياسات تفرعية عديدة:

أولاً زيادة الطلب على الليرة

وذلك عبر تحويل كتلة الليرات المتكدسة في المصارف إلى قوة إنتاجية تخلق منتجات محلية ونشاطاً اقتصادياً، وتخلق ثروة جديدة:

– إدخال أموال للاستثمار في الزراعة والصناعة والبنى التحتية والإسكان وإنتاج الطاقة وبوتائر محددة ومتسارعة ترفع الناتج وتزيد قيمة الليرة.

– إلزام المصارف الخاصة والعامة بنسب استثمارية سنوية في القطاعات الإنتاجية مع ضمانات الاسترداد المناسبة، بالشكل الذي يمنع تهريب الأموال وتعطيلها.

– الأمر الذي يتطلب خفض أسعار الفائدة للإقراض الإنتاجي، وتحويل جزء هام منه إلى إقراض سلعي، أي تُقرض المزارع أداة إنتاج، أو تُقرض الصناعي خط إنتاج، بالشكل الذي يضمن تحول الإقراض إلى ناتج مباشرة، ويجعل السداد مضموناً أكثر.

– كما يتطلب توسيع الاستثمار الحكومي واستخدام الحكومة لمواردها في ترميم البنى التحتية وإنتاج الطاقة ومشاريع الإسكان، وفي المنشآت الصناعية الحكومية ومؤسساتها الزراعية الاقتصادية كالأعلاف والبذار والدواجن والحبوب وغيرها.

ثانياً تخفيض الطلب على الدولار، الإجراء الذي يتطلب جملة تغييرات واسعة في المنظومة الاقتصادية التي تعتمد الدولار في الكثير من أساسياتها. وذلك عبر ضرب مواضع الطلب الكبير على الدولار والتي تتركز في الطلب على الدولار لتهريب الأموال للخارج، والطلب من أجل الاستيراد، والطلب من أجل المضاربة.

وقف تهريب الأموال

– تحديد آليات تهريب الأموال، وتجريمها ووضع عقوبات رادعة تتعلق بمصادرة أموال وممتلكات الأثرياء المهرّبين، ومعاقبة المؤسسات المالية التي تلعب دوراً في ذلك، والتي يتم جزء كبير منها عبر المصارف الخاصة التي يمكن لها أن تنقل أموالها إلى فروعها الخارجية، والتي يتوزّع الأثرياء السوريون ملكية المساهمات الكبرى في رؤوس أموالها... كما أن التجارة الخارجية تلعب دوراً هاماً في هروب رؤوس الأموال الذي يتطلب التدقيق في بيانات الاستيراد والتصدير السورية وبيانات الجودة ونوع البضائع.

لأن أية مقارنة للأرقام السورية المعلنة مع وسطي التسعير الدولي يشير إلى وجود تضخيم كبير في كلف الاستيراد وتقليص في أرقام التصدير... وهذان الإجراءان يعتبران من الأدوات الأساسية في تهريب الأموال غير الشرعية عبر العالم. إذ إن تضخم قطاع التجارة الخارجية في سورية خلال الأزمة، وتحديداً الاستيراد يشي بتحوله إلى بوابة تهريب الأموال إلى الخارج، والأسوأ أنه قد يكون بوابة لتبييض التمويل المشبوه الداخل أو الخارج في بلاد تعتبر من أخطر مناطق العالم الأمنية اليوم!

حلول دعم الليرة وتخفيض الدولار واضحة باستخدام الليرة في الإنتاج وتقليص الطلب على الدولار لتهريب الأموال والتجارة والمضاربة

إنهاء الدولار في التجارة الخارجية

– تغييرات كبرى في التجارة الخارجية وتحديداً في جانب الاستيراد باتجاه، تقليص الكميات، وتحديداً للمواد غير الضرورية التي تشكل كتلة أساسية من المستوردات، مثل الدخان والموبايلات والسيارات الجديدة المستوردة كقطع. إنهاء استخدام الدولار في استيراد الأساسيات، مثل المواد الغذائية والوقود والمستلزمات الزراعية والصناعية، وذلك عبر تأمين استيرادها بعقود مباشرة بين الدول ومع الأطراف المستعدة لتجاوز العقوبات...

كأن يتم فتح حساب بالعملة الصينية اليوان «كما تفعل معظم دول الخليج» فعوضاً عن أن يُعطي المصرف المركزي الدولار للمتنفذين من المستوردين السوريين ليتاجروا به ويهربوا أموالهم عبره، يمكن تحويل هذه الدولارات إلى حساب بالعملة الصينية ليتم تمويل التجارة السورية من الصين التي تعتبر المورّد الأكبر لسورية! ونعزل بالتالي كتلة كبيرة من الدولار عن التداول الدوري، هذا عدا عن إمكانية فتح حساب بالعملات المحلية لنضع ليرة مقابل اليوان، وهو خيار تتيحه الصين في تعاملاتها مع الأطراف الدولية الأخرى وتطبقه دول إقليمية عديدة.

أو يمكن إنشاء مراكز حكومية في الدول الصديقة تقوم بلعب دور تجاري ومصرفي وتقوم بخدمات تأمين ونقل البضائع الأساسية. بحيث لا تنفع العقوبات ضد شركات أو تجمعات لا تشابكات مالية أخرى لها، أي لا إمكانية لمصادرة أو حجز أموالها في مواضع أخرى، وهو ما يمكن أن يؤمن الوقود والقمح ومستلزمات زراعية وصناعية من روسيا مثلاً بأسعار مخفضة وبغير الدولار وبسداد ائتماني ربما، أو غيرها من الأشكال التي تقلص حكماً من كلف الاستيراد، وتجعل جهة سورية مركزية تدير العملية وتخفّف من تكاليف ابتزاز السوريين بالعقوبات عبر رفع تكاليف المخاطرة والتأمين والنقل من قبل السماسرة المحليين والأطراف التجارية الخارجية التي يتعاملون معها، والذين يستوردون للدولة حاجاتها الأساسية الآن.

إلغاء حافز المضاربة

أما الجانب الثالث الذي يشكل ثقلاً في الطلب على الدولار، فهو فروقات السعر بين السعر الرسمي وسعر السوق، فكل دولار رسمي بسعر 440 ليرة تقريباً يحقق ربحاً في السوق، كان في أدنى حالاته 100 ليرة في نهاية 2018 ووصل الآن إلى 260 ليرة ربحاً في كل دولار. وهو الأمر الذي يجعل لدى التجار رغبة بحيازة الدولار والاستفادة من تحركاته سعره. كما أن استمرار تحرك الدولار باتجاه الارتفاع يجعل الدولار أداة حفظ لقيمة الأموال. إن هذه العملية لا يمكن مواجهتها طالما أن هنالك سعرين، الفارق كبير بينهما، وهذا لا يعني أن تقوم الحكومة برفع سعرها، بل على العكس يلتغي حافز المضاربة عندما ينخفض سعر الدولار فعلياً عبر الإجراءات السابقة، مع توسيع منع التداول والتعامل بالدولار... والأهم إلغاء حصة مؤسسات الصرافة من تحويلات الدولار الخارجية للمواطنين، وإعطاء المواطنين سعراً أعلى من السعر الرسمي، كدعم لعمليات التحويل النظامية.

إنَّ من يريد عدم تحمل مسؤولياته الاقتصادية الاجتماعية بل والسياسية تجاه تدهور وضع الليرة وما يحمله من مخاطر اقتصادية واجتماعية، يستطيع أن يلقي كل المسؤولية على الخارج وعلى العقوبات الاقتصادية... بينما الحقائق المرّة تقول إن السياسات الاقتصادية المحلية هي المسؤول الأكبر عن الجرائم الاقتصادية التي تصيب السوريين وليرتهم، بعد أن تمادت هذه السياسات خلال الأزمة في محاباتها لرؤوس الأموال الطفيلية المرتبطة بالتجارة والمضاربة وبالاحتكار والمعتمدة على النفوذ، والتي لا تطيق انفكاكاً عن الدولار، وتعادي دعوات من هذا النوع.

وذلك ليس تجنّياً أو تقليصاً لدور العقوبات في التدهور، ولكن المعركة السياسية السورية تجعل العقوبات أمراً واقعاً وينبغي التعامل معه بالتحدي وبأن ندفع كلنا أثماناً، عوضاً عن التعدي على بقايا ما يملكه عموم السوريين، وتحويل العقوبات لفرصة ذهبية لكبار السماسرة وواجهات النفوذ والمال.

إن من نافل القول إن جرائم اقتصادية تُرتَكَب في سورية اليوم، عندما لا يتم دعم الليرة دعماً جدياً عبر دفع الإنتاج عوضاً عن «مسرحيات استعراض عضلات» قوى المال التي كانت هزلية وفاشلة. وجرائم ترتكب عندما لا يتم تقليص كتلة الدولار في التجارة الخارجية بل إبقاؤه مصدر ربح استثنائي للمتنفذين الكبار، وأكثر من ذلك ترك الباب مفتوحاً ليربح هؤلاء بالليرة ويهرِّبوا ربحهم بالدولار وليبيِّضوا أموالهم المدمّاة بجوع السوريين وعمل أطفالهم وتدهور مستقبلهم.

تراجع قيمة الليرة مسؤول عن سعر الدولار فقط

التاجم عن الطلب على الدولار

التاجم عن اتراجع قيمة الليرة

350

350

سعر صرف الدولار 700

86%

تراجعت قيمة الليرة بنسبة 86% بين 2010 و2018، ما يعني أن سعر الصرف إذا كان يتحدد بتراجع الليرة يفترض أن يرتفع من 47,5 ليرة في 2010 إلى 350 ليرة في 2018.

6 مليارات دولار

عجز التجارة الخارجية مسؤول عن إخراج 6 مليارات دولار من سورية في عام 2018 حيث المستوردات فاقت 6,7 مليارات دولار والصادرات 0,7 مليار دولار

35 مليار دولار

تتباين أرقام رؤوس الأموال المهربة من سورية خلال الأزمة وأقل التقديرات أشارت إلى 20 مليار دولار ووصلت إلى 35 مليار دولار أموالاً مهربة إلى الإقليم وعبر المصارف والتجارة.

الدولار يساهم بـ 40% من ارتفاع الأسعار

خسرت الليرة نسبة 86% من قيمتها بين 2010- 2018، وهذا وفق المحددات الموضوعية التي تحدد قيمة العملة*... إذ إن تراجع الإنتاج وزيادة كتلة الليرة مسؤول عن ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة 740%! وما كانت الأسرة تشتريه بـ 40 ألف ليرة شهرياً في 2010 يفترض أن تحتاج إلى 296 ألف ليرة بالحد الأدنى لشرائه اليوم.

■ قاسيون

الجميع يعلم، أن تكاليف المعيشة والإنفاق ارتفعت أعلى من هذا المستوى بكثير، فوفق آخر تقديرات قاسيون، فإن تكاليف معيشة أسرة في دمشق نهاية أيلول الماضي قاربت 360 ألف ليرة، أي بارتفاع أكثر من 900% في المستوى العام الفعلي للأسعار. وهذا الفارق بين تكلفتي المعيشة: 220 افتراضياً و360 ألف واقعياً ناجم عن عدة ،سباب أهمها ارتباط الأسعار بالاستيراد وبالدولار، التي تساهم عملياً بنسبة 40% من التكاليف وفق هذا المقياس.

أسباب عديدة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، عدا عن تراجع قيمة الليرة، فعملياً ارتباط أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية، بل وعموم التسعير في الأسواق بتحركات سعر الدولار يعتبر واحداً من العوامل. حيث إن جميع أصحاب الأرباح سواء كانوا مستوردين أو منتجين وموزعين محليين يرفعون أسعار سلعهم ليضمنوا استمرار ثبات القيمة الحقيقية للربح عبر التسعير وفق الدولار... وإذا لم يأخذ كل صاحب ربح مبالغ أكبر من الحلقة الأضعف منه، فإنه عملياً سيخسر من ربحه بعد أن رفعت عليه الحلقات الاقتصادية الأكبر التكلفة!

ولكن عملياً جميع الحلقات الاقتصادية تنتهي عند كبار المستوردين المتنفذين الذين يغيرون أسعارهم وفق سعر الدولار رغم حصولهم على دولار رخيص من المصرف المركزي.

فالمستورد الكبير للمستلزمات الزراعية مثلاً يفرض ارتفاع السعر على موزعي الجملة، وهؤلاء بدورهم على موزعي التجزئة، وأولئك بدورهم على المزارعين الذين يحاولون بالتالي رفع أسعار مبيع بضاعتهم لتعويض ارتفاع التكاليف، والأمثلة كثيرة.

إن الاستيراد الاحتكاري، والتوزيع الاحتكاري، يربط أسعار السلع المحلية بتغيرات الدولار... ولا فكاك من هذه العملية إلا بعزل حلقات الإنتاج المحلي عن الدولار. الأمر الذي يتطلب استيراد المستلزمات الإنتاجية بأسعار مخفَّضة ودون دولار وكسر الحلقات الاحتكارية لتوزيعها.

أينما يمَّمت وجهك في المشاكل الاقتصادية سترى أن الاستيراد والارتهان للدولار مشكلة اقتصادية، وتحد في وجه الليرة والمنتجين والمستهلكين السوريين المحليين. ولا يمكن أن يتم كسر هذه الحلقة إلا بوسائل محددة: دور للدولة في التجارة الخارجية يُزيح الدولار ويعزله عن حلقات الإنتاج والتسعير المحلية لمواجهة العقوبات بالفعل لا «بالتشدّق».

المواد الغذائية هي الحلقة الضرورية التي ينبغي حمايتها من تأثير الدولار والاستيراد الاحتكاري: القمح، الأرز، الزيوت النباتية، السكّر، الطون، الشاي والقهوة، وأعلاف الدواجن من ذرة وكسبة الصويا هي أهم المواد الغذائية المستوردة. التي يمكن أن تتغطى بأقل من 1,5 مليار دولار سنوياً. أي نصف الحوالات التي كانت تصل للمصرف المركزي من السوريين في الخارج! إن استيراد هذه المواد بعقود مباشرة بين الحكومات وبالجملة وليس عبر الوسطاء، وتوسيع قاعدة توزيعها في المراكز الحكومية الواسعة للتجارة الداخلية يساعد في عزل هذه المواد عن مرابح كبار المحتكرين.

إن هذا ما يعني تأمين الحد الأدنى من الحاجات المعيشية، لأن تأمينها كماً ومع ربح احتكاري، يعني تأمين أرباح وخزائن كبار المتنفذين عبر الاعتماد على سطوتهم على أساسيات العيش.

*يعتمد تقدير قاسيون لمقياس قيمة العملة على معادلة قيمة النقود التي تنخفض قيمتها كلَّما تراجع الإنتاج، وكلما ازدادت كتلة العملة المتداولة في السوق بشكل أساس. حيث تراجع الناتج بنسبة 60% بالحدود الدنيا، وازدادت كتلة الليرات بنسبة تفوق 290%.

«حرية حركة رؤوس الأموال» عنوان أساس في المرحلة النيوليبرالية ومع تغوّل القطاع المالي العالمي، ووراء شعارات حرية حركة الأموال وضمان السرية المصرفية ونماذج الازدهار السريع البراقة... هنالك قطاع الظل المالي العالمي الخارج عن أية رقابة، والذي يُغطّي حركات الأموال غير القانونية وتتبيّض ضمنه الأموال غير الشرعية والإجرامية العالمية.

قطّاع الظلّ المالي العالمي: لا رقيب على النهب والإجرام

عند مراقبة الحركة العالمية للأموال ومصادر الاستثمار والإقراض والتحويل، تظهر دول وسلطات وجزر هامشية في مواقع متقدمة بشكل استثنائي لا يتناسب مع حجمها الاقتصادي... كأن تكون جزر برمودا مثلاً هي المصدر الأساس للاستثمارات الخارجية المباشرة للهند، وأن تستقبل استثمارات مباشرة من الولايات المتحدة خمسة أضعاف ما استقبلته الصين في عام 2006!

■ محمود الشريف

OFCs ونصف أصول البنوك في الظل!

تعكس هذه الحالة واحدة من تجليات ظاهرة المراكز المالية العالمية الخارجية: OFCs: Offshore Financial Centers»» وهي التي تتمركز فيها تدفقات مالية داخلة وخارجة لأشخاص وشركات أجنبية غير مقيمة في الدولة أو السلطة المحلية التي تلعب دور OFC.

نسبة 51% من الأصول والالتزامات البنكية العالمية متواجدة في مراكز OFC، وبمبلغ قارب 12,2 تريليون دولار، وذلك وفق التقديرات البحثية المتوفرة عن عام 2007، حيث لا تنشر تقارير دورية عن قطاع الظل المالي لصعوبة تقديره.

إن هذه الأصول والالتزامات غير مراقبة دولياً، وهي موجودة في المراكز التي تتمتع فيها بالسرية المصرفية، وحرية الحركة، وقلة الشفافية... خارجة عن قيود التشريعات والقوانين المحلية لدولها وللقانون الدولي. لذلك فإن اتساع الدور المالي لهذه المراكز، يعكس توسع عدم الشرعية في ظل القطاع المالي العالمي.

المال غير الشرعي من الجنوب للشمال

الأموال غير الشرعية هي التي تم جنيها بطريقة غير شرعية، أو تحولت بطريق غير شرعية، أو تُستخدم بطريقة غير قانونية عبر العالم... مستفيدة من مزايا «السرية واللا قيود» التي تجعل تعقب السلطات للمصادر الفعلية لهذه الأموال صعباً ومعقداً.

إن أحدث التقديرات لحجم الأموال غير الشرعية العابر عالمياً تقارب 1,6–1 تريليون دولار سنوياً. ولوجهة حركتها الكثير من الدلالة، فنصفها تقريباً ينتقل من دول الأطراف عبر العالم إلى المراكز المصرفية في الدول المتقدمة. كما أن نسبة 80–90% من هذه الأموال التي تخرج من الدول الفقيرة إلى مراكز المال لا تعود إليها، أي تتحرك باتجاه واحد من الجنوب إلى الشمال، بينما تتحرك هذه الأموال بالاتجاهين بين الدول المتقدمة «كأن تتحرك تدفقات الأموال غير الشرعية من الولايات المتحدة إلى سويسرا وبالعكس». تخرج سنوياً ما يقارب 500 مليار دولار أموالٍ غير شرعية من الدول الفقيرة للدول الغنية، وهي للمفارقة تشكل 5 أضعاف المساعدات الدولية المقدمة من الشمال للجنوب والتي تقارب 100 مليار دولار!

تحويل غير شرعي وإجرام وفساد

للمال غير الشرعي العالمي ثلاثة مصادر أو مكونات، الأول والأكبر هو عبر التجارة وآليات التحويل غير الشرعية، وهي تشكل نسبة 60–65% من كتلة هذا المال وتقارب 600– 1000 مليار دولار، ونصفها يتدفق من الدول النامية، وهي آلية لتهريب الأموال.

إن هذه الآلية تعتمد كثيراً على التحويلات بين فروع الشركات العابرة للحدود، والتي لها مالك مشترك، حيث يمكن التسعير دون ضوابط... وهذه العمليات تعتمد على آليات، مثل تقليص فواتير التصدير من الدول التي يجب إخراج الأموال منها، بينما يتم الدفع في الخارج بالسعر الكامل، ويبقى الفارق حر الحركة والتحويل. أو بالعكس يتم تضخيم فواتير الاستيراد ليتم إخراج كمّية أكبر من المال إلى الخارج. كما أنَّ التلاعب في مواصفات البضائع وجودتها يعتبر أيضاً آلية في التلاعب بقيم التحويلات وتحريك الأموال بطريقة غير شرعية.

أما المكون الثاني فيرتبط بالقطاع الإجرامي الذي يشكل نسبة 30–35% من هذه الأموال غير الشرعية ورقماً يقارب 300–550 مليار دولار سنوياً، وهذه تشمل أموال القطاعات السوداء كالمخدِّرات والإتِّجار بالبشر والنشاط الإرهابي وغيرها. أما المكون الثالث هو المرتبط بالفساد الحكومي العالمي، وهو الأصغر بين هذه مكونات الأموال غير الشرعية، ورغم هذا فإنه أكثرها تسييساً وينال أكبر تركيز إعلامي.

تريليونات من التهرب الضريبي

يلعب قطاع الظل المالي العالمي دوراً هاماً في التهرب الضريبي للشركات الكبرى عالمياً، وبشكل أساس عبر الواحات الضريبية، التي يمكن أن يتم فيها فتح فروع وهمية في أغلب الحالات للشركات الكبرى ونقل الأرباح إليها، حيث تعفى من الضرائب. كأن تقوم شركة 3COM الأمريكية بفتح فرع في جزر سايمان البريطانية «وهي واحدة من ثلاث جزر بريطانية– مستعمرات سابقة– تعتبر أهم ثلاثة مراكز تهرب ضريبي وفق تصنيف صندوق النقد لعام 2018»، وهذا الفرع لديه أصول مالية بقيمة 153 مليون دولار مقابل صفر موظفين!

والأمثلة كثيرة في سويسرا وهولندا ولوكسمبورغ وجزر برمودا وقبرص وإيرلندا وسنغافورة وهونغ كونغ وغيرها من الدول والسلطات التي توصف بعضها بأنها واحة ديمقراطية استثنائية، أو أنها نموذج برّاق للنمو الاقتصادي النيوليبرالي، بينما تعبّر واحات الفساد الدولي هذه عن طبيعة ونشاط القطاع المالي العالمي.

تتراوح تقديرات الأموال المتهربة ضريبية عالمياً بين 7,6 تريليون دولار وصولاً إلى 21–32 تريليون دولار في 2012... أي ضعف ناتج الولايات المتحدة في حينه.

إن التهرب الضريبي واحد من الموارد المالية الهامة للدول التي تجنيها بشكل غير شرعي الشركات الكبرى، وبتقدير لعام 2012 فإن الضريبة المستحقة على الأموال المهربة تقارب سنوياً 189–288 مليار دولار، والرقم في الدول النامية يقارب 66–84 مليار دولار سنوياً...

تخسر الدول خسارات سنوية بمليارات الدولارات عبر التهرب الضريبي فقط الذي يتيحه فساد الشركات العالمية الكبرى ومنظومة القطاع المالي العالمي، وبالمقابل تلتزم هذه الدول في ظل ديونها على القطاع المالي العالمي بسياسات تقشف ونظم إقراض جائرة ترفع السخط الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة...

يلعب قطاع الظل المالي العالمي دوراً هاماً في التهرب الضريبي للشركات الكبرى عالمياً وبشكل أساس عبر الواحات الضريبية

يطوف عبر العالم قرابة تريليون دولار أموالاً غير شرعية يُقدّر أن ثلثها مال إجرامي وبما يتجاوز 500 مليار دولار سنوياً! كما أن تريليونات الدولارات من الأرباح تهّرب من المستحقات الضريبية، وكل هذا يجري في غطاء النيوليبرالية التي تسوّق لحرية حركة الأموال والسرّية المصرفية، في أكثر مراحل المنظومة الرأسمالية تعسفاً وفساداً حيث القطاع المالي خارج سلطة الدول والقوانين والشعوب، فاسحاً المجال لتغطية أشكال النهب والإجرام العالمي.

فلاشة: 12 تريليون دولار من أصول البنوك العالمية في المراكز المالية الخارجية التي تتيح السرية المصرفية وحرية الحركة وعدم تعقب هذه الأموال!

جدلية الذاتي والجماعي

يركّز علم النفس هذه الأيام على علم النفس الإيجابي، في النظرة إلى النفس والأفراد وتفاعلهم مع محيطهم. ينشأ علم النفس الإيجابي بشكل عام عن الحجة القائلة إن تغييب النظرة الروحانية الدينية فشل في معالجة فهم البشر، ولم يستطع تفسير غاية هذا الوجود. أما الحجة الأخرى فتقول: إن العلماء تعاملوا بغطرسة وبعد في أبحاثهم عن احتياجات الناس والحياة اليومية التي لم تمكنهم من رؤية الحاجات الحقيقية للناس، وما الذي يؤمن لهم وجودهم المتمثل في هذه اليوميات. بينما كان للدِّين أو الإيمان بقوة ماورائية «ربطاً بالحجة الأولى» هو أحد العوامل التي تعزِّز أو تخلق معنى وغاية الوجود عند البشر. وعبر هذا الإعلان يظهر وكأن العلم يريد أن يعود إلى الوراء بسبب فشله في عدم تمكنه من حل المشاكل، أو الاضطرابات الاجتماعية والنفسية عند البشر، عبر اللجوء إلى الماورائيات وحتى إلى السحر والشعوذة.

■ مروى صعب

الليبرالية ترى الجماعي «فردانياً»

في ظروف الأزمات يشكّل التعالي عن الحاجات الذاتية– الضيقة والتوجه نحو مساعدة الغير عبر التركيز على الحاجات الجماعية، هي إحدى الآليات الدفاعية التي يستعملها العقل في حمايته لنفسه وللجسد. ويكون هذا التعالي ردة فعل على الصدمة التي واجهت الإنسان، ولا يستطيع العقل تحملها، فيحاول فهمها أو تبريرها بطريقة أخرى لكي يخفف الضغط الناتج عنها، وذلك عبر تحويلها إلى أزمة عامة. وهذا التعالي غير الواعي في أغلبه يُؤسِّسُ على حاجة وضرورة ذاتية عند البشر. مثلاً من فقد أحداً ما في حادث سير يركّز لاحقاً على التوعية من حوادث السير، وفي حالات أكثر تعقيداً: من فقد أحداً ما في الحرب يركّز على الدعوة إلى وقف الحرب أو العمل على إيجاد حلّ لها. بمعنى أن الحاجات العامة تستند على الحاجات الخاصة. وهذا الفرق بين معنى الذاتي «الفردي» وبين العام في النظام الليبرالي يستند إلى رؤية أن الذاتي حتى لو أصبح عاماً فهو لا يبتعد عن منطقه الذاتي– الأناني. ومن هنا أيضاً ينبع عدم الاكتراث الليبرالي بما قد تصل إليه الأمور أو بعد تحقيق الحاجة، فيأتي العنف المراهق مثلاً كإحدى الوسائل للتعبير من دون الأخذ بعين الاعتبار أن لهذا العنف عقبات قد يضطر من قام بالعنف على تحملها مع غيره، أو أنه يُحمّل غيره هذه العقبات. وبما أنَّ الأساليب الدفاعية ناتجة عن بنية الوعي والشخصية، لذا هي تتدرج بالمستويات بحسب الوعي، وللبيئة الموجودة القدرة على تأسيس الآليات الدفاعية وتحويلها إلى آليات أعقد. وإذا أخذنا انعكاس السياسة على الوعي، نرى أنَّ الوعي الذاتي «الليبرالي– الفرداني» يغلب على الوعي الجماعي في أغلب البلدان، والاختلاف هو في نسبة الليبرالية الموجودة، وفي مدى تأثيرها على الأشخاص في كل بلد على حدة. وهذه إحدى العوامل التي أسست لعلم النفس الإيجابي، كون هذه الحاجات قد ظهرت في المجتمع مع النظام الليبرالي على أنها فردانية «أنانية». وتحويلها إلى عامة جماعية فشل، لكون تعريف الحاجات بذاتية في ظل الليبرالية ينفصل عن العام الجماعي، ما يؤسس للأنانية التي تُبقي الفرداني فردانياً حتى عندما يتحول إلى عام. ومن هنا تبرير علم النفس الإيجابي بأن الماورائيات مثلاً هي مصدر من مصادر الوعي الوجودي عند البشر، لأنه يفتت النفس البشرية ويعزلها عن محيطها «الجماعي»، ولا يمكنه إلّا أن يرى القشور والجانب السطحي في ردّات الفعل عند البشر. فيلغي إمكان العمق الاجتماعي المغزى الوجودي فيها.

إنَّ الوعي الذاتي «الليبرالي- الفرداني» يغلب على الوعي الجماعي في أغلب البلدان والاختلاف هو في نسبة الليبرالية الموجودة وفي مدى تأثيرها على الأشخاص في كل بلد على حدة.

الصدمة من وجود وعي جماعي!

مثلاً كانت هناك ردة فعل طاغية حول ما حدث من احتجاجات في العديد من البلدان في العالم تتمثل بالصدمة، أو اعتبرت الاحتجاجات كشيء مباغت غير محسوب، والتبرير «الفرداني» كان بأنَّ الناس قد كسرت حاجز التبعية بكونها وعت «كفعل غير تاريخي»، «وأخيراً»، حاجتها إلى الرفض أو التغيير. الصدمة هذه هي عدم القدرة على قراءة واقع البشر وما الذي يحرّكهم من حاجات مادية ومعنوية وما الذي يطمحون إليه، وهو الاكتفاء أو الإشباع، الذي يعتبر من أساسات النفس البشرية، وأساسها تحقيق الوجود. وهذه الصدمة تعني أيضاً أنَّ فهم النفس البشرية وحاجاتها والأزمات التي تواجهها، يكون من منطق ذاتيتها وليس وجودها ضمن كليّة المجتمع. فمن اعتبر أن هؤلاء المنتفضين شكّلوا صدمة لتوقعاته يعتبر في وعيه الباطني أنَّ علاقة الأفراد بواقعهم هي فقط ذاتية، أو ينطلق من منطق التعالي على الآخرين «وبالمناسبة هذه أيضاً إحدى الآليات الدفاعية، كردة فعل عبر عزل الفرد عن محيطه لكي يبرر لنفسه موقعه وممارسته». وهذا نفسه أيضاً عند من تفاجأ في مظاهر العمل الجماعي للأفراد وتضامنهم في هذه الاحتجاجات، أو تفاجأ بقدرة أعداد كبيرة من البشر على مساعدة بعضها بعضاً لتأمين شروط استمرار الاحتجاج. فهذه الممارسات يعلم صاحبها «عن وعي أو غير وعي» أنه يقوم بتحويل حاجته الذاتية إلى حاجة عامة، أي الانتقال من مواقع الأنانية إلى مواقع العمل الجماعي. وكان لاشتداد الأزمة العنصر الذي سهل هذا التحول. وعلى الرغم من هذا التحول بقي تأثير الفردانية الليبرالية خطراً عبر مظاهر «فردنة» العمل الانتفاضي، كظاهرة «البطل المتمرد» أو «السعادة بالإنجاز الثوري».

ولكي نستطيع الخروج «فهماً وممارسةً» من دوامة تأثير الفردانية الرافضة في طابعها، يجب أن نقوم بربط الحاجات الذاتية بالحاجات الجماعية. وهذا التحوُّل الموضوعي الذي حصل بفعل حركة التاريخ لن يتحول إلى فعل تغييري إلا إذا تحرر من خضوعه لغطائه الفرداني، وتحوّله إلى العام– الجماعي، بشكل واعٍ، وتحديداً في إبراز العلاقة بينَ الفعل الانتفاضي التغييري وبين معنى الوجود.

الانتفاضة اللبنانية ومهام المرحلة الانتقالية

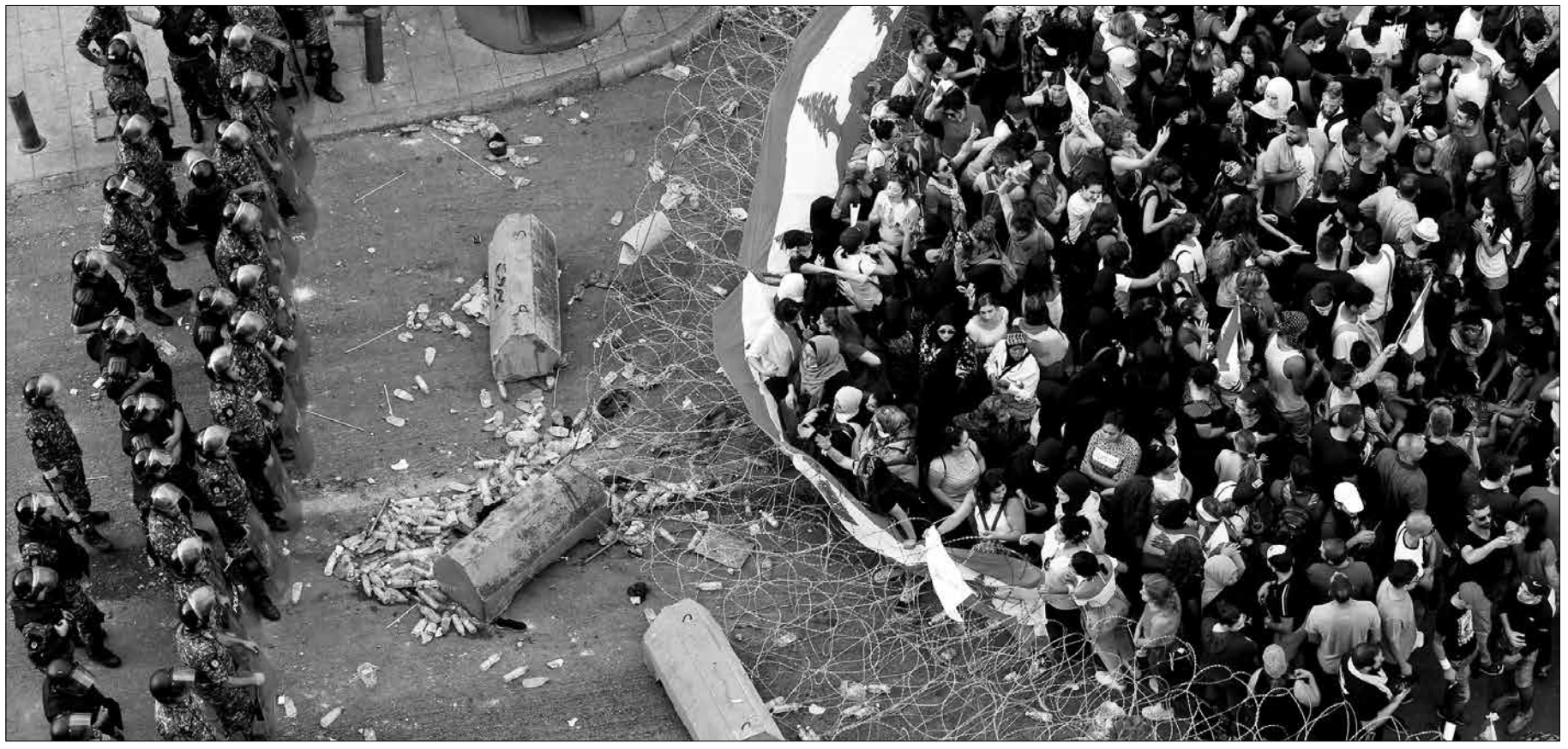

نشرت جريدة الأخبار اللبنانية مقالاً بعنوان «المرحلة الانتقالية: الرؤية والبرنامج» كتبه حنا غريب، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني في 15 من الشهر الجاري تشرين الثاني، وفيما يلي تُعيد قاسيون نشر هذا المقال:

■ **حنا غريب**

تحية إكبار إلى المنتفضين والرفاق جميعاً، المتواجدين في الشوارع والساحات ليلَ نهارَ على امتداد مساحة الوطن طيلة شهر بكامله، وهم يصنعون وحدتهم بكرامتهم ودفاعهم عن رغيف خبزهم وحريتهم. وهم واثقون من قدرتهم على تحقيق أحلام شعبهم وآماله وطموحاته، ويتقدمون بشجاعة وثبات قلّ نظيرهما، لا يهابون اعتداءً ولا بلطجة سلطوية وميليشياوية، وتحت هدير أصوات حناجرهم يبزغ فجر جديد لطالما انتظرناه مع «أجمل الأمهات التي انتظرت ابنها وعاد مستشهداً».

هم المقاومون الوطنيون الذين حرّروا الأرض من العدو الصهيوني، ويتابعون اليوم مسيرة تحرير اللبنانيين من الطائفية والمذهبية، وتحرير المال والأملاك العامة المنهوبة من قبل تحالف الزعامات الطائفية، وحيتان المال والمحتكرين وأصحاب الريوع على مدى ثلاثين عاماً.

مقاومتهم كانت ولا تزال فعل تحرر وطني واجتماعي، ويتجلّى فيها ومن خلالها الصراع الطبقي ضد النظام السياسي الطائفي وتبعيته لرأس المال المعولم ومنظماته الدولية التي لم تدخل بلداً إلا وأفلسته، بغرض إخضاعه للشروط السياسية للإمبريالية ومشاريعها العدوانية في لبنان والمنطقة.

انطلاقاً من ذلك كانت إدانتنا ومواجهتنا لقرار موافقة الحكومة اللبنانية المستقيلة على ورقتها المسماة إصلاحية وعلى مقررات سيدر، التي تقضي ببيع ما تبقى من مؤسسات عامة وخصخصتها، استجابة للضغوط الأمريكية على لبنان، وهي ضغوط لم تترك باباً إلا وطرقته لإخضاع بلدنا عبر فرض القيود على تحويلات اللبنانيين وتعميم العقوبات الاستنسابية على المصارف والشركات اللبنانية والأفراد، إلى جانب تصعيد الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي، وكذلك تقييمات مؤسسات تصنيف المخاطر ضدّ الاستقرار النقدي والمالي للبلد. وقد جاء انصياع أطراف الحكومة المستقيلة لهذه الضغوط ليكشف طبيعة السلطة السياسية المتنفّذة التي لم تحقق هدفها في منع سعد الحريري من الاستقالة، فبادر هذا الأخير إلى الاستقالة تحت ضغط الانتفاضة بالأساس، بينما كان المطلوب أن يتحمل القسط الأكبر من مسؤولية الأزمة السياسية والاقتصادية- الاجتماعية المتفاقمة.

الأهمية التاريخية للإنتفاضة

إن الانتفاضة هي حدث تاريخي يعبّر بشكل ساطع عن رفض الشعب اللبناني للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي مسدود الأفق الذي وصلت إليه البلاد، وهي الترجمة العملية للاعتراض الشعبي غير المسبوق على سياسات التحالف السلطوي المتمسّك بنظام الفساد والزبائنية والمحاصصة الطبقية والطائفية.

وتكمن الأهمية التاريخية الأولى لهذه الانتفاضة في طابعها الوطني العابر للطوائف والمذاهب والمناطق، ما يعكس القفزة النوعية المتحقّقة على مستوى الوعي لدى فئات شعبية واسعة، لطالما استكانت للاصطفاف الطائفي ظناً منها أن هذا الاصطفاف يؤمّن لها الحماية الاجتماعية، فإذا بهذه الفئات تكتشف اليوم زيف هذا الظن، فتنتفض في الشارع محمّلة السلطة السياسية مسؤولية الأزمة.

إن هذه القفزة النوعية في الوعي الجماهيري أصبحت مرشّحة للاتساع أكثر فأكثر في المستقبل القريب، لأنّ النظام الطائفي كان يستمد قوته السياسية عبر «فتات» الخدمات التوزيعية والزبائنية المتنوّعة التي كان يشتري بواسطتها الولاء من جانب أتباعه، وقد بات هذا النظام في الظروف الراهنة عاجزاً عن الاضطلاع بوظيفته هذه بعدما تقلّصت، بل سُدّت، قنوات تدفق رؤوس الأموال من الخارج، ما يعني بدء انهيار النظام الزبائني، واتجاه زعماء الطوائف أكثر فأكثر نحو القمع والاعتداء على المتظاهرين الذين كانوا يخرجون بعد كل اعتداء أكثر قوة وعزيمة وتصميماً على إجراء تغيير في السلطة السياسية، التي انعدمت ثقة الشعب فيها وباتت مكشوفة أمامه.

لقد تجاوزت جماهير المنتفضين ولاءاتها الضيّقة لزعماء الطوائف والمذاهب، فتحرّر خطابها وكسرت قيود التفكير السائد، وواصلت انتفاضتها وتمسكها بمطالبها معتبرة استقالة الحريري استقالة للحكومة بكل أطرافها السياسية. وقد وجدت في رفع العلم اللبناني ما يوحّدها ويعبّر عن انتمائها الوطني لا الطائفي، الأمر الذي انعكس في كثافة حضورها ومشاركتها النشيطة في الندوات والتظاهرات والاعتصامات، يحدوها الأمل في التغيير الديموقراطي.

أما الأهمية التاريخية الثانية للانتفاضة، فتكمن في كونها انتفاضة اجتماعية تشارك فيها شرائح واسعة من العمال والأجراء والمتعطلين عن العمل والمهمّشين، وسائر الفئات المدينية والريفية التي سحقتها الأزمة، مطالبة بفرص العمل والمياه والكهرباء وسوى ذلك من حقوق. ويحتل الشباب والطلاب، وبخاصة النساء والشابات والطالبات، دوراً مميزاً، حيث تتقدّم عشرات الآلاف منهنّ الصفوف في طرح تطلعات الانتفاضة نحو تفكيك نظام الهيمنة الذكورية والتمرّد على إحكام السلطة قبضتها على إدارات المدارس والجامعات والإدارات والمؤسسات العامة الخاصة والدينية. وهذا الحضور النسائي المهم جداً في الانتفاضة، جعل من الاعتداء عليهن تحديداً مدعاة للخزي والعار للسلطة وميليشياتها الطائفية.

المرحلة الانتقالية المطلوبة

لقد أرست الانتفاضة موازين قوى جديدة اجتماعية وسياسية في البلاد، ولكن محصّلتها الراهنة لم تتوصل حتى الآن إلى تحقيق الهدف الأساس لها في إعادة تكوين مرتكزات السلطة السياسية، وهو ما يستوجب الإعداد للدخول في مرحلة انتقالية يكون هدفها الحفاظ على إنجازات الانتفاضة، وتثبيت ميزان القوى الذي أحدثته والعمل على تحسينه بشكل دائم.

ويفرض هذا الواقع على قوى التغيير الديموقراطي الاضطلاع بدورها في هذه المرحلة الانتقالية عبر إجراء حوار مشترك- بات ملحّاً- بشأن رؤيتها وبرنامج عملها المرحلي وصولاً إلى بلورة تيار ديموقراطي للتغيير، كأداة لتجميع وحشد الطاقات وترجمتها الفعلية في موازين القوى المستجدّة التي نشأت بفعل الانتفاضة، والعمل على البناء عليها للانتقال بلبنان من مسار سياسي اقتصادي واجتماعي أوصل البلد إلى الانهيار، إلى مسار آخر يفتح الطريق للعبور من دولة المحاصصة الطائفية إلى الدولة الوطنية المدنية والديموقراطية.

إن مهامّ المرحلة الانتقالية تقضي باستكمال خوض وتطوير هذه المواجهة من أجل إعادة تكوين السلطة السياسية باعتبارها المَهمة الأساس، فضلاً عن مواجهة الضغوط والتدخلات الأمريكية والفرنسية التي بتنا نسمعها يومياً من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، وزيارة الموفد الفرنسي، والتي لا بد من إدانتها، رفضاً للتدخلات الإمبريالية في شؤون لبنان الداخلية، وقطعاً للطريق على محاولات استثمارها في عملية توظيف الانتفاضة لصالح المشاريع العدوانية ضدّ لبنان ومقاومته. وأبرز مَهام المرحلة تكون من خلال:

تشكيل حكومة انتقالية وطنية ذات صلاحيات استثنائية ولمدة محدّدة من خارج المنظومة السياسية الحاكمة، على أن تعمل بشفافية كاملة تحت رقابة الانتفاضة والشعب اللبناني عموماً. وتتركّز مهمّات هذه الحكومة بشكل أساس على: إجراء انتخابات نيابية مبكرة خارج القيد الطائفي استناداً إلى الدستور اللبناني « المادة 22»، واتخاذ كلّ الإجراءات المطلوبة لاستعادة المال والأملاك العامة المنهوبة، وإعادة هيكلة النظام الضريبي وبنيان الإنفاق العام. أما من يطالب بحكومة تكنوقراط فهو يطالب عملياً بخبراء يعرفون كيف ينفذون تقنياً مقررات سيدر والورقة المسماة إصلاحية، مع الاستجابة- سواء العلنية أم الضمنية- للشروط السياسية الأمريكية.

مواصلة الانتفاضة طيلة المرحلة الانتقالية، باعتبارها انتفاضة للتغيير السياسي، أما

أرست الانتفاضة موازين قوى جديدة اجتماعية وسياسية في البلاد، ولكن محصّلتها الراهنة لم تتوصل حتى الآن إلى تحقيق الهدف الأساس لها في إعادة تكوين مرتكزات السلطة السياسية

طرح المطالب فيجب أن يهدف إلى تعديل موازين القوى، مع اعتماد أساليب تحرّك متنوعة تركز بالأولوية على حقوق العمال والأجـراء والشباب والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً وحاجة وبما يتناسب مع الظروف والتطورات المستجدة، بغية تعزيز الاحتضان الشعبي للتغيير المنشود.

إنشاء هيئات على المستويين الوطني والمحلّي لدعم الانتفاضة والمساهمة في الرقابة على أعمال الحكومة، على أن تتشكل من الفاعليات والهيئات الممثلة لمختلف قطاعات المجتمع المؤيدة للانتفاضة. بالإضافة إلى تشكيل منابر متعددة من أصحاب الاختصاص تقوم بتقديم الاقتراحات والدراسات التي تساعد الانتفاضة على تطوير عملها للمشاركة في أعمال الرقابة على أداء الحكومة «منبر اقتصادي ومالي واجتماعي وحقوقي وتربوي وصحي وعمالي وإعلامي...».

إعطاء الأولوية للانخراط في بناء حركة نقابية مستقلة تحت صيغ تتجمع فيها وحولها كل المكوّنات والأطر النقابية المستقلة، لتدافع عن مصالح القطاعات كافة، بمن فيهم المتعطلون عن العمل والمكتومون والمياومون والعمال وسائر الموظفين والأجراء وأصحاب الدخل المحدود.

الانتفاضة والمسارات الثلاثة

إن المرحلة الانتقالية المقبلة ستكون محكومة بشكل رئيس بمسارات ثلاثة، تصعيد الانتفاضة، وتشكيل الحكومة، ومواجهة خطر الانهيار المالي والنقدي. ويرتدي موضوع تصعيد الانتفاضة وتنظيمها الأهمية القصوى في مواجهة مخاطر المسارين الآخرين، لذا يجب إعطاؤها كلَّ الاهتمام لقطع دابر محاولة الالتفاف على إنجازاتها. فلا ثقة في حكومة تُعيد إنتاج السلطة السياسية الفاسدة والمنحازة إلى حيتان المال والرّيع، ولذلك لا بدَّ من التحضير لتصعيد الانتفاضة لاسيما إذا ما حصل الانهيار المالي والنقدي الذي قد ينضوي على احتمالات عدّة بحسب بعض الخبراء، وأهمّها:

احتمال تسارع انخفاض سعر صرف الليرة تجاه الدولار، وهذا يعني في الفرضية المذكورة زيادة غير مسبوقة في أسعار الاستهلاك وتكاليف المعيشة، وانخفاضاً إلى نحو النصف في القوة الشرائية للمداخيل والأجور والتعويضات والمعاشات التقاعدية في الفترة المذكورة «وهذه تطاول غالبية اللبنانيين، لا سيما العمال والمتقاعدين وشرائح واسعة من الطبقة الوسطى فضلاً عن جيش الفقراء والشباب والمتعطلين عن العمل».

احتمال انفجار الأزمة في المصارف بالتزامن مع توقف الدولة عن سداد ديونها «وسداد خدمة الدَّين، لا سيما على سندات اليوروبوندز»، ما قد يحتّم اللجوء إلى عملية تصفية جزء من قيمة الأموال المودعة في هذه المصارف، و/ أو إلى تصفية جزء من قيمة رؤوس الأموال الخاصة بالمصارف. ولا يمكن التكهّن منذ الآن بالأشكال التي قد ترتديها تصفية الودائع.

إن كل هذه المخاطر يجب أن تحفّز القوى الديموقراطية والهيئات النقابية المستقلة على تحمل المسؤولية التاريخية بحيث تتولّى الإعداد لمواجهة مرحلة «الآتي الأعظم»، لتتمكّن الانتفاضة من كسر موازين القوى السائدة واستكمال تحقيق عملية التغيير المنشودة.

عبوديةٌ في مزارع أستراليا!

ينظر البعض إلى «العبودية» بوصفها مرحلة تاريخية مضت، إلا أنّ تقارير تظهر على وسائل الإعلام من وقت لآخر، تظهر أن العبودية موجودة إلى اليوم كشكل من أشكال علاقات الإنتاج القائمة في العالم، وعلى الرغم من أنها قد تختلف من مكان إلى آخر، ولكنها شكلٌ من أشكال العبودية بكل تأكيد.

القانون يجبر الشركات في أستراليا على نشر تقرير سنوي يكشف خطواتهم الملموسة للقضاء على العبودية الحديثة

■ إعداد قاسيون

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية في 12 من الشهر الجاري تشرين الثاني، تحقيقاً صحفياً يهدف إلى دعم عمال زراعيين من الذين يعانون من «العبودية الحديثة» في أستراليا، والتي يمكن تلخيصها حسب الصحيفة بأنها «الأجور المنخفضة وحجب هذه الأجور وتهديد العمال بالعنف والاعتداء عليهم».

وتعتبر سلسلة متاجر كولز «Coles» الأسترالية والتي تتخصص بقطاع الأغذية الطازجة، أحد أسوأ المذنبين بحق العمال، هذا وتسيطر سلسلة كولز، ومنافستها سلسلة وولورثس «Woolworths» على نحو 70% من سوق الأغذية الطازجة في أستراليا.

ارتفعت الأصوات التي تطالب «كولز» بحماية العمال الزراعيين من «العبودية الحديثة». وقالت وسائل الإعلام إن هناك ما يصل إلى 15 ألف عامل يعملون في ظروف شبيهة بالعبودية في أستراليا، ويعانون من العديد من المشاكل، كالعمل في الظروف القاسية وحجب الأجور، والعمل لوقت إضافي طويل بالإضافة إلى تهديد العمال بالعنف. وطالبت النقابات من الشركة تحسين أوضاع العمّال الذين يجري استغلالهم، بالإضافة إلى مطالبة الشركة إصدار تقرير «بيان العبودية»، وهو قانون يجبر الشركات في أستراليا على نشر تقرير سنوي يكشف خطواتهم الملموسة للقضاء على العبودية الحديثة.

وينص القرار الذي اتخذ من قبل المركز الأسترالي لمسؤولية الشركات «ACCR»، أنه يجب استشارة العمال حول الموردين الذين يقومون بتشغيلهم، ويجب السماح لهم باتباع إجراءات النقابات فيما يخص التثقيف والتنظيم، بالإضافة إلى ضمان حقهم في التنظيم ضمن صفوف النقابات. وهذا القرار يعد القرار الأول من نوعه في تاريخ الشركات الأسترالية.

في حديثه مع جريدة الغارديان قال بوتري، وهو عامل زراعي مهاجر: «نحن نواجه معاملة مسيئة وعنصرية، ومضايقات لفظية وجسدية، ويسرقون أجورنا. ونعمل في أجر وسطي يصل إلى 8014 دولار في الساعة، وغالباً ما تُدفع نقداً. من المتوقع أن نعمل في ظروف خطيرة بما في ذلك درجات الحرارة المرتفعة والتي تصل إلى 35 درجة مئوية دون مياه صالحة للشرب». وقال أيضاً إن «العمال يناضلون من خلال محاولتهم تنظيم أنفسهم».

يقول أحد العمال أيضاً، وهو منظم اتحاد العمال الزراعيين إنه يعمل مقابل 12،50 دولاراً في الساعة في مزرعة حكومية تزود «كولز» وقال إن «الاستغلال منتشر». ولكن بعد الانضمام مع زملائهم إلى النقابات، فازوا بوظائف ضمن نظام الدوام الكامل وبأجر أساس قدره 21،60 دولاراً، وهو أعلى بعدة دولارات من الحد الأدنى للأجور البالغ 18،93 دولاراً. وقال: «أطلب من كولز إبرام اتفاق مع اتحاد العمال، بحيث يكون لكل عامل زراعي فرصة لتغيير حياته كما فعلنا».

ودعت منتديات العمال إلى مزيد من التدقيق في شركات تأمين العمالة في قطاع الأغذية الطازجة لتشمل النقابات والمجموعات المجتمعية والمزارعين وشركات السوبر ماركت. كما وأكّدت النقابات أنه يجب أن يكون هناك المزيد من الزيارات السرّية للمزارع من قبل منظمي النقابات، ومتابعة مشاكل العمال بشكل أفضل لإعطائهم فرصة أكبر لمعرفة حقوقهم في مكان العمل.

صرح أحد قادة النقابات: «إن النماذج الوحيدة التي أثبتت فعاليتها في التعامل مع أنواع انتهاكات حقوق العمال التي شوهدت في المزارع الأسترالية، والتي تصل في بعض الحالات إلى العبودية الحديثة، هي النماذج التي تتضمن دوراً رسمياً للعمال، من خلال انتخاب ممثليهم في النقابات».

رغم سُعار الولايات المتحدة:

يزداد سعي الولايات المتحدة الأمريكية- بالتوازي مع تراجعها دولياً- إلى تأمين أمريكا اللاتينية لصالحها، عبر محاولات تقويض وإنهاء الحكومات المعارضة لسياساتها، كفنزويلا وكوبا وبوليفيا ونيكاراغوا، بعد أن نجحت بذلك مؤقتاً في الأرجنتين والبرازيل، ومؤخراً بوليفيا... لكن بالمقابل، بدأ شبح خطير يظهر هناك، لا يَهدد خططها فقط، وإنما الحكومات التابعة لواشنطن نفسها.

■ **يزن بوظو**

إنّ المشهد في القارة اللاتينية الآن بأعلى مستوياته تعقيداً، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي: تتشارك هذه القارة بكل دولها في تدهور وتدنٍّ معيشي غير مسبوق لشعوبها، لأسباب عديدة ومتنوعة، عناوينها الرئيسة: الاستغلال الأجنبي، السياسيات النيوليبرالية والخصخصة، العقوبات والحصار الاقتصادي، والفساد الحكومي. وتنقسم الدول فيها إلى حكومات تابعة لواشنطن، وأخرى مُعارضة لها، خَلَفاً للإرث اليساري اللاتيني في القرن الماضي واستمراراً له على المستوى السياسي الخارجي. أمّا على المستوى الداخلي، بات يظهر انقسام جديد بمثابة صدى للحالة الأمريكية بـ«يمينها» على النموذج «الترامبي» في كل من البرازيل/بولسونارو، وفنزويلا/غوايدو، وأخيراً بوليفيا/ميسا وآنيز، بالتوازي مع تدنّي مستوى العلاقة بين الحكومات والتيارات اليسارية التقليدية مع شعوبها... بالإضافة إلى الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في المنطقة بعد وقوف الأخيرة بوجه محاولة واشنطن إقامة انقلاب في فنزويلا في بدايات العام الجاري. لتتشارك جميع شعوب القارة اللاتينية من حالة احتقانٍ إثر الوضع المعيشي المتردّي أوّلاً، فتكون عرضة للانفجار «العفوي» بأيّة لحظة، في ظرف سياسيّ تعجز فيه حكومات هذه الدول- جميعها وبتياراتها- عن تلبية مطالب شعوبها قبل قيادتها، مما يجعل الأخيرة عُرضة أكثر للاستغلال الأمريكي عبر تزخيم هذه الاحتقانات أو الحراكات العفوية ودفعها نحو أهداف سياسية تخدم مطامعها.

التحذير بانقلاب في بوليفيا

قبل إجراء الانتخابات، وقبل أيّة حركة شعبية، حذّر الرئيس البوليفي إيفو مورايس بتاريخ 14 تشرين الأول من «احتمال حدوث انقلاب محتمل تمهّد له المعارضة بمساعدة جنود سابقين»، جاء هذا التحذير بالتوازي مع المشهد السياسي في فنزويلا بعد فشل محاولة الانقلاب فيها، وتواتر تصريحات أمريكية تُهدد دولاً أخرى. جرت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 20 تشرين الأول، وأشارت نتائجها إلى فوز مورايس بنسبة 47،07% من الأصوات، فيما بلغت النسبة لأقرب منافسيه، وما يُسمى بـ«زعيم المعارضة» أيضاً، «كارلوس ميسا» 36،51%، وبحسب الدستور البوليفي: فللفوز من الجولة الأولى، يجب على المُرشح جمع أكثر من 50% من الأصوات، أو ما لا يقل عن 40% شرط هامش فرقٍ يزيد عن 10% من أقرب منافسيه.

بدء التنفيذ

في أثناء ظهور النتائج الأوّلية التي أشارت إلى فوز مورايس، انطلقت موجة احتجاجات في 22 من الشهر نفسه، مُنددة بنتائج الانتخابات ومُتهمة العملية بالتزوير والخداع، تخللتها مواجهات عنيفة بين المُتظاهرين وقوات الشُرطة، بالإضافة إلى إضرام نيران في مناطق متفرقة، وعمليات نهب وتخريب عشوائية، على إثر ذلك، أعلن الرئيس موافقته على إجراء جولة ثانية في حال التأكد من حصول أيّ تزوير، لتتحول شعارات الشارع في اليوم نفسه إلى مطالبات برحيل مورايس دون انتظار عملية التحقق من النتائج. في 31 تشرين الأول، قامت «منظمة الدول الأمريكية» - والتي تضم في غالبيتها دولاً تابعة لواشنطن بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها - وبطلب من الحكومة البوليفية، بإجراء تحقيق بنتائج الانتخابات الرئاسية، لتصدر تقريراً بعد أيام يُفيد بوجود تلاعب بها. وبدأ يظهر في الفترة ذاتها تمرّدٌ لوحدات من الشرطة البوليفية في 3 مدن رئيسة، حيث أعلنت عدم التزامها بالأوامر الموجهة لها. تلا ذلك استيلاء «المعارضة» على القناة التلفزيونية الوطنية والمحطة الإذاعية الحكومية.

تتشارك جميع شعوب القارة اللاتينية حالة احتقانٍ إثر الوضع المعيشي المتردّي فتكون عرضة للانفجار بأيّة لحظة

محاولات لاحتواء العملية

إثر تصاعد زخم العملية الانقلابية، وفي محاولة لتأريضها واحتوائها شعبياً، أعلن مورايس في 10 تشرين الثاني نيّته لتحديث كامل لتشكيل محكمة الانتخابات العليا، وإجراء انتخابات جديدة في البلاد. لكن وفي اليوم نفسه: قامت القوات المسلحة واتحاد نقابات العمّال بشكل رسميّ بدعوة مورايس إلى الاستقالة. ليعلن الأخير بعد ذلك بدقائق استقالته مُصرحاً: «إنّ من واجبي الآن كرئيس هو إيجاد طريقة لتهدئة الوضع»، ويتجه في اليوم التالي إلى المكسيك بعد حصوله من حكومتها على حق اللجوء السياسي فيها.

أولى خطوات المعارضة بعد الانقلاب

في 11 من الشهر الجاري بعد الاستقالة، استولت «المعارضة» على السفارة الفنزويلية وطردت موظفيها، وقامت بكتابة شعارات استفزازية على سفارة كوبا. وفي اليوم نفسه أصدرت الخارجيتان الأمريكية والروسية بيانات توضّح مواقف كلاً منهما في الأزمة البوليفية، جاء في البيان الأمريكي ترحيباً باستقالة الرئيس مورايس، ومشيدة بالشعب البوليفي «لمطالبته بالحرية»، وتضمن البيان تهديداً لدول مجاورة، ذُكر فيه أنّ «هذه الأحداثَ تبعث إشارة قوية إلى النظامين غير الشرعيين في فنزويلا ونيكاراغوا». فيما اعتبرت الخارجية الروسية أن ما جرى في بوليفيا «انقلاب أعدّ له مسبقاً» وأعربت فيه عن قلقها العميق، مؤكدةً أن على «الحكومة البحث عن حلول بنّاءة على أسس الحوار».

في يوم الخميس الماضي، نصّبت «جانين آنيز» نفسها رئيسة انتقالية، ووافقتها المحكمة الدستورية على ذلك استناداً لإعلان دستوري صادر عام 2001 يقضي بأنه «لا ينبغي تعليق عمل السلطة التنفيذية، بحيث إن التالي في التسلسل يتولى الرئاسة». وتلقت فور ذلك اعتراف كلٌ من البرازيل والولايات المتحدة وكولومبيا وغيرهم، فيما اعترفت روسيا بها بعد يوم استناداً إلى الحالة القانونية في تسلسل الأحداث. لتبدأ «آنيز» باتخاذ إجراءات حكومية كان من أوائلها اعتراف الحكومة البوليفية بـ«غوايدو» رئيساً لفنزويلا، ثم منع مورايس من المشاركة بالانتخابات المقبلة، وانسحاب بوليفيا من «التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا».

على إثر ذلك، تحوّل مشهد الاحتجاجات العام في البلاد من تلك «المعارضة»، لصالح تيار مورايس، وأعلن عمال «الكوكا» عدم اعترافهم بآنيز وإطلاقهم اعتصاماً مفتوحاً حتى عودة رئيسهم للبلاد. ليتصاعد مشهد الاحتجاجات هذا ويجرى على إثره في يوم السبت، مقتل 5 من المزارعين المُضربين والمشاركين في المظاهرات، بأثناء مواجهات مع وحدات الشرطة في مدينة «كوتشابامبا»، وهي الوحدات نفسها التي أعلنت تمردها وعدم تنفيذها الأوامر قبل أيام في أثناء حكومة مورايس.

أمريكا اللاتينية تنهض من جديد

العوامل داخلية أولاً

قامت الولايات المتحدة بإعلان دعمها للعملية الانقلابية منذ انطلاقها في يومها الأوّل، ومُشككةً لدرجة التأكيد قبل أيّ تحقيق أساساً بوجود تلاعب بالنتائج الانتخابية. لكن لا بدّ من التأكيد على أنّ زخم هذه العملية شعبياً كان له أساسٌ مرتبطٌ بتدنّي المستوى المعيشي في البلاد، وغياب الإرادة الجدّية الحكومية لمعالجة هذا الأمر، بالإضافة إلى غياب قوى سياسية قادرة على الموازنة بين المسائل المطلبية والتعقيدات السياسية والموقف الوطني في مواجهة التدخلات الخارجية، مما أفسح المجال لواشنطن عبر حلفائها السياسيين ومنظماتها المتغلغلة في البلاد بتعبئة الاحتقان وتفجيره ودفعه بهذا الاتجاه. أيّ وبمعنى آخر فإن الحركة الشعبية العفوية كانت ضحيّة قصور سياسيّ داخلي أوّلاً، يأتي نتيجة عدم قدرة «الفضاء السياسي القديم» في البلاد على التكيّف مع الظروف والضرورات الجديدة الناشئة حتى الآن، على المستوى الداخلي والخارجي، ليشكّل هذا الحدث اليوم خضّةً كان لا بدّ منها للحركة اليسارية التاريخية في المنطقة، لإنعاشها بشكلها «الجديد»، ليس على مستوى بوليفيا وحدها، وإنما مجمل القارة اللاتينية... فالوضع الاقتصادي- الاجتماعي لا يتعلق في هذه الدول وحدها، وإنما يشمل الدول ذوات الحكومات «النيوليبرالية» المرتهنة والتابعة لواشنطن، فبالتوازي مع عملية الانقلاب هذا، انطلقت تحركات شعبية أشدّ وأكبر في كلّ من الإكوادور وتشيلي، مما حرّكَ روح هذا «الشبح الجديد» وبدأت بإخراجه.

الإكوادور

في تاريخ 1 تشرين الأول، وبعد مضيّ أكثر من 4 عقود على العمل فيه، أعلنت حكومة الإكوادور قراراً يقضي برفع الدعم عن الوقود اعتباراً من 3 من الشهر نفسه، مما كان الشرارة التي أدت إلى انفجار موجة احتجاجات عارمة عمّت كُلّ البلاد، بعد إعلان نقابات عمّال النقل إضراباً عاماً للعاملين، أدت إلى شلّ الحركة تماماً في العاصمة «بيزو». تخللت ذلك عمليات قمع عنيفة من قوات الأمن والشرطة والجيش بعد إعلان الأخير حالة الطوارئ في البلاد... لتعلن النقابات بعد يومين تعليقها الاحتجاجات بغاية التهدئة، إلّا أنها لم تتوقف، بل استمرت بالتصاعد... إنّ هذه الحركة لم تتلقَ أيّ دعم من دول مجاورة أو بعيدة، على العكس: فقد أصدرت خارجية دولة البيرو بياناً باسمها هي وست دول أخرى، يعربون عن «دعمهم الثابت للخطوات التي اتخذها الرئيس الإكوادوري لينين مورينو».

دعا مورينو إلى إجراء حوار مباشر، لكن ممثلي الاحتجاجات أصدروا بياناً أوضحوا فيه عدم ثقتهم بالحوار، وعدم قبولهم به قبل أن يُلغى قرار رفع الدعم عن الوقود. لتستمر الاحتجاجات وصولاً إلى 14 تشرين الأول، بعد أسبوعين من التظاهرات والمواجهات العنيفة في كل البلاد، حيث أعلن الرئيس الإكوادوري إلغاء قرار رفع الدعم، والاتفاق مع قادة الاحتجاجات على إنهاء المظاهرات. تلا ذلك ظهور أوّلي لنشاط «حركة سياسية» بعد بروز «ممثلين عن الحركة الشعبية» بمساعدة نقابات العمال، بدأت بفتح مسألة تنفيذ الرئيس مورينو حزمة مالية تقشفية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي يقضي بتقديم قرض قيمته 4,2 مليار دولار، مما سوف يؤدي إلى أزمة اجتماعية كبيرة بحال عدم إجراء تغييرات جذرية للسياسات «النيوليبرالية» والخصخصة، وخطوات جدية بمواجهة النهب الغربي للبلاد.

تشيلي

أمّا تشيلي فكانت شرارتها بسبب إعلان الحكومة زيادة بنسبة 3,75% على رسوم تذاكر المترو، لتنطلق على إثرها في 18 تشرين الأول مظاهرات حاشدة في العاصمة «سانتياغو»، منددة بالوضع المعيشي وسياسات الخصخصة والتفاوت الطبقي الحاد، بالإضافة إلى تدنّي الرواتب وارتفاع تكاليف التعليم والرعاية الصحية، حيث إنّ أحد شعارات الحركة: «تشيلي ستكون قبر النيوليبرالية»، وبالمثل من الإكوادور، أعلنت حكومة تشيلي وجيشها حالة الطوارئ، وفرض حظر تجوّل في العاصمة منذ اليوم الأول، جرت بعد ذلك مواجهات واشتباكات عنيفة أيضاً، إلّا أنّ تشيلي، بخلاف الإكوادور، لم تمتلك حركتها قيادةً داخلية من النقابات، أو ممثلين عنها بعد، ليكون طابعها أقلّ تنظيماً وأكثر عفويةً، فيتخلل نشاطها عمليات حرقٍ لمنشآت محسوبة على «القطاع الخاص» في البلاد كمحطات مترو، وشركة «إينيل» للكهرباء، ومركز تجاري تابع لسلسلة «وولمارت» الأمريكية، وجامعة «بيدرو دو لافالديفيا»، بالإضافة إلى فرعان لـ«مصرف تشيلي الوطني»، عوضاً عن الاستيلاء عليها. على إثر هذه التطورات، أعلن الرئيس التشيلي والملياردير «سيباستيان بينيرا» تراجعاً عن قراره بزياده رسوم التذاكر، إلا أنّ هذه المحاولة لم تهدّئ من الاحتجاجات، ففي اليوم التالي في 25 تشرين الأول، بيّنت حاكمة سانتياغو «كارلا روبيلار» على تويتر أن حوالي مليون شخص شاركوا بالمظاهرات في سانتياغو وحدها فضلاً عن باقي مدن البلاد. أدى تصاعد الحركة هذا وزيادة حدة المواجهات إلى فرض عدد من التنازلات التي قدّمتها الحكومة التشيلية، منها: زيادة الحدّ الأدنى للأجور، وخفض تكاليف الخدمات الصحية، والعمل على صياغة دستور جديد للبلاد. لكن ورغم ذلك، لا تزال التظاهرات والاحتجاجات مستمرة حتى الآن، وكما قال أحد المتظاهرين: «الأشخاص الذين يديرون هذه الحكومة هم الأشخاص الذين يمتلكون القوّة الاقتصادية نفسهم، إنها دائرة مثالية: فهم يقرّون قوانين لكسب المزيد من المال، والبقية منّا يُصبحون أفقر»، لتؤكد الحركة أن لا حلّ إلّا بإنهاء السياسات النيوليبرالية والتغيير الكامل. رغم وجود حوالي 25 قتيل وألف جريح مُعلنون رسمياً حتى الآن في صفوف المتظاهرين، بالإضافة إلى 7000 معتقل وفقاً للتصريحات الحكومية الرسمية، ووجود 180 دعوى قضائية تشمل جرائم قتل وعنف ارتكبتها الشرطة العسكرية وحدها، لم تُبدِ الولايات المتحدة وحلفاؤها أيّ تنديد بالحكومة التشيلية أو «ديمقراطيتها»، لما تمتلكه هذه الحركة وشبيهتها في الإكوادور- وما سيأتي لاحقاً في بوليفيا وفنزويلا وباقي أمريكا اللاتينية- من تعارض مع واشنطن، ورُعبٍ تُدركه جيداً... ولا مهرب منه.

الصورة عالمياً

• الرئيس الصيني شي جين بينغ، يحث مجلس الأعمال وبنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس على تقديم المزيد من الإسهامات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الكتلة، وللأسواق الناشئة والعالم على وجه العموم.

• ذكرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أنَّ الرئيس دونالد ترامب طلب من اليابان زيادة ما تدفعه لتغطية تكاليف الوجود المستمر للقوات الأمريكية على أراضيها، بمقدار أربعة أضعاف.

• أعلنت الرئاسة الفرنسية، أن قادة دول «رباعية النورماندي» المعنيّة بتسوية الأزمة الأوكرانية، سيلتقون في باريس في 9 كانون الأول المقبل. وأوضح قصر الإليزيه أن الهدف من القمة هو «بدء مرحلة جديدة من تطبيق اتفاقات مينسك».

• بحث المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية، ألكسندر لافرينتييف، الملف السوري مع مستشار رئيس الوزراء البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد كوري. الجانبان «استعراضاً مفصّلاً الوضع على الأرض في سورية، وخاصة شمال شرق البلاد وفي منطقة إدلب لخفض التصعيد».

• اجتمع الرئيس الصيني شي جين بينغ مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، قائلاً إنه مستعد للحفاظ على تواصل وثيق مع مودي لتوجيه العلاقات الصينية- الهندية قدماً نحو تنمية أفضل وأكثر استقراراً.

• اتهم الرئيس البوليفي المستقيل إيفو مورالیس منظمة الدول الأمريكية بالتبعية للولايات المتحدة عقب مزاعمها باكتشاف «مخالفات جدية» أثناء الانتخابات الرئاسية التي جرت في بوليفيا يوم 20 تشرين أول.

رثاء الناتو...

قبل أقل من شهر على انعقاد لقاء الناتو الكبير، والذي سيتم على مدى عدة أسابيع في شهر كانون الأول، أطلق الرئيس ماكرون للعموم كلمات قاسية، أريد بها تحضيرهم لتغييرات كبرى قد تحصل في الأفق. في المقابلة الصحفية الذي أجراها ماكرون مع صحيفة الإيكونوميست الكبرى في السابع من تشرين الثاني، رثى الناتو واصفاً إيّاه بأنّه يمر بمرحلة «موت دماغي» وبأنّ ادعاءات الولايات المتحدة التزامها بالناتو هي من علامات العصر المذهلة. ورغم ما حركه من ريش في هذا التصريح، فإنّ الأهداف من وراء هذه التعليقات أبعد ما تكون عن محاولته تقدير وضع الناتو بشكل موضوعي، وتصل إلى مرحلة التمهيد لوجود بديل.

■ بقلم: خواكين فلورس وفينيان كونغهام
تعريب وإعداد: عروة درويش

أوروبا تريد جيشها الخاص

من بين الكثير من الرسائل المربكة التي أطلقها تصريح الرئيس الفرنسي، وقبله أكثر من مسؤول أوروبي غربي، فإنّ الرسالة التي تستحق الالتفات أكثر ما يمكن هي أنّ فرنسا وألمانيا لا تمانعان وضع نهاية للناتو، ذلك أنّ مثل هذه النهاية ستبرر وجود جيش أوروبي، الأمر الذي تريدانه، وتعتقدان بوجوب حصوله. وما يحصل اليوم هو فقط جزء من الحقيقة الواضحة، بأنّ هيمنة الولايات المتحدة العالمية وقدرتها على تمويل الناتو في طريقهما إلى النهاية. ففي التصريح الذي يبدو صادراً عن مُنظّر علاقات دولية راديكالي يتنبأ بتغيّر المستقبل، أكثر منه عن أحد قادة المحافظين الماليين في ديمقراطية- رأسمالية، صعق ماكرون العالم بإعلانه بعبارات لا لبس فيها بأنّ هذه الفترة تشير إلى نهاية الهيمنة الغربية.

إنّ التغييرات الكبيرة عندما تحصل لها طريقتها الغريبة في طمس معالم الدوافع الحقيقية التي تؤدي إليها ببطء، وينطبق هذا في الغالب على السياسة التي تُخفي في إطار النتائج النهائية معظم ما سبقها. إنّ الكشف عن هذه الدوافع في مسألة فرنسا والناتو يمكن أن يظهر لنا بعض مكونات الخلطة فيما يحدث: وبهذا سيتبرر نزوع فرنسا نحو الاستقلال عن الناتو، ليس بكون المحكوم لا يشعر بالعدل، بل بكون المتحكم لا يقوم بفعل التحكم بالشكل المناسب.

المحتلون لا يقومون بعملهم- نهاية الثلاثية

تخيلوا لو كان هناك نقاش فرنسي مناهض للاحتلال النازي ليس لأنّ ألمانيا تحكمت في مصير فرنسا، بل على أرضية أنّ النازيين قد قلصوا وجودهم العسكري في فرنسا، أو لأنّ الألمان يترنحون في الجبهة الشرقية، وكنتيجة لذلك تقلق فرنسا من ألّا تستطيع ألمانيا الإبقاء على قوتها اللازمة لإدامة الاحتلال. هذا هو ما يحصل باختصار في جدال ماكرون بما يخص الولايات المتحدة والناتو.

وتخيلوا بالمثل، أنّ هتلر قال بأنّه يفكر بترك مواقعه في فرنسا ليس لأنّ عليه أن يخصص موارده للجبهة الشرقية، بل لأنّ فرنسا لا تساهم كما ينبغي في المجهود الحربي. هذا هو جوهر الحجّة التي يسوقها الأمريكيون لالتزاماتهم تجاه الناتو والتي يضعونها في الاستهلاك العام.

لو أنّ الأمور حصلت في وقت آخر وشهدنا نيّة الولايات المتحدة بتخفيض التزاماتها تجاه الناتو في أوروبا الغربية، لسمعنا تهليلاً للأمر ممن يطلقون على أنفسهم «تقدميي» الحزب الديمقراطي الأمريكي. لكن اليوم وفي هذا الوقت المثير للاهتمام حيث تتقلص الإمبراطورية الأمريكية وتكيّف نفسها مع إمكانات قوتها الحقيقية، فإنّ هؤلاء «التقدميين» يُحوّلون هذه الحقيقة الجيوسياسية إلى مسألة حزبية: فبما أنّ هذه المرحلة تتم في ظلّ إدارة جمهورية، يقوم الحزب الديمقراطي بالوقوف ضدّها من باب المعارضة.

الناتو في جوهره احتلال عسكري للسيادة الأوروبية- وكي تصبح أوروبا كياناً جيو-إستراتيجياً يجب أن تتحكم بقواتها العسكرية الخاصة

المسألة أكثر تعقيداً من هذا النوع من التبسيط بكل تأكيد، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان أنّ الاستثمار الذي يمثله الحزب الديمقراطي في ثلاثية روكفيلر وبرجنسكي «الولايات المتحدة + أوروبا + اليابان» على المحك. يمكننا أن نذكر الهجوم على العراق في ظلّ إدارة الرئيس بوش الابن، وهو الذي أتى بعد فترة قصيرة من تحول الحكومة العراقية إلى بيع نفطها باليورو وليس بالدولار. إنّ السذّج سياسياً هم فقط من اعتبروا أن المعارضة الأوروبية واسعة الطيف للحرب الأمريكية على العراق نابعة من الميل نحو السلام، فقد كانت في واقع الأمر تعبيراً عن التناقض بين المصالح المالية السيادية لأوروبا في مواجهة هيمنة الدولار. لم يتم حلّ هذه المسائل والقضايا بكل تأكيد. فالناتو عندما صعد إلى المسرح السياسي، تبنى مصطلحات حماية أوروبا الغربية من النمو المتزايد للتأثير السوفييتي الذي حازه السوفييت جراء انتصارهم على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. والقول في ذلك الحين بأنّ الناتو ليس مجهوداً تعاونياً ومتبادلاً بين الدول الأوروبية الغربية الحرة والولايات المتحدة من أجل الدفاع عن حرية الأسواق، وعن القيم الغربية، كان يعتبر إمّا أجندة شيوعية أو نازية جديدة. وقد عملت جميع وسائل الدعاية الغربية الأكاديمية/الإعلامية لتؤكد أنّ جميع دول الناتو الأوروبية كانت عضوة فيه بإرادتها ورغبتها الحرة: أي اختارتها الشعوب الأوروبية المحكومة ديمقراطياً عبر برلماناتها بشكل عادل.

على الجميع أن يظهروا بشكل لائق

ليس ماكرون في موقع يُحسد عليه. الناتو هو المكوّن العسكري لاقتصادات الأطلسي، لكنّ الشراكة العابرة للأطلسي اختبرت انكساراً كبيراً في الثقة في السنين التالية لانهيار السوق الأمريكية في عام 2007. السبب في ذلك أنّ المصارف المتوطّنة في الولايات المتحدة قد تواطأت مع الحكومة الأمريكية بمكر لتحميل الاتحاد الأوروبي قسماً كبيراً من المسؤولية، كلّ ذلك تحت دعاوى أنّها استثمارات- الأمر الذي ترك بدوره عبئاً كبيراً على بلدان الاتحاد الأوروبي الأضعف، وتحديداً اليونان. غذى كلّ هذا زيادة في «التشكيك بأوروبا» وبحركات «الخروج» من أوروبا المحاصرة. وفوق كلّ هذا، جعلت إدارة ترامب من الالتزام الأوروبي بالناتو حجر زاوية في السياسة الأوروبية، بالتزامن مع تخمير حرب تجارية. هذان المساران مترابطان بشكل لا يمكن معه فصمهما.

وعليه، فإنّ مرثية ماكرون عن «الموت الدماغي» للناتو هي فقط ذات أثر كاشف. إنّها تشير إلى الحقائق التي يعرفها الجميع ولكن يخشون قولها: «الناتو في جوهره احتلال عسكري للسيادة الأوروبية- وكي تصبح أوروبا كياناً جيو- إستراتيجياً، يجب أن تتحكم بقواتها العسكرية الخاصة». يبدو هذا الكلام وكأنّ ديغول هو من قاله، وينطبق حتى على بيتان. وفي حين أنّه ينسجم بسهولة مع خطاب التيار الذي تعبر عنه لوبان، فإنّ الحقيقة التي أجبر ماكرون على اعتناقها.

النزعة الأطلنطية تكسر قلب أوروبا

المشكلة، أنّ الصفقات المالية العابرة للأطلسي تتناقص قدراتها بازدياد على منح شيء مغر ما لأوروبا، ولكن رغم ذلك، فعلى الولايات المتحدة من جانبها في هذه المعادلة أن تحافظ على هذه العلاقة وعلى كافة الظهورات والبنى التي تتماشى معها، وذلك في سبيل منح نفسها أفضلية في الصفقات المحتملة مستقبلياً. باختصار: إحدى الطرق التي تعتقد الولايات المتحدة بأنّها قادرة من خلالها على الحفاظ على الأشياء لمدة أطول، أو على الأقل إنقاص وتيرة فقدانها

والمزيد من مسامير تابوته

لها، هي من خلال الإبقاء على الظهورات والبنى القائمة. وهذه البنى والظهورات هي في الحقيقة أكثر من اصطناعية– إنّها لم تعد تشكّل أكثر من التزامات مالية لا تسير بشكل حسن مع المؤسسات الأوروبية.

كرر ماكرون الدعوة لجيش أوروبي في أكثر من مناسبة. لكنّ تصريحه مع الإيكونوميست يمثّل طريقة ماهرة، وإن كان مشوهة، لاستيعاب الموقف الحقيقي للاتحاد الأوروبي من الخطاب الذي ساد فيما مضى: النزعة الأطلنطية ليست جيدة. يُعدّ هذا الموقف مرآة عاكسة لمواقف ترامب ومنطقه، وكي نكون واضحين: لا يبدو بأنّ ترامب ملتزم كثيراً بالترتيب العابر للأطلسي، ليس بصيغته الحالية على الأقل.

يمكننا العودة إلى شهر آب حين تحدث ماكرون عن خطأ عزل روسيا: لقد كان يشرح بأنّ «الهيمنة الغربية» قد انتهت. يترك لنا هذا صيغة مثيرة للاهتمام: الهيمنة الأمريكية انتهت، إذاً، سقطت ما تسمى بالهيمنة الغربية، وبتنا أمام سيطرة أوروبية على إقليمها.

إنّ دعوة ترامب للدول الأوروبية إلى زيادة تمويلها للناتو بذريعة أنّ أوروبا لا تسهم كما ينبغي، لم تفعل أكثر من تحفيز أوروبا على قول الحقيقة: «نحن كذلك لا نحب الناتو»، مانحة الولايات المتحدة التبرير التي تحتاجه لتفكيك الناتو.

يشبه الأمر ما فعلت اليابان مع دولتها الدمية مانتشوكو: من الطبيعي جداً أنه يجب عليكم أن تدفعوا تكاليف قيامنا باحتلالكم. فإن لم تعد الدول الأعضاء في الناتو تريد الدفع مقابل أن يتم احتلالها، فلن تتمتع به إذاً.

فخ ماكرون/ترامب

يلعب ماكرون ذات لعبة ترامب، ويهدف خطابه لأن يكون مقبولاً لدى المتابعين المتنوعين الذين يحملون مصالح ومواقف شديدة التباين والتنوُّع.

واقعيو أمريكا، وهم الذين يمثلهم ترامب بشكل واضح، يعلمون بأنّ الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتحمل نفقات الاستمرار بالتزامات الناتو بكل بساطة. وما يخفيه هذا، أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقدم لأوروبا صفقات أفضل من التي يمكن لأوروبا أن تحصل عليها في أماكن أخرى. لقد ولّت أيام إجبار أوروبا على العمل ضمن إطار رؤية الولايات المتحدة حين كان الدولار يلعب دور المعادل الرئيس العالمي في جميع التحويلات المالية العالمية، والذي جعل من الولايات المتحدة تتواجد في أيّة صفقة يتم إجراؤها، فهذه الأيام شارفت على النهاية. ولهذا وبدلاً من الاعتراف بأنّ الولايات المتحدة تعيش مرحلة تضاؤل في التأثير والسطوة والثروة على المسرح العالميّ، فمن الحكمة المراوغة، القول بأنّ الاتحاد الأوروبي هو من لا يدفع ما يتوجب عليه دفعه.

وكما أشرنا، فلدى ماكرون دور حتّى يتمّ رقصته بخفّة: هو يعلم أنّ عليه أن يُبقي عابري– الأطلسي سعداء، فهم لا يزالون يمارسون سطوة سياسية هائلة على بروكسل، متشابكة مع القطاع المالي الأوروبي– وهو القطاع الأهم في أوروبا الرأسمالية. ليس هناك من شك: ماكرون كان هو خيار المؤسسة المصرفية قبالة لوبان. وهنا يرتفع السؤال الهامُّ الذي يحتاج لانتظار وتحقيق أكثر: هل ماكرون مجرّد مرشح دمية عن القطاع المالي العالمي، أم إنّ هناك قسماً من هذا القطاع المالي الأوروبي العابر– للأطلسي يرى مصالحه في تأييد السيادة الأوروبية؟ ومن المفيد القول بأنّه رغم أنّ هذه الصفقات العابرة للأطلسي ليست هي أفضل الصفقات المتاحة، فهذه المؤسسات ستستخدم أيّ نفوذ وأيّ رأسمال لا يزال لديهم لفرض موقفهم السياسي، وماكرون يسعى إلى إبقائهم سعداء.

مجرّد هرج سياسي؟

إنّ مرثيّة ماكرون يمكن أن تستخدم كذريعة مثالية لفرنسا وألمانيا كي تعملا معاً على تنظيم قوة عسكرية في جميع أنحاء أوروبا.

إنّ الناتو يلعب دوراً جوهرياً في هيمنة واشنطن على أوروبا وبشكل محدد ليمنع أي التقاء بين أوروبا وروسيا ضمن شراكة إستراتيجية

في واقع الأمر كان هذا السيناريو يختمر منذ أعوام في ظلّ قيادة الناتو. في الجوهر هناك كامل البنى اللازمة، واللازم الوحيد لتحقيقه هو إزالة الولايات المتحدة من القيادة وتغيير بعض الأعلام والرقع على الثياب.

إذا كان الحال هكذا، فلماذا سمعنا أصواتاً أوروبية رافضة لما قاله ماكرون؟ لماذا قالت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل بأنّ هذه التصريحات كانت «متطرفة» وأكدت بأنّ الناتو كان «حجر أساس الأمن» بالنسبة لألمانيا؟

ومن جانب آخر، لا يبدو أن ترامب رغم تصريحاته الكثيرة المثيرة للجدل قد أدار ظهره للناتو. فها هي واشنطن تنشر المزيد من القوات والدبابات والطائرات في الإقليم الأوروبي، وخاصة في دول البلطيق القريبة من الروسية. قد يهدد ترامب بهجر الناتو، لكنّ المؤسسة السياسية والعسكرية الأمريكية تعلم بأنّ هذه التهديدات فارغة. تعتمد القوّة الجيوسياسية الأمريكية على الارتباط العابر للأطلسي مع أوروبا والذي أتاحه الناتو. إنّ الناتو يلعب دوراً جوهرياً في هيمنة واشنطن على أوروبا، وبشكل محدد ليمنع أي التقاء بين أوروبا وروسيا ضمن شراكة إستراتيجية.

إذاً هل خطاب ماكرون مجرّد استجابة انعكاسية لخطابات ترامب؟ وهل إشارته لأنّ الولايات المتحدة لم تستشر فرنسا وبقية الدول الأوروبية «عندما هجرت حلفاءها الأكراد» مجرّد هروب بقصد الاستهلاك العام؟

يحتاج الأمر هنا لبعض التمعن. فليست هذه المرة الأولى التي تقوم فيها الولايات المتحدة بغزو عسكري لدولة أجنبية دون «استشارة» الأوروبيين أو حتى إخبارهم، فهي تفعلها منذ عقود، ولم يكن على الأوروبيين شركاء الناتو سوى إطاعة الأوامر والوقوف وراء الولايات المتحدة لمنح العامة شعوراً كاذباً بالتعددية والشرعية.

ولهذا، فإنّ حديث ماكرون في هذا التوقيت عن موت الناتو لا يمكن أن يعتبر مجرّد خطاب ردّ فارغ على خطابات ترامب، خاصة إذا ما لاحقنا التصريحات الأخرى له، والتي يطالب فيها بأوروبا أكثر استقلالاً تسعى إلى الحوار والشراكة مع روسيا، وهو الأمر الذي لا يمكن لأوروبا أن تفعله في ظل الهيمنة الأمريكية.

وأمّا التصريحات الألمانية، فعلينا قبل أن نحللها أن نتذكر بأنّ برلين قد أبدت من قبل رغبتها المتزايدة بتعزيز قوتها العسكرية. وقد دعت وزيرة الدفاع الألمانية أنيغرت كامب– كارنباور إلى المزيد من «النشر الاستباقي» للقوات الألمانية عالمياً من أجل تأمين «المصالح الإستراتيجية» الألمانية. كما أنّ ميركل قد انضمت لماكرون منذ فترة في تأييد إنشاء جيش أوروبي، وهي بدورها اشتكت من كون الولايات المتحدة لم تعد حامياً موثوقاً.

إنّ هذه الأحاديث الأوروبية تصبّ في نهاية المطاف في إحياء فرنسا وألمانيا لقوتهما العسكرية الوطنية قبل الانطلاق إلى الجيش الأوروبي. وهو ما يظهر بأنّ الردّ السريع للمستشارة الألمانية على ماكرون لم يكن للدفاع عن الناتو في واقع الأمر، ولا للانقلاب على الواقع الذي يؤدي بأوروبا إلى محاولة الاستقلال عن الهيمنة الأمريكية.

تعبّر الردود الألمانية عن عدم التجانس التام مع فرنسا على بنية الجيش الأوروبي الجديد، وبالتالي على القوالب الأوروبية المستقبلية. فمحاولة ماكرون الاستباقية لزيادة السطوة الفرنسية على أوروبا لن تحظى بموافقة ألمانيا، وهو ما دفع بالمستشارة لِلَجم ماكرون عبر التهليل للناتو.

لكنّ هذا لا يُسقط أنّ الأوروبيين الغربيين يرون في إنهاء الناتو، ومعه الهيمنة الأمريكية عليهم، خياراً منطقياً ودرباً عليهم الشروع فيه. فدعوة ماكرون للدول الأوروبية كي «تستيقظ» و«تسيطر على قدرها» هو المعبر الحقيقي عن الرغبات والمشاريع الأوروبية... وما تبقى مجرّد تفاصيل.

الفن.. الشكل والمحتوى في عصر الإقطاعية

التحول من نمط إنتاج أدنى إلى نمط إنتاج أرقى، سينعكس تحولاً في الوعي الاجتماعي القائم والناشئ ومفاهيمه الأخلاقية، كما سينعكس تحولاً في المُثل الجمالية- الفن، لتتخذ طابعها الجديد في مجرى التحول العام الجاري. وهو ما لا يعني تحطيم أشكال الفن القائمة، وإنما نفي وفناء بعضها وتحول ونشوء بعضها الآخر، واكتمال أخرى.

■ سلاف محمد صالح

وإذ تميّز التحول من نمط الإنتاج المشاعي البسيط إلى العبودية بنمطين أساسين تبعاً لنظام العلاقات الاجتماعية الذي مَيّز بين الدول العبودية في الشرق القديم والعالم القديم والهند والصين. فإن التحول إلى النمط الإقطاعي فرض أنماطاً ودورياً أخرى للتطور الفني أكثر تعقيداً.

هذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في مقالنا اليوم:

تطور الوعي الجمالي الفني خلال الإقطاعية بأشكال متعددة تبعاً للظروف المحددة لأساليب التطور والتحول إليه، غير أنَّ أطراً عامةً ظلت تربط هذه الاختلافات والاتجاهات وتجمعها في وحدة واحدة تمثل المُثل الجمالية في عصر الإقطاع.

فالممالك التي عرفت قوالب- تقاليد صارمة في تطور الأشكال الفنية ناتجة عن صلابة في المفاهيم الاجتماعية فيها «الحقوق والواجبات- القوة والضعف-..»، بسبب طابع الحكم المطلق، كما في فارس ومصر، ضمنت التحول التدريجي للمُثل الجمالية وأشكال الفن فيها.

في حين عرفت روما الغربية تحطيماً مادياً للبنية الاقتصادية الاجتماعية فيها، طالت بالتالي الأشكال الثقافية الفنية والمُثل الجمالية لديها غداة تعرضها للغزو من القبائل البربرية الجرمانية، فكان نشوء قيم ومُثل وأشكال ثقافة فنية أثناء تحولها إلى الإقطاعية يبدو حاصلاً «في الفراغ» دون جذور. على عكس روما الشرقية أو «بيزنطة» التي بقيت بعيدةً عن مفاعيل الغزو فيها، فحافظت بالتالي على مُثلها الجمالية، لكنها كانت في مرحلة الانحدار والأفول، ووجد ذلك أثره عميقاً على مُثلها الجمالية التي باتت ذات أشكال مقولبة بقوالب زمنية سابقة.

أما لدى الشعوب التي لم تعرف نمط الإنتاج العبودي كنمط سائد في علاقاتها الاجتماعية خلال تطورها، كان لا بدَّ لانتقالها إلى الإقطاعية من تملّك الأشكال الثقافية الفنية للشعوب الأخرى، واستيعابها وصهرها بمثلها الذاتية لبعثها بأشكال خاصة بها وأكثر تطوراً متناسبة مع أنماط الإنتاجَ الأرقى كالعرب، وروسيا، والشمال الغربي الأوروبي..

في ذلك العصر، لم يعد الإنسان حيواناً ناطقاً- عبداً، لكن اتسعت طبقة المضطهدين والمسحوقين لتشمل الأحرار بمن فيهم العاملون في حقول الفن الذين يمتلكون بعض الحقوق لكنها مجتزأة بسيطة بما يضمن سيادة الإقطاعي عليها. لقد بات للإنسان استثماره الذي يقوم باستغلاله أبناء الطبقات العليا، ولم يبدُ له من سبيل للأمل في تجاوز مهانته واقتلاع تلك الحواجز الطبقية.

وبناءً على ذلك، تطلَّب الأمر لبسط السيادة الإقطاعية الحاجةَ إلى الإيديولوجيا لتوجيهها إلى الطبقات الدنيا التي بات من الضروري مراعاة متطلباتها الروحية لدى تقديمها بعض الحقوق للعاملين في الإنتاج، وحرمانها للكثير منها. وهو ما يقدم تفسيراً لتبني الطبقة الإقطاعية لإيديولوجيا الدِّين. لكن الدِّين قدم فكرتين متناقضتين. الأولى: فكرة الخضوع لكل من الطبقة المتسيِّدة وإرادة القوة الخالقة. والثانية: فكرة التساوي بالآلام والآثام والموت والحساب الذي شكل المنفذ الماورائي لتنفيس احتقان المضطهدين. وهو ما مثَّل فكرة جديدةً كل الجدة عن عصر العبودية.

على أن الحركات الشعبية، عملت على نقل فكرة المساواة تلك من نطاقها المثالي إلى نطاقها الواقعي، وهو ما سمّي بالهرطقة أو الرِّدة لدى رعاة الدِّين. فالديانات التي كان رسلها فقراء وأميين وعانوا من أصحاب المال والسلطة، هي الأساس الذي قامت عليه تصورات الدِّين الشعبي والفن.. في عصور الإقطاعية. وهنا مكمن الفرق بين الدِّين الرسمي والدِّين الشعبي.

يبرز اتجاهان لدى البحث في استخلاص الظواهر العامة لفن عصر الإقطاع.

الأول: يعتمد دراسة العمارة والزخرفة كمحدد أساس للدراسة والبحث في الثقافة الفنية، وهو ما يصطلح الباحثون على تسميته بنضال المدينة وسكانها ضد الحكم الدِّيني الإقطاعي، والوعي الجمالي المنبثق عن هذا النضال.

الثاني: يعتمد دراسة الفن وجميع أشكاله في ذلك العصر على أساس ارتباطه بمصادر الفكر الدِّيني الذي قام بترتيبه وتنظيمه. ولم يكن للفنانين دَور سوى تأدية الدور المرسوم لهم في إطار السلطة الدِّينية المرتبطة بالحكم الإقطاعي. وتنظر وجهة النظر المثالية هذه إلى الفن في ذلك العصر على أنه جاء خدمةً للدين. أما جميع أشكال الفن الأخرى، فهي ترسبات «شعبية» من الوثنية القديمة أو ما يُصطلح على تسميته «القوى الشريرة».

لكن جوهر الفن ومحدده الأساس كان اقترابه من الدِّين الشعبي في عصر الإقطاع. إذ لم تمارس أشكال الفن من قبل رعاة الدِّين الرسمي، وإنما في ورشات المضطهدين من البنائين والرسامين وحفارين على الخشب.. يظهر ذلك جلياً، على سبيل المثال، في الحيوانات المفترسة والقرود والصيادين والفلاحين والكائنات الأسطورية في كاتدرائيات المدن «دوم ونوتردام ..» التي ناصب قاطنوها العداء لرجال الدِّين وسلطات الإقطاعيين. وهو ما يعكس طبيعة الانفعالات والتطلُّعات والرؤى المنطلقة من طبيعة التناقضات المولَّدة من نمط الإنتاج، وخصائصه القائمة على إهانة وعي الإنسان- الشعب الآخذ النامي، وإذلال قِيَمه الإنسانية.

وهنا تبدو صورة المثل الجَمالي النقيض لمقابله في العصر العبودي، والذي ظهراً بطلاً سيداً حراً منتصراً. فبدا المَثل الجمالي في العصر الإقطاعي تجسيداً للإنسان المعذَّب- يظهر جلياً في تصوير المسيح المصلوب-. لقد كان الدِّين والفن إذاً يتوجهان إلى الطبقات الدنيا المضطهدة والمسحوقة. وكان فناً واقعياً تنعكس فيه حدة التناقضات الاجتماعية بدرامية أحياناً كثيرة.. وتداخل فيه صراع المدن ضد الريف للاستقلال عن سلطة الإقطاع، وصراع الملوك والخلفاء والأباطرة ضد الحركات الانفصالية في الإقطاعيات، والحروب والانتفاضات الشعبية.. اندمجت جميعها لتشكل مزيجاً لتصورات فنية ذات أشكال غير واضحة، عكست الواقع فعلاً!

فعالمَ العذاب والفقر والاضطهاد الذي ظل بعيداً عن فن العصر العبودي، انصبَّ غزيراً في فن العصر الإقطاعي «البخلاء وأدب الصعاليك وفنون الكاتدرائيات والكنائس..» مصوراً التناقض بين عالم الثراء والسلطة وعالم الآلام والقهر، وممهداً الطريق للتعبير عن حياة الناس المضطهدين الدرامية، والنفوس الملتاعة المتخبطة في صورة جسد ناحل ضعيف، ومعبراً عن اتساع أفق المشاعر الإنسانية بين العطف والتآخي والنفور بين المعذبين والعداء للسلطة والنفوذ. لقد عبر فن العصور الوسطى عن «المسائل المعقدة والعميقة للوجود الإنساني الاجتماعي».

أما فن الكلمة، فقد ظل حتى ذلك العصر معتمداً غالباً على المشافهة، إذ لم يكن كرس وجوده المادي بالتدوين والطباعة بعد. ولكن المشافهة تلك، أتاحت للفلكور الشفهي الشعبي فرصةَ الوجود في «القصائد والقصص وأغاني العشاق والروايات الشعرية المستقاة من البحر الشعبي الواسع السخي، ومن الإبداع الملحمي الذي يخص الجميع ولا يخص أحداً»، وأغاني الحرب والعمل والمائدة وأغاني الجوَّالين المحرضة على الشغب والمواعظ للحشود الغفيرة، والروايات التاريخية المختلفة والمتخيلة أحياناً كثيرة، والأحاجي وقصص الحيوانات التي تحدَّدت بشكل كبير وحاسم بأشكال الوجود الاجتماعيِّ اليومي والحاجات الحياتية اليومية شأنه بالضبط شأن الحرَف.

ولقد كان بسبب من طبيعته الشعبيةَ تلك متحرراً من القيود الدِّينية والرسمية ولذلك كان أكثر «علمانيةً وتحرراً» وعكس بأمانة جوانب الحياة الواسعة.

وعليه، ارتبط نهوض الفن في العصور الوسطى «بنضال المدن للاستقلال» عن الإقطاعيات. وكانت المدن الساحات الأساسية للنضال الذي خاضته القوى الاجتماعية المتقدمة الداعمة للمضطهدين، والخارجة من صفوفهم. وقد انعكس على خصائص الفن في ذلك العصر. وعند خضوع المدن فيما بعد إلى سلطة الحاكم المطلقة المركزية «ملك- خليفة- إمبراطور-..» وتحررها من سلطة الإقطاعيات، باتت مواضيع الفن تنضب تدريجياً منحدرةً إلى قوالب جامدة ، لتدخل في دائرة فن البلاط الضيقة.

شكلت الثقافة الفنية في عصور الإقطاعية الجدارَ الذي صدَّ في العصور اللاحقة محاولات الطبقات السائدة في دول المركز لتهميش وتحطيم الوعي الاجتماعي وتقاليد وإرث طبقاتها الأخرى في دولها أولاً، ودول الأطراف ثانياً، لدى تعرضها لمحاولات الغزو، وظلت قوةً كامنةً قادرةً على بعث نُسغ الحياة في عروق الشعوب الحيّة من جديد في طريقها للانتصار.

ارتبط نهوض الفن في العصور الوسطى «بنضال المدن للاستقلال» عن الإقطاعيات

الهيمنة الرأسمالية على عالم الكتب 2019

عندما تقرؤون الأرقام الواردة أدناه، حاولوا تحديد مدى «حيادية» الكتب التي تنشرها دور النشر في العالم، إذ تنشر 5 شركات كبيرة أكثر من 50 ألف عنوان جديد سنوياً، وتبيع أكثر من مليار نسخة سنوياً، وتبلغ أرباح الشركات الخمس أكثر من 9.7 مليار دولار سنوياً.

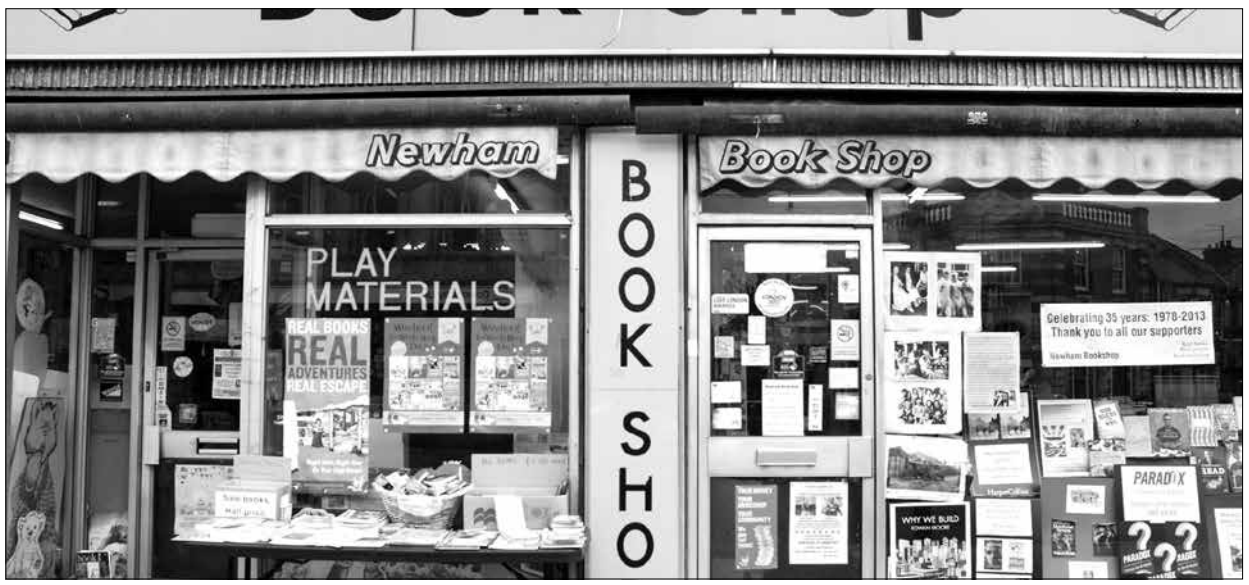

■ قاسيون

«بنغوين راندوم هاوس» شركة نشر أمريكية متعددة الجنسيات، ظهرت عام 2013، بعد اندماج بين بنغوين البريطانية، و«راندوم هاوس» الألمانية، «الأرباح السنوية 3,3 مليار دولار». للشركة فروع في معظم دول العالم، ويعمل بها 10 آلاف موظف، وتضم الشركة 200 فرع، وتنشر سنوياً 15 ألف عنوان، وتبيع 800 مليون نسخة من كتبها الورقية والإلكترونية حول العالم.

تعتبر «هاشيت ليفر» أكبر موزع للكتب الفرنسية في العالم، بأرباح سنوية تبلغ «2,7 مليار دولار». تتبع «هاشيت ليفر» لشركة الإعلام الفرنسية، وبعد سلسلة من عمليات الاستحواذ أصبحت الناشر الأكبر في فرنسا، وبين أكبر 5 ناشرين في العالم، تضم 150 فرعاً، وتنشر سنوياً 20 ألف عنوان، وتبيع 250 مليون نسخة حول العالم سنوياً.

تأسست دار «هاربر كولنز» بعد دمج ثلاث شركات كبرى في مجال النشر ومقرها نيويورك. أرباحها السنوية أكثر من مليار ونصف المليار دولار، وتمتلك 120 فرعاً في الكثير من دول العالم، معظمها في الولايات المتحدة، وتنشر سنوياً 10 آلاف عنوان جديد في 16 لغة، وهي واحدة من عمالقة النشر.

أما «ماكميلان» البريطانية للنشر، أرباحها السنوية أكثر من «1,4 مليار دولار»، وكان يرأسها رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكميلان، بعد تقاعده السياسي في منتصف الستينات. ومرت بعمليات دمج وأصبحت شركة دولية مملوكة لإمبراطورية «هولتزبرينك للنشر»، ومقرها شتوتغارت، ألمانيا، وتعمل في 70 بلداً.

«سايمون أند شوستر»، واحدة من أكبر 5 دور نشر في العالم، أرباحها السنوية حوالي 830 مليون دولار، وهي تابعة لشبكة CBS الإعلامية الأمريكية. وهي تُصدر حالياً أكثر من 2000 عنوان سنوياً، وتحتل الكثير من كتبها قوائم الكتب الأكثر مبيعاً.

وبعد قراءة تلك الأرقام، ماذا بقي من ادعاء «الحياد»؟ وهناك 5 شركات كبرى تحدد ماذا سيقرأ مليار ونصف المليار من سكان الأرض.

أخبار ثقافية

تراث إندونيسي في السويداء

قدمت الفرقة الفلكلورية الإندونيسية «جاياتاري نوسانتارا» أمسية على خشبة مسرح المركز الثقافي في مدينة السويداء. وتضمنت الأمسية فقرات فنية وغنائية راقصة من ثقافة وتراث الشعب الإندونيسي من تقديم فرقة «جاياتاري نوسانتارا» للفنون الشعبية. الأمسية التي أقيمت بالتعاون بين وزارة الثقافة والسفارة الإندونيسية في دمشق تهدف بحسب القائمين عليها إلى نشر ثقافة الفن والسلام، وتعريف الشعب السوري بتراث إندونيسيا وثقافتها حيث تضمنت ست رقصات متنوعة تمثل الرقصات الإقليمية التقليدية والفلكلورية في كافة أرجاء إندونيسيا.

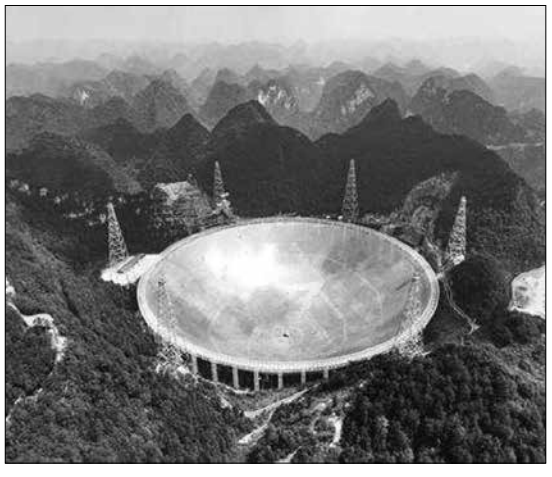

التلسكوب الأكبر في العالم

خلال أحد الاجتماعات السنوية في بكين، وبرعاية مشتركة من قبل مجلة «تسايجينغ» وشبكة «تسايجينغ» وغيرهما من المؤسسات قال عميد الأكاديمية الصينية للعلوم في كلمته إن قُطر التلسكوب الراديو الكروي الصيني «عين السماء» يصل الى 500 متر، وحجمه يعادل 30 ملعباً لكرة القدم، مما يعتبر أكبر تلسكوب لا سلكي في العالم. وللتفسير أكثر، قال باي تشون لي: «إن حجم التلسكوب يساوي حجم قدر كبير يُطبخ فيه الأرز المقلي الذي يكفي سكان العالم 4 مرات».

كانوا وكنا

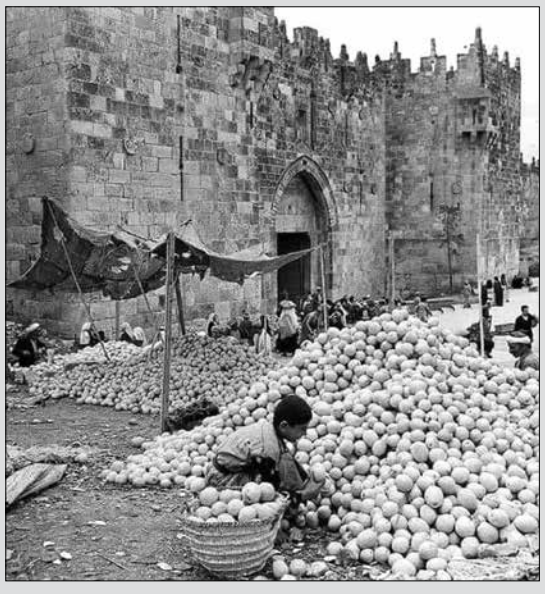

«أرض البرتقال الحزين 1962» هي مجموعة قصصية للكاتب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني الذي يرسم فيها أفقاً فلسطينياً ممزوجاً بالذاكرة الفلسطينية في غزة والرملة وغيرها من المدن. يقول كنفاني في مجموعته القصصية «أرض البرتقال الحزين»: لماذا لا تكون نداً قبل أن تموت؟ في الصورة: بائعو البرتقال أمام بوابة دمشق «بَاب العامود» في مدينة القدس عام 1930.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 17 / 11 / 2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

ثلاثة أفلام عليكم مشاهدتها!

استخدم المخرج السوفييتي سيرغي أيزنشتاين المشاهد الجماعية بدلاً عن الأبطال الفرديين. بينما عرضت السينما الإيطالية والألمانية والأمريكية القضايا الجماعية وصراع الطبقات من خلال حياة أفراد بعينهم.

■ قاسيون

مذنب بالاشتباه

يعود ديفيد ميريل المخرج الهوليوودي الخيالي في الخمسينات، من التصوير في الخارج في فرنسا ليجد أن ولاءه قد تم التشكيك فيه من قبل لجنة مجلس النواب للأنشطة غير الأمريكية، وهو غير قادر على العمل حتى يتم تسريحه. استدعاؤه للمحاكمة، رفض ميريل التعاون مع اللجنة وقرر الالتزام بمبادئه فأصبح بلا عمل، وقاطعه المنتجون وصناع السينما بسبب مضايقات مكتب التحقيقات الفيدرالي. وأصبح غير قادر على العمل في برودواي مع وكالات الإعلان، أو حتى في ورشة لتصليح الأفلام الصغيرة.

عام 1991، شاهد الأمريكيون فيلم «مذنب بالاشتباه» الذي لعب فيه «روبرت دي نيرو» دور المخرج ميريل الذي وقف أمام المحكمة دفاعاً عن آرائه الشيوعية خلال السياسة المكارثية وملاحقة الشيوعيين.

1900

فيلم من إنتاج عام 1976 وبطولة «روبرت دي نيرو، وجيرار دو باردیو، ودومينيك ساندا، ودونالد ساذرلاند، وأليدا فالي، وبيرت لانكستر».

بدأت السينما الاستهلاكية في تلك الفترة في الرواج، تلك التي تحكي عن المخدرات والعنف، عندما كان بيرتولوتشي يكتب ملحمته الإيطالية، الفيلم الذي يصور صعود الحزب الشيوعي الإيطالي في النصف الأول من القرن العشرين.

يحكي الفيلم قصة رجلين، هما ألفريدو ابن الإقطاعي، وأولمو أبن الفلاح، اللذين ولدا في اليوم نفسه سنة 1900، ومن خلالهما يصور مشاهد التمايز الطبقي في إيطاليا وتناقضات المجتمع الطبقي، حيث كان الفلاحون يحشرون مع البهائم في بيت واحد، ويحصلون على الفُتات، ويعملون طوال اليوم في أرض البادروني «الإقطاعي» الذي يعيش فقط كمراكم للثروة متطفل على جهود الفلاحين.

قبل الحرب العالمية الأولى، ضجت إيطاليا بالاضطرابات السياسية وإضرابات العمال والفلاحين بقيادة عصبة العمال والحزب الاشتراكي اللتين تحولتا بعد الحرب إلى الحزب الشيوعي. يكبر الطفلان ويتزوج أولمو من انيتا المناضلة الشيوعية ويصبح من كبار منظري وقادة الحزب، حيث يقود نضال قريته ضد جبروت الفاشية. بينما يصبح صديقه الفريدو إقطاعياً يدعم العصابات الفاشية المسماة بذوي القمصان السود.

ينكل الفاشيون بالفلاحين الفقراء الذين وقفوا في وجه الجلادين، يغني الفلاحون نشيد جاو بيلا «أغنية المقاومة» وباندیرا روسا «الراية الحمراء»، فينضم أولمو للمقاومة الإيطالية التي تقاتل ضد الفاشية، ويصبح مُلهما لأبناء قريته، ويطلق أطفال الفلاحين اسم أولمو على أنفسهم إعجاباً به.

في عام 1945، تتهاوى الفاشية وتحرر المقاومة إيطاليا، فيقوم العمال بإلقاء القبض على الفاشيين، ويقوم أولمو العائد من القتال بإعلان محكمة الشعب ويعلن موت الأسياد وتوزيع الأرض على الفلاحين ثم يعزفون أغاني النصر على الفاشية ملوحين بالأعلام الحمراء.

يعتبر المخرج سيرغي إيزنشتاين «أبو المونتاج» لأنه أعطاه مداه الواسع واستطاع بسلاح السينما أن يحقق موضوعه المفضل «الثورة الاجتماعية».

المدرعة بوتمكين

يعتبر المخرج سيرغي إيزنشتاين «أبو المونتاج» لأنه أعطاه مداه الواسع واستطاع في أفلامه جميعاً وبسلاح السينما الأكثر أهمية من بين الفنون كما قال عنها لينين أن يحقق موضوعه المفضل «الثورة الاجتماعية».

احتوى سيناريو الفيلم على عرض كامل لأحداث ثورة 1905 لكن المخرج قرر الاستغناء عن كل تلك الأحداث، وتقديم عرض واحد عن انتفاضة المدرعة بوتمكين، والذي يعد من أفضل 10 أفلام في تاريخ السينما في القرن العشرين.

يبدأ الفيلم بصور الديدان تنخر في اللحم، ممثلاً ذلك المجتمع الاستبدادي الذي بدأ النخر ينتشر فيه ليسقطه ويجتثه من أركانه. يرفض البحارة تناول هذا اللحم بينما طبيب السفينة بنظاراته المستديرة يتعامى عن هذه الديدان، ويحاول إقناع البحارة بأنه لا ضرر من أكله، ويظهر مشهد آخر مائدة الضباط الكبار عامرة بالطعام الجيد!

يتمرد البحارة، وتدعو الخطابات النارية لرفض الظلم، لكن التمرد يُقمع سريعاً، ويلقى القبض على بعض البحارة، ويساقون إلى ظهر السفينة للإعدام، وهناك تلقى عليهم قطعة من «قماش المشمع»، وهنا يرفض البحارة إطلاق النار على زملائهم ليعود التمرد من جديد أقوى فأقوى، وبدلاً من ذلك يُلقى الضباط الكبار في البحر ويهرب رجل الدين الذي كان يقرأ التعاويذ عليهم قبل الإعدام الذي لم يحدث.

تمر لحظات هدوء قبيل العاصفة وتتمرد جماهير مدينة أوديسا ويقرر بحارة المدرعة تأييد التمرد، وتظهر راية حمراء فجأة على السارية وتهلل جماهير أوديسا لهذا المشهد الثوري. يتحرك جنود الجيش على الأرض لقمع انتفاضة أوديسا ويتساقط الناس صرعى على مدرجات المدينة، وأمام هذا المشهد تبدأ المدرعة ومدافعها بقصف معسكر الجنود الذين أطلقوا النار على الناس.

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار